الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي * الشلف *

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدابها

المختصر في أصول النحو ليحيى الشاوي [ت. 1096هـ]
مقاربة في المنهج و المحتوى

مذكرة معدّة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: الدراسات اللغوية و النحوية في العهد التركي بالجزائر

إعداد الطالبة

بن فيشوح نعيمة

إشراف الأستاذ

أ.د : أحمد عزوز

السنة الجامعية

2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

مقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، و الحمد لله من أنزل الكتاب المعجز بنظم آياته، و تناسب سوره و فواصله، فهو معجزة الإسلام الخالدة، و هو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى، أفصح العرب لسانا و أوضحهم بيانا ، الذي أوتي جوامع الكلم.

أما بعد:

أعزّ الإسلام اللغة العربية، فكان انتشاره إيذانا بانتشارها كلغة خطاب بين الناس، وبقيام حضارة عربية إسلامية عريضة، و منذ ذلك الحين لم تنقطع العربية عن الاستعمال لغة حديث وأدب وتأليف ، واستمرت حالة تطورها و ثباتها عبر الأزمان، وكثر التأليف في مختلف علومها و فروعها، فمنها: النحو و الصرف و البلاغة و الأدب و الشعر وغيرها، و أصبح لكل علم من هذه العلوم رواده و المهتمين به و العارفين بخباياه.

و أما ما يُهِمُني في هذا البحث فهو علم النحو الذي كان قليل الاهتمام من طرف الباحثين لصعوبته و قد ركزت على أحد العلماء الجزائريين بالدراسة و هو يحيى الشاوي (ت. 1096هـ) و تتمثل إشكالية البحث في: ما هي المسائل و الموضوعات التي تضمنها كتاب المختصر في أصول النحو؟. و ما هو المنهج الذي اتبعه صاحب الكتاب؟. و هل وظف موضوعات و مصطلحات سابقيه أم أنه أضاف جديدا يذكر في الميدان اللغوي عامة و النحوي خاصة؟.

أمّا الدراسات السابقة في هذا المجال فكانت رسالة دكتوراه من إعداد عبد القادر مغدير بعنوان: المحاكمات بين أبي حيان و ابن عطية و الزمخشري ليحيى الشاوي (ت. 1096هـ) ـــ تحقيق ودراسة ـــ جامعة وهران التي نوقشت سنة 2006م.

و من بين أسباب اختيار هذا الموضوع:

- الغيرة على التراث الغوي عامة والجزائري خاصة.
- يُعد هذا الموضوع جديدا ، و حسب علمنا لم يتطرق إليه الباحثون في الدراسات العليا.

- المساهمة في خدمة أحد أعلام الجزائر الذين برزوا في المجال الغوي.
- التعرف على أحد العلماء الجزائريين الدين اهتموا بالمجال اللغوي و خاصة علم النحو الذي لا يعكف عليه العلماء كثيرا لصعوبته، و لعّل الملاحظ أنّ معظم العلماء الجزائريين ألفوا في علمي النحو و الصرف أكثر من غيرهما من العلوم الأخرى.

تضمنت الرسالة مدخلا و أربعة فصول و خاتمة و فهارس، عَنْوَنَا المدخل بـــ "التعريف بيحيى الشاوي"، وتناولنا فيه اسمه ونسبه، مولده، نشأته، ثقافته، عصره، وفاته.

تطرقنا في الفصل الأول إلى العلة، حيث تناولنا تعريف العلّة و أقسامها، أحكامها و شروطها، مسالكها.

أمّا لفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الدلالة عند يحيى الشاوي (ت. 1096هـــ)، تعريفها ثم الدلالة النحوية و الصرفية و الصوتية.

و تضمن الفصل الثالث الصرف و علاقته بالنحو عند الشاوي ثم تطرقنا إلى مصطلح الإعلال بتعريفه و كذا أنواعه و هي ثلاثة: الإعلال بالقلب و بالحذف و بالنقل ثم مصطلح الإدغام و أحكامه و أخيرا مصطلح الإبدال.

و عمدنا في الفصل الرابع إلى منهج الدرس النحوي في عهد الشاوي، و طريقة تناوله للمسائل النحوية في كتابه و مميزات منهجه و خصائصه.

و أنهينا البحث بخاتمة دمجنا فيها عصارة النتائج التي أسفر عنها.

و قد اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المصطلحات التي وظفها يحيى الشاوي (ت. 1096هـــ) و تحليلها، و كذا المنهج التاريخي و المقارن لمعرفة إذا ما اعتمد على مصطلحات العلماء القدامى و إذا ما وظفها أم أنه انفرد بمصطلحات خاصة به.

وقد اعتمدنا في البحث على مصادر و مراجع كالكتب المطبوعة مثل كتب النحو و الصرف، بالإضافةإلى بعض المعاجم اللغوية لشرح ما كان صعبا من المفردات، و كذا الرسائل الجامعية و المجلات. و إذا كان كل بحث لا يخلو من العراقيل و الصعوبات فأول ما صدفنا قلة المصادر و ضيق الوقت.

و في الختام أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الفضل و الامتنان إلى الدكتور المشرف: أحمد عزوز الذي قبل الأشراف على هذه المذكرة، كما ساعدنا كثيرا في إعداد هذا البحث بنصائحه و إرشاداته السديدة، فله كل التقدير و الاحترام.

مدخل

التعريف بيحي الشاوي

اسمه وكنيته

مولده ونشأته

شيوخه

آثاره العلمية

وفاته و دفنه

مدخل

لقد اهتم الجزائريون بتدريس اللغة وعلومها ، وخصوصا النحو و من العلماء الجزائريين الذين اشتهروا في علوم اللغة خلال هذا القرن : يحي الشاوي(ت.1096هـ).

اسمه وكنيته:

هو يحي بن محمد بن محمد بن عيسى الشاوي النائلي المليانى الجزائري.[1]

سمته أمه يحي الشاوي تبركا بأحد الدراويش المسمى الشاوي، لأنه بشَّرَها وهي حُبْلَى بأنه سيولد لها ولد فلما ولدته سمته باسمه وفاء له.[2]

أما النائلي فنسبة إلى أن الشاوي يُمكن أن يكون من أسرة نائلية رمت بها الأقدار واستقرت بمليانة.[3]

أما كنيته أبو زكرياء نسبة إلى ابنه الأكبر "زكريا" المتوفي، أما نسبته المليانى فلأنه ولد بمليانة .

مولده ونشأته:

ولد الشاوي في بداية القرن الحادي عشر الهجري سنة (1030هـ، 1621م)،[4] ولد بمليانة[5]، نشأ و تعلم بها كغيره من أهل زمانه.

---

1) انظر ترجمة الشاوي في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد المحبي، دار صادر، بيروت، ج: 4، ص: 486، 488.

2) انظر ، المحاكمات بين أبي حيان وان عطية و الزمخشري ليحيى الشاوي، تحقيق ودراسة، عبد القادر مغدير، دكتوراه، وهران، 2006، ص:6.

3) المصدر نفسه، ص:9.

4) ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو، يحي الشاوي، ملخص بحث، أ، د، عبد الرزاق السعدي وهران، ص:2.

5) مدينة تقع غرب الجزائر العاصمة.

أخذ علومه عن والده الأستاذ القدوة الإمام الصالح محمد النايلي الشاوي الفقيه آية الله الباهرة في التفسير[1].انتقل إلى زاوية أبهلول المجاجي [2] قرب تنس [3] ، لأنها أقرب حاضرة علمية لميانة ، بعد ذلك انتقل إلى الجزائر العاصمة وتتلمذ على يد شيوخها البارزين، علي عبد الواحد الأنصاري، و سعيد قدورة، و محمد بن محمد بهلول الزواوي السعدي و عيسى الثعالبي. و كان طالب العلم لا يُجَاز و لا يُسْمح له بالتدريس إلا إذا أجازه علماء عصره في متون الإمام السنوسي [4] في العقائد و شروحه أو شروح غيره.

هاجر إلى تلمسان و أخذ من علمائها، كما سافر إلى فاس [5] لطلب العلم، وظّل فيها حقبة من الزمن، و زاده ذلك علما و معرفة.

يذكر المؤلفون أن الشاوي رحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، و في طريق عودته مر بمصر و أقام بها بقية حياته[6].

شيوخه:

درس الشاوي في الجزائر و المغرب و لهذا كثر شيوخه الذين أخذ عنهم العلم، و من بين شيوخه المعروفين في الجزائر نذكر:

---

1) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية محمد بن محمد مخلوف ، دار الفكر ، بيروت، ص: 316.

2) أبهلول المجاجي اشتهر في علوم التفسير والحديث توفي سنة 1008هـ.

3) منطقة غرب الجزائر.

4) السنوسي : محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب أبو عبد الله السنوسي الحسني ، كبير علماء تلمسان ، ولد سنة 832هـ من كتبه العقيدة الصغرى، و أم البراهين، توفي سنة 895هـ، انظر معجم المؤلفين، رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1993، ص: 132، وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص: 216.

5) مدينة في شمال المغرب الأقصى.

6) المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية و الزمخشري ليحي الشاوي، عبد القادر مغدير، ص: 10.

في مصر:

- الشيخ محمد بن محمد بن أبهلول السعدي.
- الشيخ سعيد قدورة.
- الشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري.
- الشيخ عيسى الثعالبي.

أخذ الإجازة من ثلاثة علماء هم:

- الشيخ أبو عبد الله بن علاء الدين البابلي القاهري الأزهري الشافعي.[1]
- الشيخ أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشبرا ملسي الشافعي القاهري الأزهري [2]
- الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي.[3]

كما أخذ العلم عن والده الذي كان المنهل الأول و أخذ عنه حب العلم و المعرفة.

كما أن الشاوي قد تأثر في حياته بسيبويه فيقول : "يكفي أنه ظاهر قول سيبويه"[4]، لكنه أحيانا يجتهد في رأيه ويخرج على بصيرته وعلى سيبويه، و يختار قول غيره إن استحسنه.

---

1) هو شمس الدين أبو عبد الله علاء الدين البابلي القاهري الأزهري الشافعي ، ولد سنة 1000م، وتوفي سنة 1077م، من كتبه : منتخب الأسانيد في وصل المصنفات بالمسانيد، انظر معجم المؤلفين ج:6، ص:84.

2) أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشافعي الأزهري، فقيه أصولي، من كتبه: حاشية على نهاية المختار في الفروع على مذهب الشافعية، ولد سنة 997هـ وومات سنة 1087هـ، انظر معجم المؤلفين ج: 7، ص:153.

3) سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي المصري الأزهري الشافعي ، ولد سنة 985هـ ومات سنة 1075هـ من كتبه : كتاب في القراءات الأربع الزائدة على العشر من طريق القباقبي ، انظر خلاصة الأثر، ج: 2، ص:210، 211.

4) الكتاب ، سيبويه ، ج: 2، ص: 312.

رحلاته: لقد كان الشاوي كثير الرحلات و الأسفار و يدل ذلك على علمه و معرفته الواسعة، حيث رحل إلى تنس و الجزائر و تلمسان و قسنطينة و عنابة و بجاية، كما رحل إلى المغرب ثم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ثم إلى القاهرة التي أقام بها كما زار اسطنبول و الشام و كان في كل زيارة يُحظى بالتقدير.

ومن أسباب رحلاته المتكررة إلى إسطنبول هو أن السلطان العثماني كان يريد عالما لاستصدار فتوى أو مناظرة علمية في مسألة فقهية أو عقدية أو ما شابه ذلك.(1) رغم وصول الشاوي إلى السلطة إلى أنه ظل متواضعا زاهدا ، و لم يستغل هذه الفرصة في نيل ماليس له ، وتفرغ للتدريس والتأليف وخلال هذه الرحلة وسع الشاوي مجال التدريس فلم يكتف بالأزهر بل تولى التدريس في مدارس أخرى وهذا يدل عل علمه الواسع ومقدرته على التدريس وطلاقته في الحديث

و دّرس كذلك في الجامع الأموي، كما اُختير من طرف فقهاء الأزهر لّما أرادوا تعيين رجل يوجهونه إلى الحضرة و اتفقوا على تعيين الشاوي، حيث أن السلطان العثماني جعله عالما لاستصدار فتوى أو مناظرة علمية في مسألة فقهية أو عقدية أو ما أشبه.

مكانته العلمية: قال عنه تلميذه المجي : وهو في الفقه إمامه ومن فمه تُؤخذ أحكامه ، أما الأصول فهو فرع من علومه، و المنطق مقدمة من مقدمات مفهومه، و إن أردت النحو فلا كلام فيه لحد سواه، و إن اقترحت المعاني و البيان فهما أنموذج مزاياه [1].

نال الشاوي مكانة عالية في مصر، فقد تولى الإفتاء على المذهب المالكي، و تَصَدَّر للتدريس في الأزهر، كما عقد له مجلس علمي بالجامع الأموي، فبجّله علماؤها و شهدوا له بالفضل.

1) انظر المحاكمات بين أبي حيان و ابن عطية و الزمخشري ليحيى الشاوي، تحقيق: عبد القادر مغدير، ص:15.

آثاره العلمية:

تحلى الشاوي بثقافة واسعة، و لذلك تعددت مؤلفاته و كتبه، نذكر منها[1]:

1 - شرح على التسهيل لابن مالك.

2 - حاشية على شرح المرادي على الألفية.

3 - رسالة في أصول النحو، جعلها على أسلوب الاقتراح للسيوطي.

4 - حاشية على شرح أم البراهين (العقيدة الصغرى).

5 - فتح المنان في الأجوبة الثمان.[2]

6 - النيل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق، و هو رسالة في الرّد على الكوراني.[3]

7 - المحاكمات بين أبي حيان و ابن عطية و الزمخشري.[4]

8 - منظومة لامية في إعراب اسم الجلالة الله.

9 - ارتقاء السادة لحضرة شاه زادة.

10 -توكيد العقد بما أخذه الله علينا من العهد.[5]

---

1) انظر مصنفاته المذكورة في خلاصة الأثر، ج4، ص: 486. هدية العارفين، ص: 533.

2) هو شرح موسع للعقيدة الصغرى للسنوسي، وهو موجود بمكتبة وزارة الشؤون الدينية الجزائرية.

3) انظر تاريخ الجزائر الثقافي ، ص: 135.137.

4) انظر المحاكمات بين أبي حيان و ابن عطية و الزمخشري ليحيى الشاوي، حققه عبد القادر مغدير لنيل شهادة الدكتوراه، وهران 2006.

5) انظر، تاريخ الجزائر الثقافي، سعد الله أبو القاسم، ص:109.

11 – وفاته و دفنه:[1]

يذكر المؤرخون أن الشاوي لقي حتفه في السفينة في البحر الأحمر، و هو عائد من رحلة الحجاز بعد أداء فريضة الحج و كان ذلك سنة 1096 هـــ، و دفن في رأس أبي محمد، لكن ولده عيسى نقل جثمانه إلى القاهرة، و دفنه بالقرافة الكبرى.

---

1) انظر خلاصة الأثر، للمحبي، ج4، ص:486.

الفصـــل الأول
العلـــة

تعريف العلة

أقسام العلّة

أحكام العلّة

شروط العلّة

تعارض العلل

مسالك العلّة

مفسدات العلّة

1) تعريف العلة :

اشتق لفظ العلة من الفعل علّ ، يقال " العلّة : المرض ، و صاحبها معتل ، والعلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه " * معجم العين الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : مهدي المخزومي وابراهيم السمرائي دار الهلال، مادة عل.

و العلّة هي " المرض علّ يعلّ و اعتلّ، أي مرض فهو عليل، و أعلّه الله.... و اعتلّ عليه بعلّة و اعتلّه إذا عن أمر. و أعتلّه تجنّى عليه و حروف العلّة و الاعتلال... الألف و الياء و الواو سميت بذلك للينها و موتها "[1] ، "و هذه علّته: سببه "[2]

فمعنى العلّة لغة هو السبب و المرض، و منها يقال للمريض عليل، و علّة مرضه، سبب مرضه .

أما معناها اصطلاحا فهي السبب الموجب لوجود الشيء أو وضعه، و منها مثلا العلّة في تسمية النحو بهذا الاسم أي سببه، و هو ما " حكي عن أبي الأسود الدؤلي (ت.69هـــ) أنه لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب أنكر ما يأتون به من اللّحن لمشاهدتهم الحاضرة و أبناء العجم"[3].

و مهما كثرت الروايات في سبب وضع أبي الأسود للنحو إلاّ أنّ المهم أنّه " وضع كتابا فيه جمل العربية ثمّ قال لهم : أُنحو هذا النحو ، أي أقصدوه و النحو و القصد، فسمي لذلك نحوا"[4].

و العلّة أيضا هي الوجه أو الشبه أو الجامع الذي يربط بين شيئين [5].

إضافة إلى هذا، أن العلّة في وضع النحو هو اختلاط العرب بالأعاجم ، و تفشّي ظاهرة اللّحن التي وصلت فيما بعد إلى القرآن الكريم و لو فرضنا أنّ هذه الظاهرة لم تنتشر في أوساط البيئة العربية لما وضع النّحو أي أن السبب في وضع هذا العلم كان وراءه انتشار اللّحن و تفشّيه.

---

1) لسان العرب، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت، ط: 3، 1994 ، مادة علّل .

2) القاموس المحيط، الفيروز أبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط: 1، 1999 ، مادة علّ.

3) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط : 6، 1996، ص : 89.

4) المصدر نفسه، ص : 89.

5) النحو العربي عماد اللغة و الدّين ،د. عبد الله أحمد جاد الكريم ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط:1 ،1422هـــ.، 2002م ، ص: 48 .

كما تناول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175هـــ) مصطلح العلّة ، و دليل ذلك أن العلماء عندما تعرضوا لأصل الاشتقاق أي الفعل مشتق من المصدر أم المصدر مشتق من الفعل، فقيل أنّ أوّل من سمى المصدر بهذا الاسم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.175هـــ) و العلّة في تسميته مصدرا "لصدوره عن الفعل الماضي و لأنه متوسط في الصرف ما كان الصدر من الجسد. و تلخيص قول من قال : فعل فعلا . إنّما هو فعل فعل إلا أن العرب كرهت تكرار اللفظ، فصيّرت اللفظ الأخير على غير صورة اللفظ الأول"[1] .

و في " علّل التصريف"، العلّة في تسمية المصدر بهذا الاسم " لأنه لفظ صدر عنه الفعل، فهو عند البصريين اسم الفعل ، و الفعل مشتق منه، و لو خرج هو عن الفعل كما قال الكوفيون لسمّي صادرا لا مصدرا"[2] .

كذلك، نجد أن سبب تسمية الإنسان بهذا الاسم لكثرة نسيانه، و العلة في تسمية الدنيا بهذا الاسم، لدنوّ مرتبتها و وقوعها في أدنى الدرجات.

و ورد أيضا مصطلح العلة عند سيبويه (ت.180هـــ)، عندما قال : "هذا باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد و ما تجعله من نفس الحرف "[3].

فسيبويه (ت.180هـــ) و إن لم يعرّف هذا المصطلح إلاّ أنه تناوله عند حديثه عن علّة مجيء الهمزة مزيدة فقال: "فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا، فهي مزيدة أبدا عندهم، ألا ترى أنك لو سميت رجلا بـــ أفكل وأيدع لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وان لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا ، لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال .[4]

وكأن سيبويه (ت. 180هـــ) يريد أن يقول أن علة زيادة الهمزة هو مجيئها رابعة فصاعدا إذا سميت به علما.

---

1) دقائق التصريف المؤدب، تحقيق : حاتم صالح الضامن، دار السخائر، ط : 1 ، 2004،ص :60.

2) علل التصريف، بعض الأدباء ،تحقيق : محسن بن سالم العميري الهزلي، أم القرى ،2004،ص: 1.

3) الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1،ج:4، ص:307.

4) ينظر المصدر نفسه ،ج:4 ص: 307 .

و جاء هذا المصطلح كثيرا في كتاب "علل التصريف" الذي ألّفه مجموعة من الأدباء مجهولي الأسماء، حيث علّل مجيء الماضي منصوبا " لتعرّيه من الحوادث "[1]، و يقصد بالحوادث أحرف المضارعة و هي "الياء والتاء و النون ، و الألف"[2] و التي يجمعها قولنا أنيت.

و تناول مصطلح العلّة، ابن هشام الأنصاري (ت.761هـ) في فصل "موانع الصرف" حيث قال : "الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصّرف و إنّما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علّتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامها "[3] أي أن الاسم إذا احتوى على سببين من تسعة أسباب فإنه يمنع من الصرف .

و نجد من بين العلماء الذين جاءت كتبهم حافلة بالعلل ،ابن الأسرود[4] حيث ما من مسألة يتطرق إليها إلاّ و يأتي بسبب مجيئها على هذه الحال أو تلك، و من بين علله : الخفّة و الثّقل، حيث يقول في إحدى مسائله : "أعلم أن أصل (رضوا) : (رضيوا) ، أسكنت الياء ، لأن الضمة على الياء ثقيلة ، فحصل التقاء الساكنين، فصار (رضيوا) بكسر الضاد ثم أبدلت كسرة الضاد إلى الضمة، لأنه لو أبقي يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية، و اختير الضمة للواو."[5] للمناسبة بينهما و التماسا للخفة واجتنابا للثقل.

و يتجه مبدأ العلة نحو الحكاية التي يقولها و ما يحكى بها عنه و الطريقة التي يقولها بها حيث يعلن عنه كالآتي : يوجد شيء بدون علّة[6] .

---

1) **علل التصريف ،بعض الأدباء ، ص : 1.**

2) **المصدر نفسه ، ص: 1.**

3) **شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام الأنصاري، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر،ص:444.**

4) **هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر الدؤلي ، أول من وضع العربية وينسب إليه علم النحو توفي سنة 67هـ وقيل 69هـ، ينظر : وفيات الأعيان والمشاهير ، خلاصة ابن كثير ، محمد بن احمد كنعان ، مؤسسة المغارف، بيروت ، ط: 1، 1998، ص:17.**

5) **المفراح شرح مراح الأرواح في التصريف، حسن باشا بن علاء الدين الأسود ،تحقيق شريف عبد الكريم النجار ، دار عماد، الأردن، ط:1، 2006، ص: 406،407 .**

6) **مبدأ العلّة. مارتن معيد عن ترجمة د.نظير جاهل ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ط: 3، 2001، ص:13.**

و تداول مصطلح العلّة عند كثير من العلماء فهو ليس جديدا عندهم بل كان معروفا منذ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.175هـــ) إن لم نقل قبله .

و نجد للعلة حضورا عند بعض العلماء الجزائريين كـــ (محمد بن يوسف اطفيش) ، عندما تعرض لعلّة تسمية المضارع بهذا الاسم قائلا : " و سمي مضارعا لمشابهته اسم الفاعل في الحركة و السكون المطلقين أعني تقابل الحركة بالأخرى و لو ضمة بفتحة، و سكون بأخر، و لو كان أحدهما حيا، و الآخر ميّتا – و مشابهته الاسم مطلقا في الابهام و التخصيص "[1]

و له حضور أيضا عند عبد الكريم الفكون (ت. 1073هـــ) عند حديثه عن مضارع فَعُلَ المضموم العين في المضارع و الماضي، و سبب ضمهما لكونهما دالين على أمر مطبوع عليه نحو: شَرُفَ، كَرُمَ. ثم أكّد الفكون على علة ضم العين في الماضي و المضارع من فَعُلَ لثقل الفعل اللاّزم فأعطي " الضمة للمناسبة، لأنها ثقيلة، و لزمت في مضارعه لما كان هو دائم اللّزوم ... فيعطون الثقيل للثقيل و الخفيف للخفيف رعاية للمناسبة "[2]

فالعلّة في ضم عين فَعُلَ أن هذا الوزن لا يأتي إلا لازما فأعطي الضم للمناسبة بينهما في الثقل. و التعليل بمعناه الاصطلاحي عند النحاة هو " النظر في مختلف الأحكام النحوية و ما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام" [3].

و إذا أردنا البحث عن مصطلح العلّة عند يحي الشاوي(ت.1096هـــ) ، فإننا لا نجده تطرق للعلّة كمفهوم، بل تناولها كمصطلح، لأنه لم يحدد معناها بل أول ما أشار إليها عندما تعرض للفرق بين علل النحويين و الفقهاء قائلا: "علل الفقه أمارات فيصح تخلفها، و علل النحو أقرب منها للعلل العقلية، فهي غير مدخولة و حيث لا تظهر العلّة يقال النحو مسموع و في الفقه تعبد "[4].

---

1) الكافي في التص ريف، محمد بن يوسف اطفيش، تحقيق، عائشة بن يطو، وهران، 2002،(ماجستير)،ص:109.

2) فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، عبد الكريم الفكون، تحقيق : بن ابراهيم السعيد ، جامعة الجزائر،2004، (دكتوراه)، ص:428–429.

3) التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت ، ط : 2، 1999، ص : 98.

4) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي ، ص : 80.

كما تطرق أيضا ابن جني (ت. 392هـــ) إلى مصطلح العلة ، حيث سمى بعض الأبواب من كتاب الخصائص بهذا المصطلح ، منها : " باب علّل العربية أكلامية هي أم فقهية " ، و" باب تخصيص العلل "، و " باب في تعارض العلل"[1]. ويقول أيضا في هذا الصدد : فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية." [2] فالفرق بين العلتين أن علل النحو أقرب إلى المنطق و العقل من علل الفقهاء، لأن في النحو يعتمد في أكثر على السماع و هذا الفرق ذكره قبله ابن جني و السيوطي فالسيوطي يقول: "اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، و ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه، لأنها إنما هي أعلام، و أمارات لوقوع الأحكام"[3] .

أي أن الفرق واضح بين العلّتين و يمكن في "أن علل المتكلمين و أحكامهم لازمة، وبراهينهم قاطعة ... أما علل الفقه فليست كذلك لأنها أعلام و أمارات لوقوع الأحكام و وحوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا، فترتيب مناسك الحج، و فرائض الطهور و الصلاة و الطلاق لا نعرف له علّة توجبه، سوى أن الأمر قد ورد بعمله"[4]. صرح بهذا الحكم بعض الفقهاء، و منهم : أبو الوليد الباجي* (ت.474هـــ) حيث يقول: "...العلل الشرعية ليست بعلل في الحقيقة، و إنما هي أمارات و علامات.[5]

ثم إننا نجد السيوطي (ت.911هـــ) يضع علل النحويين في مرتبة تتوسط علل المتكلمين و علل الفقهاء، متقدمة علل المتفقهين".[6]

---

1) ينظر الخصائص ، ابن جني ، ج: 1 ، ص: 2.

2) المصدر نفسه ، ج: 1، ص: 20.

3) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص : 251.

4) المختصر في علم أصول النحو، يحي الشاوي ،ص : 44، 45.

*** هو القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعدين أيوب بن وارث التجيبي، الأندلسي، القرطبي، الباجي، المالكي، إمام و فقيه مالكي و صاحب التصانيف، ولد سنة 403 هـــ بمدينة بطليوس قرب اشبيلية، فتحول جده إلى باجة فنسب إليها ، توفي بالمرية في 19 رجب 474 هـــ.**

5) أحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط: 2، 1995، ج: 2، ص : 640.

6) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص: 274.

لم توضع العلّة هباء، بل وضعت لفائدة، و فائدتها كما يذكر الشاوي هي " العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة"[1] ثم يوضح أكثر هذا المعنى و يستدل بقول ابن جني "و هل يحسن الظن لعاقل أن إطراد رفع الفاعل مثلا وقع منهم على غير رؤية"[2]، أي أن رفع الفاعل لم يضعه النحويون من دون علّة أو سبب بل كان وضعهم له عن تفكير و رؤية و علّة استدعتها المسائل النحوية.

---

1) المختصر في أصول النحو،الشاوي ،ص : **80** .

2) الخصائص ،ابن جني، ج:**1** ، ص:**238** ، و المختصر في أصول النحو، الشاوي ، ص : **80**.

2 - أقسام العلّة:

تنقسم العلّة إلى:

علّة نحوية و علّة صرفية، فالنحوية قسمها أبو القاسم الزجاجي (ت.337هـــ) إلى ثلاثة أضرب: تعليمية و قياسية و جدلية نظرية.

فالتعليمية: "ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأن لم تسمع نحن و لا غيرنا كل كلامها منها لفظا و إنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره" [1].

و مثل لها بقام زيد فهو قائم و لما عرف أن قائم هم اسم فاعل فاشتقت من مختلف الأفعال على وزن فاعل ، فيقال من جلس جالس و علم عالم .

أما القياسية: "في قوله إن زيدا قائم : و لم وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟

فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارع ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد و ما أشبه ذلك"[2]

أي أن "إن" تنصب الأول و ترفع الثاني لأنها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول الذي قدم مفعوله على فاعله ، فلذلك انطبق عليها هذا الحكم.

و الجدلية النظرية هي "كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال ... و كل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل و النظر"[3].

فكل علة خرجت عن العلّتين السابقتين و احتملت كثيرا من الأجوبة عن مسائلها فهي علل تدخل ضمن العلّة الجدلية النظرية.

و لما سئل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.175هـــ) عن هذه العلل أكانت من اختراعه أم أخذها عن العرب ، فأجاب عن هذه المسألة بجواب كاف شاف قائلا : "إن العرب نطقت على

---

1) **الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص 64 .**

2) **المصدر نفسه، ص 64 .**

3) **المصدر نفسه، ص : 65.**

سجيتها و طباعها ، و عرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه .فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست "[1].

أما إن لم تكن له علة فشبّهه الخليل بـــ "رجل حكيم دخل دارا محكمة عجيبة النظم و الأقسام، و قد صحت عنده حكمة بانيها بالخير الصادق أو بالبراهين الواضحة و الحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا و كذا و لسبب كذا و كذا[2].

يعني أن هذه العلل نطقت بها العرب بالسليقة والفطرة التي خلقها الله بها ووضعت كل علة من العلل في المكان المناسب، و بالمقابل جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي بالعلل التي رآها مناسبة بفطرته. ومن براعة الصدفة أن تتفق علل الخليل مع العلل التي ذكرها العرب في كلامها، و لهذا شبه الخليل الأمر بالذي دخل دارا محكمة البناء فكل من يرى زاوية من زواياها يتعجب من شدة حكمة البناء، حيث يرى كل شيء في مكانه المناسب فكذلك هو الشأن بالنسبة إلى من ينظر في هذه العلل فهي لا تتواجد إلا في المكان الأمثل المناسب، و لعل الخليل يكفيه حكمة انه شبه العلل النحوية المحكمة بالبناء المتناسق الأجزاء.

و لكن الأسباب أو العلل التي سيذكرها المتلقي يجوز أن يتفق فيها مع هذا الذي دخل الدار" و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة ما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[3]

لعلّنا لا نجد كلاما مقنعا بعدما ذكره الخليل، فإذا جاء بعلل و قارنها بما جاء به غيره، فسينتقي من هذه العلل ما كان أليق من غيرها. و هذا ما فتح المجال للكثير من النحاة لإصدار الأحكام و النظر فيها و استنتاج ما كان منها مجديا.

ذكرهذه الأقسام السيوطي(ت.911هـــ) كما جاء بها الزجاجي (ت. 337هـــ) دون أن يضيف إليها أو يعقب عليها بل أعادها برمتها [4] و ما بعدها، و أقسام العلّة الثلاثة التي تطرق إليها أيضا الشاوي لكنه لم يضف عليها شيئا بل ذكرها كما جاء بها الزجاجي و السيوطي فالتعليمية ما تمكننا

---

1) **المصدر نفسه ، ص : 66.**

2) **الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 65، 66.**

3) **المصدر نفسه ، ص ، 66.**

4) **ينظر الاقتراح ،في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص: 304.**

من الوصول إلى معرفة كلام العرب، كاشتقاق راكب من ركب و عليه تقاس الأفعال الأخرى و القياسية كتشبيه اسم إن و خبرها بالفعل الذي قدّم مفعوله على فاعله، و الجدلية التي تكون بعد هاتين العلّتين و كل أسئلة احتملت و جاءت بالإجابة عنها فهي تندرج ضمن الجدل و النظر[1].

أما العلل الصرفية مكان لها نصيب عند النحاة منها ما جاء في " علل التصريف" في سبب تحقيق النون في فعلن و تشديدها في فعلتنّ رغم أنّ كلتاهما نون التأنيث ، و العلّة في ذلك أننا نقول " إنما شددت النون في قولهم فعلتنّ لأن نون الإناث جاء قبلها في جميع المواضع حرف ساكن نحو قولك : فعلن، و تفعلن و يفعلن ، و افعلن و لا تفعلن، فأرادوا أن يسكّنوا ما قبل النّون هاهنا أيضا، ليتفق الحكم فيها و لو سكّنوا التاء لاجتمع الساكنان، لأـــن اللام قبلها ساكنة فلما لم يجدوا حرفا أوفق مع النّون من نون مثلها زادوها فلذلك اشتدّت"[2].

كما تنقسم أيضا إلى صنفين : " علّة تطرّد على كلام العرب، و تنساق إلى قانون لغتهم ، و علّة تظهر حكمتهم و تكشف عن صحّة أغراضهم و مقاصدهم في موضوعاتهم"[3] .

و قسمها يحي الشاوي أيضا إلى هذا التقسيم فقال في الصنف الثاني علّة مظهرة حكمة و سماها بعضهم علّة العلّة و بعضهم متمم العلّة أي بإظهار حكمتها فهي شرح لها يصح الاستغناء بها.[4]

و لكي يوضح هذا الصنف أكثر مثل له قائلا: "كأن يقال في علة رفع زيد لأنه فاعل ، فيقال في حكمة ذلك إنما ارتفع الفاعل لأنه أسند إليه فلو بدأت بها لأمضي ، و قد تكون الحكمة صالحة لتتميم العلّة و الحكمة كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه و بين المفعول"[5] .

أما الصنف الأول فسماه الشاوي بـــ العلّة الموجبة" لطرد كلامهم و سوقه على قانون لغاتهم".[6]

و هذا التعريف هو نفسه الذي ذكره السيوطي، إلاّ أن الاختلاف يكمن في الصياغة اللفظية فقط.

---

1) **ينظر المختصر في أصول النحو،الشاوي، ص89 .**
2) **علل التصريف ، بعض الأدباء ، ص 07 .**
3) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ، ص : 256.**
4) **ينظر المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص : 80.**
5) **المصدر نفسه، ص: 81.**
6) **المصدر نفسه، ص: 81.**

و العلّة الموجبة هي أكثر استعمالا و تداولا كما يذكر السيوطي و الشاوي، و تتفرع بدورها إلى أربعة و عشرين نوعا.

(1)- **علّـة سماع:** و ذلك نحو قولهم : امرأة ثدياء، و لا يقال رجل أثدى، و إن جاز القياس على قول رجل أثدى، إلا أنه امتنع بسبب عدم السماع[1]

وسمّى علّة العلّة قبل الشاوي ابن جني (ت.392هـ) قائلا: "هذا الذي سمّاه علّة العلّة إنما هو تجوز في اللّفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح و تتميم للعلّة، ألا ترى أنه إذا قيل : فلم رفع الفاعل؟ قيل لإسناد الفعل إليه"[2]

ثم أضاف ابن جني قائلا :" و لو شاء لابتدأ هذا، فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا (قام زيد): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنه ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل، فيما بعد عن العلّة التي لها رفع الفاعل"[3]

و الذي يقصده ابن جني(ت.392هـ) أنه يمكن القول مباشرة أن العلة التي رفع لها الفاعل هي كذا ،و لكنه قيل في المرة الأولى العلّة في رفع الفاعل هي إسناده في الفعل، ثم جاءت علة أخرى و هي علّة العلّة و هي بمثابة شرح و تتميم للعلّة الأولى و هي سبب رفع الفاعل.

(2)- **علّة تشبيه** : و ذلك كإعراب الفعل المضارع لمشابهته و مضارعته له الاسم ، و بناء بعض الأسماء بسبب تشابهها بالحروف[4]، مثل : يذهب عندما يعرب يقال فعل مضارع لأنه ضارع أي شابه الاسم في الحروف.

(3)- **علّة استغناء** : كاستغنائهم بـــ (ترك) عن (ودع) [5].

(4)- **علة استثقال** : و ذلك نحو استثقال الواو في الفعل (يوعد) لأنها جاءت ساكنة و بعدها مكسور فحذفت الواو التماسا للخفة فقيل يعد [6].

---

1) **ينظر : الاقتراح، ، السيوطي ص :257، 258، و المختصر في أصول النحو، ص : 81.**

2) **الخصائص ابن جني ، ج1، ص : 71.**

3) **المصدر نفسه ،ج:1 ، ص: 71.**

4) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 258،و ينظر: المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:81.**

5) **ينظر المصدران نفسيهما: ص: 259، و ص : 81 على الترتيب.**

6) **ينظر المصدران نفسيهما: ص: 259، و ص : 81 على الترتيب.**

(5)- **علّة فرق**: و نحوها: رفع الفاعل و نصب المفعول به للتفرقة بينهما و مثلها: فتح نون الجماعة، و كسر نون المثنى[1] أمثلة، نحو: كتب محمد الدرس، فجاء محمد مرفوعا والدرس منصوبا حتى يفرق بينهما في الرفع والنصب.

(6)- **علّة توكيد** : و منها : دخول نوني التوكيد الثقيلة و الخفيفة على الفعل لتأكيد إيقاعه[2] .

(7)- **علّة تعويض**: و من أمثلتها: حذف حرف النداء من اللّهم و تعويضه بالميم[3].

(8)- **علة نظير**: و يسميها الشاوي: علّة تنظير: و مثالها : كسر أحد الحرفين الساكنين عند التقائهما حال الجزم ن و هذا حملا على الجر، أي أن الجر في الاسم هو نظير الجزم في الفعل[4].

(9) علـــة نقيض: نحو: نصب النكرة بـــ (لا) حملا على نقيضها (إنّ) لأنّ (لا) تفيد النفي و (إنّ) تفيد الإثبات فهما إذا متناقضان[5].

(10)- **علّة حمل على المعنى**: و مثلها قوله تعالى ¤ فمن جاءه موعظة ¤ [6] .

حيث جاء الفعل مذكرا و الموعظة مؤنث و على هذا فهي حمل على المعنى و هو : الوعظ[7].

(11)- **علّة مشاكله** : حيث نجد في قوله تعالى: ¤ سلاسلا و أغلالا ¤ [8] .

تنوين سلاسلا و بالرغم من أنّها لا تنون لمجيئها على صيغة منتهى الجموع إلا أنها نوّنت مشاكله مع تنوين أغلالا و في بعض القراءات لا تنون.[9]

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 258،و ينظر: المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:81.**
2) **ينظر المصدران نفسيهما: ص: 259، و ص : 81 على الترتيب.**
3) **ينظر المصدران نفسيهما: ص: 259، و ص : 81 على الترتيب.**
4) **ينظر المصدران نفسيهما : ص: 260، و ص : 81 على الترتيب.**
5) **ينظر المصدران نفسيهما : ص: 259، و ص : 81 على الترتيب.**
6) **سورة البقرة،الآية : 275.**
7) **ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص: 260، و المختصر، ص: 81.**
8) **سورة الإنسان، الآية: 4.**
9) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 260، و المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 81**

وقد تطرق العلماء إلى (سَلاَسِلاً) بالتنوين وألف في الوقف : نافع و الكسائي و أبوبكر و هشام، بالضد : حمزة و قنبل و حفص ، إلا من طريق أبي الطيب و ابنه و النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، و عن أبي ربيعة عن البزي، و كذلك ذكره الأهوازيعن جميع رواة أبي ربيعة، و كذلك قال عنأبي بكر السلمي، عن جماعة من الشاميين عن الأخفش، و الباقون بغير تنوين، و بألف الوقف"[1]، و من هنا يظهر أنه من العلماء الذين يقرؤون بالتنوين : نافع، و الكسائي و أبوبكر و هشام و من يقرأ بغير تنوين حمزة و حفص و غيرهما.

(12)- **علّـــة معادلة** : نحو جر ما لا ينصرف بالفتحة ،حملا على النصب ثمّ عدّل بينهما، و حمّل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم و كذلك نحو : أحمد و مسلمات[2] .

(13)- **علّـــة مجاورة**: نحو الجر بالمجاورة في قولهم : جحر ضبّ خرب، فخرب حكمها الرفع لأنها صفة للجحر و ضم اللام في لفظ الجلالة (لله) في قولهم الحمد لله بضم الدال و اللام و هذا بسبب المجاورة[3].

(14)- **علّـــة وجوب**: لمجيء الفاعل مرفوعا وجوبا[4] .

(15)- **علّـــة جواز**: كجواز ما ذكر في أسباب الإمالة[5] .

(16)- **علـــة تغليب**: و ذلك نحو قوله تعالى: { " وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ "}. [6]

فبالرغم من أن المقصودة في الآية هي مريم بنت عمران عليها السلام إلا أن الله سبحانه و تعالى قال: "من القانتين تغليبا على القانتات" [7].

1) **الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1403هـ، ص: 799.**

2) **ينظر المصدران نفسهما ،ص: 261،و ص : 82 على الترتيب.**

3) **ينظر المصدران نفسهما ،ص: 261،و ص : 82 على الترتيب.**

4) **ينظر المصدران نفسهما ،ص: 261،و ص : 82 على الترتيب.**

5) **ينظر المصدران نفسهما ،ص: 261،و ص : 82 على الترتيب.**

6) **سورة التحريم ، الآية 12.**

7) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص: 263، و المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 82 .**

(17)- **علّـــة اختصار** : مثل : الترخيم في قوله : {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [1] . فـــ (يَكُ) هو مضارع كان فحذفت النون اختصارا بسبب جزم الفعل بالسكون [2] .

(18)- **علّة تخفيف** : مثل : الادغام نحو : قوله تعالى { وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا} [3]

ففي هذه الحالة تدغم النون في الياء تخفيفا للقراءة و كأنهما حرفا واحدا.[4]

(19)- **علّة أصل** : نحو قوله تعالى : { اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللّهِ أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ }[5]

فلفظ (استحوذ) فصيح استعمالا، و شاذ قياسا لأن الواو فيه متحركة و ما قبلها مفتوح فيقال فيه (استحاذ)، و كذلك الفعل : يكرم مضارع أكرم ، يقال، يقال فيه يكرم بحذف الهمزة ، إلاّ أنها بقيت ..... على أصله.[6]

(20)- **علّة أولى** : و مثاله نحو : قولنا: كتب الطالب المحاضرة .

فقدم هنا الطالب على المحاضرة لأن الفاعل أولى في التقديم من المفعول به [7]

(21)- **علة دلالة حال** : و مثاله عند رؤية الهلال يقال: الهلال و الأصل : هذا الهلال، فحذف لفظ (هذا) لدلالة الحال عليه.[8]

(22)- **علّة إشعار**: نحو: جمع (موسى) الذي يجمع على موسون بفتح ما قبل الواو إشعار بحذف

---

1) **سورة النحل، الآية: 120 .**

2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص: 263، و المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 82.**

3) **سورة الكهف ، الآية : 17.**

4) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 263، و المختصر في أصول النحو ، الشاوي، ص : 82.**

5) **سورة المجادلة، الآية : 19**

6) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 264، و المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص : 82.**

7) **ينظر: المصدران نفسهما، ص : 264، و ص: 82 على الترتيب.**

8) **ينظر: المصدران نفسهما، ص : 264، و ص: 82 على الترتيب.**

الألف، و الأصل : موسيون؟، فتحركت الياء و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، و لفظ (موسى) مثّل به السيوطي أما الشاوي فمثل له بلفظ مصطفى الذي يجمع جمع مذكر سالم على (مصطفون) و هو نظير (موسى) في الحكم [1].

(23)- **علّة تضاد:** و نحوها : إلغاء بعض الأفعال كأفعال القلوب إذا تقدمت على المفعول به و أكدت بالمصدر أو بضميره ، و بم أنها وقعت بين متضادين و هما حذفها لتقدمها و إبقائها لتأكيدها فلم تلغ.[2]

(24)- **علّة تحليل** : ذكر السيوطي و الشاوي قوله ابن الخشاب في شرحهما لهذه العلّة، و مثلا لها بـــ (كيف) و الاستدلال على أسميتها، و نفي حرفيتها، لأنها إذا جاءت مع الاسم ركبت كلاما، أما إذا كانت فعلا و ضممناها إلى حرف أو فعل فلا تركب كلاما فلذلك دلّت على أنها اسم، و هذا حلّ الالتباس الذي وقع فيها أهي اسم أم فعل فتأكدت أسميتها.[3]

ذكر السيوطي (ت.911هـــ) العلل الأربعة و العشرين ، و لكن يحي الشاوي(ت.1096هـــ) أعاد ذكرها برمتها مثلما وجدها في الاقتراح ،لكن الفرق يكمن في أن السيوطي عندما أورد هذه العلل شرحها ثم مثل لها، لكن الشاوي اختصرها كثيرا، إذ لو رجعنا إلى مختصر الشاوي دون اللجوء إلى اقتراح السيوطي فإننا نقع في غموض لا مخرج منه، و بهذا يكون عنوان مؤلف الشاوي فعلا يوحي بمضمونه، فسماه مختصرا لأنه حقيقة مختصرة.

كما تنقسم العلّة أيضا حسب البساطة و التركيب إلى قسمين :

بسيطة و مركبة، فالعلّة البسيطة" هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال، و الجوار والمشابهة" [4]، أما العلّة المركبة فهي "المركبة من عدة أوصاف، اثنين فصاعدا، كتعليل قلب (ميزان) لوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلّة ليس مجرد سكونها، و لا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين."[5]

---

1) ينظر: المصدران نفسهما، ص : 264، و ص: 264،265، و ص 82 على الترتيب.

2) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 265، والمختصر في أصول النحو،الشاوي، ص: 82.

3) ينظر المصدران نفسيهما ، ص : 266، 267، وص : 83 على الترتيب.

4) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 279.

5) المصدر نفسه، ص : 279.

فالعلّة البسيطة ما كان التعليل بها بوجه واحد من العلل الأربعة و العشرين التي ذكرت سابقا، و مثل لها السيوطي بالاستثقال و المشابهة و المجاورة. أما العلة المركبة فهي التي تتركب من علتين فأكثر من العلل السابقة، و مثل لها بلفظ (ميزان) الذي أصله موزان ، فسكون الواو علّة، ووقوع الكسرة قبلها علّة، فعند اجتماع العلتين، اندرج اللفظ ضمن العلل المركبة.

و لا يخالف الشاوي ما جاء به السيوطي، بل اختصر ما جاء به قائلا : "والعلة بسيطة و مركبة، فالأول كاستقبال و الجوار و المشابهة، و الثاني كقلب واو ميزان لسكونها كسر ما قبلها".[1]

فكل لفظ وقع فيه إحدى العلل منفردة فعلته بسيطة، و كل لفظ اجتمعت فيه علتان فأكثر فعلته مركبة .

أحكام العلّة :

قسّم ابن جني أحكام العلّة إلى قسمين : علّة الجواز، وعلّة الوجوب.

وبينهما فرق واضح حيث أن علّة الجواز لا تسمى علّة و إنما هي سبب، يقول ابن جني : "أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها : وضرب آخر يسمي علّة، و إنما هو في الحقيقة سبب يجوّزه، و لا يوجبه."[2]

فحكم الوجوب مثاله : نصب المفعول به و رفع الفاعل، وجر المضاف إليه، أما مثال حكم الجواز مثل: "الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة... ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، و أن كل ممال لعلّة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذا علّة الجواز، لا علّة الوجوب."[3]

فعلّة الوجوب معناها أن الحكم واجب ليس فيه خيار من أحد الأمرين بل هو حكم واجب التطبيق، أما علة الجواز ففيها الخيار، يمكن تطبيق حكمها أو تركها، و أمثلتها كثيرة في الفقه، فإذا كان حكم الصلاة هو الفرض، فمعناه لا يمكن تركها بأي حال من الأحوال و إذا كان حكم العطور في رمضان مكروه، فيحتمل تركه أو لا ، والحال نفسه يقال في النحو.

---

1) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 85.**

2) **الخصائص، ابن جني، ج1 /164.**

3) **المصدر نفسه ، ج : 1ص : 164.**

و مثل ابن جني لحكم الجواز أيضا بقوله : "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، و تلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيّرا في جعلك تلك النكرة، إن شئت، حالا، و إن شئت بدلا، فتقول : على هذا : مررت بزيد رجل صالح على البدل، و إن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين، لا علّة لوجوبه."[1]

و لم يضف السيوطي و لا الشاوي شيئا يذكر على ما قاله ابن جني، فالسيوطي أعاد ما جاء به ابن جني قبله و ما مثل به ليلخص إلى أن الفرق واضح بين العلة و السبب" وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوّزا يسمى سببا"[2] لأن العلة إذا وجدت وجد معها معلولها.

أما الشاوي فاختصر عددا من الصفحات في فقرة قائلا: "وأكثر العلل موجبة، و قد تكون مجوّزة كما في الإمالة ، و واو أقّتت، و الوصف الذي يصح حالا و نعتا، قال ابن جني: و هذا الضرب و إن كان يسمى علّة فهو في الحقيقة سبب، ثم العلة الموجبة قد لا تتصور رفع حكمها".[3]

يعني أن الحكم في العلة الموجبة لا يمكن رفعه بخلاف الحكم في المجوّزة الذي فيه الخيار بحيث يمكن رفع الحكم أولا.

أما عن واو أقتت التي أشار إليها الشاوي فقد ذكرها ابن جني و السيوطي يقول ابن جني: "ما علّة واو (أقّتت) همزة؟ فتقول : علّة ذلك أن الواو انضمت ضما لازما . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واو غير مبدلة فتقول : وقّتت. فهذه علة الجواز إذا لا علة الوجوب"[4]

ويضيق السيوطي أن من أحكام العلة ما هو واجب وما هو مستكره فالأول "واجب لابد منه لان النفس لا تطيق في معنا. غيره وهذا لاحق بعلل المتكلمين"[5] والثاني "ما يمكن تحمله، لكن على استكراه. وهذا لاحق يعلل الفقهاء."[6]

---

1) **الخصائص، ابن جني ، ج1/165.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص: 272.**
3) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص : 83 .**
4) **الخصائص، ابن جني ، ج1 / 164 ، و الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 271.**
5) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 274.**
6) **المصدر نفسه ، ص : 274.**

و مثل للواجب الذي لا يمكن تغييره بقلب الألف واوا إذا سبقتها ضمة وقلب الألف ياء إذا سبقتها كسرة، وكذلك لا يمكن الابتداء بالساكن، لأن العرب لا تبدأ بالساكن، أما المسْتَكْرَه فمثل له بقلب الواو ياءا بعد الكسرة و لكن يمكن أن نبقي الواو الساكنة على حالها ".[1]

كما تناول السيوطي إحدى المسائل إحدى المسائل التي اختلفت فيها النحاة و هي "اثبات الحكم محل النص، هل يثبت بالنص أم بالعلة؟

فذكر أن الأكثر النحاة يثبتون الحكم بالعلة لا بالنص، و المقصود بالنص كتاب الله تعالى أو حديث الرسول صلى الله عليه و سلم، أو كلام العرب الفصحاء.

و استدل على أن الحكم يثبت بالعلة،"لأنه لو كان ثابتا به لا بها لأدى إلى إبطال الإلحاق، و سدّ باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلّة جامعة، فإذا فقدت العلّة الجامعة بطل القياس، و كان الفرع مقتبسا من غير أصل، و ذلك محال".[2]

فإثبات الحكم بالنص أي رفع الفاعل و نصب المفعول به حسبما جاء في الكتاب أو كلام العرب، فإن هذا يؤدي إلى إبطال القياس، و إذا بطل القياس، فإن الفرع يقتبس من غير أصل، و هذا لا يجوز.

أما صنف آخر من النحاة فإنهم يثبتون الحكم بالنص لا بالعلّة، واستدلوا على ذلك "بأن النص مقطوع بهو العلّة مظنونة، و إحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون." [3]

و إنما النص مقطوع به لثبوته عن قائله، أما العلّة فمظنونة لأنه يمكن أن يكون فيها فرق بين الأصل و الفرع في القياس الذي يعني حمل فرع على أصل بعلّة تجمعها، و الشيء الثابت أولى في الحكم به من الشيء الذي يحتمل الظن و هذا ما قال به الصنف الثاني من النحاة .

و بعدها سيتعرض السيوطي إلى الخلاف الواقع بين النحاة، يبدي رأيه في هذه المسألة قائلا : "وأجيب عن هذا الاستدلال بأن الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به، و هو النص و لكن العلّة هي التي دعت الى اثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، و نظن أن العلّة هي التي دعت الواضع الى الحكم، فالظن لم يرجع إليه القطع بل هما متغايران".[4]

---

1) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 274.

2) المصدر نفسه ، ص : 274 .

3) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 277.

4) المصدر نفسه ، ص : 278.

و يظهر أن السيوطي يؤيد أكثر النحاة في إثباتهم الحكم بالنص لا بالعلّة، لأن كون الشيء مقطوعا به لا يعدل عنه إلى المضنون فيه.

و إذا كان السيوطي قد تعرض إلى الخلاف الواقع بين النحاة و عرض حججهم، ثم أظهر موقفه من الخلاف، فإن يحي الشاوي اختصر كل ما جاء به السيوطي في ثلاثة اسطر قائلا : "وثبوت الحكم في محل النص قيل به ، و ألزم الأول فقد العلّة فلا يمكن الالحاق و أجيب بأنها موجودة، لكنها لا يستند إليها، لانها مظنونة، و النص قطعي ، فلا يعدل عن الأقوى"[1]

و هذا الذي جاء به الشاوي لا ينافي ما ذكره السيوطي، فهو يؤيده في حكمه من أن الحكم يثبت بالنص لقطعيته و لا يثبت بالعلة لضعفها فالأولى الاستناد إلى الأقوى و القطعي.

و يؤكد أيضا السيوطي على أنه "لا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص و العلّة معا ، لأنه يؤدي لأن يكون الحكم مقطوعا بهم ظنونا ، وكون الشيء الواحد مقطوعا بهم ظنونا في حال واحدة محال."[2]

فلا يثبت الحكم بالعلّة و النص معا لأنهما متناقضان، فالنص مقطوع به، والعلّة مظنونة، فلا يمكن الجمع بين النقيضين في حكم ما لأن هذا محال .

و يذهب إلى هذا الشاوي قائلا: "ولا يثبت بهما للناقض بين القطع و الظن، لأن الحكم تابع بموجبه ، ومنع التناقض بأن الحكم مثبت بالنص، و العلّة داعية، و نحن نقطع على الحكم بكلام العرب، و نظن أن هذه العلّة داعية للواضع، فلم يتخد محل القطع و الظن ، أما الملحق، فيثبت بها لانفرادها."[3]

لم يضف الشاوي شيئا على ما ذكره السيوطي بل أكد هو أيضا على استحالة الجمع بين النص و العلة في الحكم، لتناقضهما، فالأول حكمه القطع و العلّة حكمهما الظن.

– شروط العلّة :

ذكر السيوطي أن من شرط العلّة"أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه."[4]

---

1) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 84.

2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ص : 277.

3) المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص : 85.

4) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 282.

لكن هذا الشرط ى نجد يتحقق في مختلف المسائل، و من هنا"خطّا ابن مالك البصريين في قولهم: إنّ علّة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، و سكناته وإبهامه، و تخصيصه، فإنّ هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم"[1]

و لكن الموجب له هو "قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، و لا يميزها إلا الإعراب، تقول : ما أحسن زيد، فيحتمل النفي ، و التعجب، و الاستفهام، فإن أردت الأول رفعت زيدا، أو الثاني نصبته أو الثالث جررته."[2]

فالشائع عند النحاة أن العلّة في إعراب الفعل المضارع إنما لمضارعته للاسم و مشابهته له في الحركات والسكنات، و الإبهام في احتماله للحال و الاستقبال و لكن ما ذكره ابن مالك أن هذه العلّة ليست موجبة لإعرابه، إنما العلّة الموجبة للإعراب تكمن في قبول صيغته الواحدة لمعاني مختلفة بحيث لا تتميز فيما بينها إلا بالإعراب، فإذا قلنا : ما أحسن زيد إذا أردنا النفي، و ما أحسن زيدا إذا أردنا التعجب، و ما أحسن زيد إذا أردنا الاستفهام .

فالعلّة الموجبة لقياس الفعل المضارع على السم انما هي صيغته الواحدة التي تقبل معاني مختلفة .

ويؤكد على هذا الشرط يحي الشاوي قائلا : "ومن شرط العلة إيجابها الحكم ،كالالتباس في حمل الفعل على الاسم في الإعراب ، لا لام الابتداء ، والإبهام والتخصيص ، إذ ليست موجبة في الأصل ".[3]

وهو في قوله يقصد أن الفعل المضارع إذا ضارع الاسم وشابهته في الإعراب فليست هذه علّة موجبة في الأصل، وقد أشار إلى أن هذا الأمر وقع فيه التباس، لكن لم يوضح العلّة الأصلية في حمل الفعل على الاسم.

التعليل بالعلّـــــــة القاصرة :

ذكر السيوطي اختلاف النحاة في التعليل بالعلّة القاصرة، و العلّة القاصرة معناها : التعليل بها في مواضع معينة لا تتجاوز محل النص لغيرها، و جعلها بعض النحاة جائزة، و لم يشترطوا التعدية في

---

1) **المصدر نفسه ، ص : 282.**

2) **المصدر نفسه، ص: 282.**

3) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 85.**

صحتها أي تعدية حكم الأصل إلى الفرع، ومثّلوا لها بقولهم: ما جاءت حاجتك؟ و عسى الغوير أبؤسا، جاء و عسى في هذين المثالين هما بمعنى صارحت جعل لهما اسم مرفوع و خبر منصوب لكن لا يصح أن يكون لجاء و عسى اسم و خبر في غير هذين الموضعين.[1]

و استدل النحاة على صحة العلّة القاصرة "لأنها ساوت العلّة المتعدية في الإحالة، و المناسبة، و زادت عليها بظاهر النقل"[2] أي زادة عليها ما هي خاصة به، وقاصرة عليه.

أما البعض الآخر من النحاة، فذهب إلى أن العلّة القاصرة باطلة و سبب إبطالها أن العلّة "إنّما تراد للتعدية، وهذه العلّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية، فلا فائدة لها، لأنها لا فرع لها، فالحكم فيها ثابت بالنص، لا بها."[3]

أي أن العلّة القاصرة باطلة بسبب عدم تعدية حكم الأصل إلى الفرع و بما أنها ليس لها فرع فلا فائدة لها.

ثم يرد السيوطي (ت.911هـ) على من يبطل العلّة القاصرة قائلا : "العلّة إنما كانت علّة لإحالتها و مناسبتها، لا لتعديتها. و لا نسل أيضا: عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه، و الذي لا يعرف معناه...و تفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلّة ."[4]

معناه أن العلّة إنما هي علّة لما فيها من معرفة الاحالة و المناسبة لا لتعدية حكم الأصل إلى الفرع، ولأنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعبر عنه بمعنى معقول ومعروف، فإذا وجد في غير المنصوص متعديا حمل عليه، وبين ما لا يعرف معناه و هو السماعي الذي لا يقاس عليه، كما تفيد أن الحكم يثبت بالعلة في القياس.

كما أورد السيوطي أيضا ما قاله ابن مالك في تعليل سكون آخر الفعل المسند إلى التاء و نحوه "لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة و هذه العلّة ضعيفة ، لأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثي الصحيح، و بعض الخماسي كـ (انطلق)، و (انكسر)، و الكثير لا يتوالى فيه ذلك، و السكون عام في الجميع".[5]

1) **ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 284،285.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 285.**
3) **المصدر نفسه ، ص : 286.**
4) **المصدر نفسه ، ص 286.**
5) **المصدر نفسه ، ص 287.**

و بما أن التوالي في الحركات لا يكون إلا في الثلاثي الصحيح، و بعض الخماسي فهي علّة قاصرة وضعيفة فترتب منها.

و ذكر الشاوي أيضا هذا الخلاف الواقع بين النحاة في التعليل بالعلّة القاصرة أم لا، حيث يقول : "وفي التعليل بالعلّة القاصرة خلاف، كتسكين الفعل المسند إلى الضمير لتوالي أربع حركات، فالسكون عام، و العلّة قاصرة على الثلاثي الصحيح، و بعض الخماسي ... و وجه صحة التعليل بالعلّة القاصرة مشابهتهما المتعدية في الإخالة و المناسبة، وزادت يظاهر النقل،فإن لم يكن ذلك علما على الصحة ، فلا يكون علما للفساد ، و ليست فائدتها مقصورة على التعدية، بل من فوائدها الإخالة و معرفة الفرق بين المنصوص التي لا يعرف معناها، و التي لا يعرف..."[1]

وإذا قارنا ما جاء به السيوطي و الشاوي فلا نجد أي اختلاف بينهما بل ما ذكره الشاوي جاء موجزا أما السيوطي فمثل للمسألة مع الشرح و التحليل لتبيين المراد و يقترب المعنى إلى ذهن القارئ.

التعليل بعلّتين :

التعليل بعلتين معناه وجود علّتين في حكم واحد، وقد اختلف العلماء أيضا في هذا الشأن ، فمنهم من يجعلون هذا التعليل جائز و منهم من ينكرونه، فمن الذين يجيزون: ابن جني حيث يقول : "يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك: هؤلاء مسلميّا، فإن الأصل : مسلموي فقلبت الواو ياءا لأمرين ، كل منهما موجب للقلب: أحدهما اجتماع الواو و الياء، و سبق الأولى منهما بالسكون، والآخر: ياء المتكلم أبدا يكسر الحرف الذي قبلها. فوجب قلب الواو ياء، و إدغامها، ليمكن كسر ما تليه."[2]

أي أن العلّة مركبة في لفظ مسلميّ، قوقع فيها القلب و الإدغام لتخفيف لفظ مسلميّ، و كل علّة مركبة في حكم ما يكون التعليل فيها بعلّتين.

ثم يوضّح ابن جني المسألة قائلا : "قد يكثر الشيء، فيسأل عن علّته، كرفع الفاعل و نصب المفعول به، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذا تأمل القولين، و اعتقاد أقوالهم، ورفض الآخر فإن تساويا في القوة، لم ينكر اعتقادهما جميعا، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلّتين."[3]

---

1) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص : 86.**

2) **الخصائص، ابن جني، ج1/ ص 174، 180.**

3) **المصدر نفسه ، ص 100، 101.**

فاجتماع علتين في شيء ما إنما يكون ناتجا عن قوتهما معا، بحيث لا يمكن إنكار أحدهما، فإن قويت إحداهما عن الأخرى، فيمكن ترجيح الأقوى منهما و الأخذ بها و بالتالي يحلل الحكم بعلّة واحدة فقط وهي الأقوى.

أما البعض الآخر من العلماء، فلا يجيزون التعليل بعلّتين وحجتهم في هذا أن: "هذه العلّة مشبهة بالعلة العقلية، و العلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم مهما إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها."[1]

كما ذهب البعض بأنه يمكن أن يستدل على المعلول الواحد بعلل متعددة قد تصل إلى سنة أو أكثر، منها ما ذكرها السيوطي عن ابن الأنباري (ت.577هـ)أنه يمكن أن يدل على كون الفاعل يترل مترلة الجزء من الفعل بعلل كثيرة من بينها : "كونه يسكن لا الفعل في نحو : ضربت ويمتنع العطف عليه إذا كان ضمير متصلا، ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا..."[2]

فالمعلول واحد وهو كون الفاعل يترل مترلة الجزء من الفعل، لكن العلل كثيرة وحجة من يجيزون التعليل بعلل كثيرة أن "هذه العلة ليست موجبة، و انما هي أمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات و الدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل"[3]

و أضاف السيوطي تعقيبا على حجة هؤلاء، انه إذا "كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، و العالمية لا تعلل إلا بالعلم فمسلّم، وإذا كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع، فإنها بعد الوضع بمترلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها."[4]

ويقصد السيوطي في تعقيبه على من جوزوا التعليل بعدة علل أنه إذا كان ما ذهبوا إليه من أن العلة ليست موجبة كالعلل العقلية، أي فقدان العلة ينتج عنه فقدان المعلول، فهذا مقبول، و مثل لهذا بأن التحرك لا يعلل إلا بالحركة، فإذا فقدت فقد التحرك، أما إذا كان معناه أن العلة غير مؤثرة، ولا ترقى جميعها إلى مستوى القوة فهذا غير مقبول، لأنها بعدما وضعت فهي بمترلة العلل العقلية في القوة.

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 290.**
2) **المصدر نفسه، ص : 290.**
3) **المصدر نفسه، ص : 292.**
4) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص : 292 ، 293.**

و من خلال ما ذكره السيوطي في هذا الخلاف، و إسهابه في شرح العلّة و تحليل ما احتج به من يجيزون التعليل بعلّتين أو أكثر أنه يؤيدهم في هذا الحكم.

و يؤيد يحي الشاوي السيوطي و من قبله في التعليل بعلتين، وهذا يظهر جليا من خلال قوله : "والأصح جواز التعليل بعلتين، كقلب واو مسلميّ للاجتماع مع الياء و الكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم، فهي بسبب الإدغام كالموالية لياء المتكلم."[1]

كما أجاز أن يكون التعليل بأكثر من علتين قائلا : "وقد تكثر العلل كتعليل تنزيل الفاعل منزلة الجزء من فعله، بتسكين الفعل له، و منع العطف عليه ضميرا، ووقوع الإعراب بعده، و تأنيث الفعل لتأنيثه ...إلخ"[2]

و لم يضف الشاوي شيئا عما ذكره السيوطي قبله، بل أعاد ذكر ما جاء به بطريقة مختصرة.

تعليل حكمين بعلة واحدة:

ذكر ابن جني أنه يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة "سواء لم يتضادا، أم تضادا : كقولهم : مررت بزيد فإنه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أم الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو : أمررت زيدا فكما أن همزة (أفعل) موضوعة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يعد من جملته، لمعاقبته ما هو من جملته"[3].

فهنا : يجيز ابن جنب أنه يمكن تعليل حكمين بعلة واحدة سواء كان الحكمان متناقضان أم لا، و مثل لهذا بـــ مررت بزيد و أمررت زيدا واستدل على هذا أن كل من الباء في الجملة الأولى و الهمزة في الجملة الثانية هما جزء منهما، فهما متساويان في الحكم.

و قد يستدل على هذا الحكم بضده و هو أن " الجار جار مجرى بعض ما جره بدليل انه لا يفضل بينهما"[4] أي أن الجار هو جزء من المجرور ففي الحكم الأول نجد أن الجار استدل عليه بأنه جزء من الفعل، أما في الحكم الثاني فهو جزء من المجرور، وهذان الحكمان متناقضان، لكن استدل عليهما بعلة واحدة و هو جائز كما ذكر ابن جني.

1) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص 87 .**
2) **المصدر نفسه ، ص : 87.**
3) **الخصائص، ابن جني، ج1/ 106 ، 341.**
4) **الخصائص، ابن جني، ج1/106.**

كما ذكر ابن جني أيضا أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده، حيث قال : "هذا باب ظاهر التدافع، وهو مع استغرابه، صحيح واقع، و ذلك كقولهم : القود و الحوكة، فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكان فعلا فعال، فكما صح نحو : جواب و هيام، صح باب القود و الغيب ونحوه، فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلام، صارت على وجه أخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ"[1]

ويذكر ابن السيوطي في هذه المسألة أن ظاهرها يبدو فيه متناقضان، وبالرغم من غرابتها إلا لأن الأمر فيها صحيح يؤخذ به، ومثل لها بلفظي القود و الحولة، فالقاعدة التي تنطبق عليهما أن كل واو جائت متحركة وانفتح ما قبلها تقلب ألفا، لكن هذه القاعدة لم يأخذ بها في هذين اللفظين، والسبب في هذا أنهم شبهوا حركة الواو فيها بحرف الألف التابع لها وكأن فعلا فعال، فكما يصح القول بـــ جواب، وهيام يصح أيضا القود و الغيب و الحوكة ونحوها، وحركة العين وهي الواو و الياء في هذه الأمثلة

كما كانت سببا في الإعلال بالقلب جاءت أيضا سببا في التصحيح لأنها شبهت بحرف اللين التابع لها، وبهذا يكون قد اجتمع حكمين متناقضين بعلة واحدة، وهذا الحكم بالرغم من غرابته إلا أنه صحيح مأخوذ به.

و لم يذكر السيوطي تعقيبا على ما جاء به ابن جني في مسألة تعليل حكمين بعلة واحدة، وإنما اكتفى بذكر أورده فقط، وهو وإن لم يعقب عليه، فهذا دال على تأييده في هذه المسألة.

ويؤيدهما أيضا يحي الشاوي عندما يقول : "ويصح التعليل بعلة واحدة لحكمين متضادين، في محل واحد، كما في ياء التعدية، إنها من الفعل كالهمزة ومن المجرور لعدم جواز الفصل، و منه القود و حوكة علل القلب بأمثاله بالحركة وعللوا عدم القلب حرف العلة، وهو مأخذ غريب."[2]

فالشاوي يعيد ذكر ما جاء به ابن جني على سبيل الاختصار فالتعليل لحكمين متضادين في محل واحد وهو باء التعدية جزء من الفعل كالهمزة وجزء من المجرور لأنه لا يمكن الفصل بينهما وهذان الحكمان متناقضان كما تطرق للفظي القود و الحوكة و شبه عدم حدوث الإعلال بالقلب فيها بـ ألف جواد التي يمنع فيها قلب حرف العلة، فالقود على وزن فعل و جواد على وزن فعال و كلا الوزنين في هذين الألفاظ لا يقع فيهما القلب.

1) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص : 296/295.

2) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص: 88.

تعارض العلل :

قال ابن جني أن تعارض العلل ضربان: "أحدهما : حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر. و الآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان فالأول ذكر في التعليل بعلتين، و الثاني كإعمال أهل الحجاز (ما)، وإهمال بني تميم لها."[1]

يذهب ابن جني إلى أن العلل المتعارضة على ضربين : ضرب منها يكون في اجتماع علتين أو أكثر لحكم واحد.وهذا الضرب سيق التطرق إليه مثل مسلميّ وغيرها، أما الضرب الثاني فيجتمع فيه حكمان مختلفان في شيء واحد دعت إليهما علتان مختلفتان أيضا، وذلك نحو : الخلاف الواقع في (ما) فعند أهل الحجاز في عاملة، وعند بني تميم مهملة.

وحجة أهل الحجاز في إعمالها أنهم "رأوها داخلة على المبتدأ و الخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع و النصب مجراها"[2]

أما حجة بني تميم في إهمالها فلأنهم "رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها أجروها مجرى هل ."[3]

فمسألة ما فيها خلاف بين أهل الحجاز وبني تميم ، إذ احدهما يقول بإعمالها و الأحر بإهمالها، ولكل منهما علة وعلتهما مختلفتان ومتعارضتان فعند أهل الحجاز تعمل لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فترتفع الأول وتنصب الثاني مثل ليس ، فلذلك فهي عاملة ، أما عند تميم فإذا دخلت ما على الجملة الاسمية أو الفعلية فلا تعدو أن تكون نافية للجملة بنوعيها فجرت مجرى هل في الإهمال.

كما وقع الخلاف في "ما" بين علماء البصرة و الكوفة، حيث ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[4].

---

1) **الخصائص، ابن جني، ج166/1 ، 168.**
2) **المصدر نفسه، ج166/1 ، 168.**
3) **المصدر نفسه، ج166/1 ، 168.**
4) **ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : جودة مبروك محمد مبروك ورفيقه، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: 1، 2002، ص: 144.**

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس فيها أن لا تكون عاملة البتة، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ماتنصب الخبر وذلك أنها أشبهت ليس فوجب أن تعمل عملها، وعمل ليس هو الرفع والنصب"[1].

و ذكر السيوطي عدة أمثلة عن ابن جني في تعارض العلل، وسكوته عن أي تعقيب يشهد له بموافقته له في الحكم.

و يوافقهما الشاوي أيضا في حكم تعارض العلل، حيث يقول : "وتعارض العلل ضربان : اتحاد موجبها، يشبهها بليس في نفي الحال و التحول على الجملة الاسمية، وشبهها بما في الدخول بمعناها على الجملة المستقلة بنفسها."[2]

فالشاوي (ت. 1096) في حكم تعارض العلل لا يخرج عن المعنى الذي ذهب إليه ابن جني (ت.392هـــ) و السيوطي (ت.911هـــ)، فاتحاد موجب العلة هو التعليل بعلتين لحكم واحد كما مثل به من مسلميّ، واختلاف الموجب كإعمال ما عند أهل الحجاز لتشبيهها بليس وإهمال بني تميم لها لتشبيهها بما.

وإن لم يضف الشاوي (ت. 1096) شيئا يذكر في هذه المسألة، إلا أنه يسمى الضرب الأول من تعارض العلل بمصطلح "اتحاد موجبها" لما سماه ابن جني بـــ "حكمان مختلفان في شيء واحد مختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان " فسماه الشاوي بـــ مصطلح الموجب" وبهذا يكون الشاوي قد انفرد بمصطلحين مختصرين مقارنة بما ذكره ابن جني، ولا يستغرب الأمر عند الشاوي لأنه معتاد على أسلوب الاختصار في المسائل و المصطلحات.

---

1) ينظر المصدر نفسه ، ص: 144،145.

2) المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص : 88.

مسالك العلّة :

اتفق النحاة على أن للعلّة مسالك و هي:

1)- الإجماع:

و معناه الاتفاق، يقال : اتفق قوم على تسمية هذا الشيء بهذا الاسم أي أجمعوا، فالاجماع هو "أن يجمع أهل العربية على أن علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستغلال."[1]

أي اتفاق العلماء على أن العلة في عدم ظهور حركة الاعراب في المقصور هي التعذر، وعدم ظهورها في المنقوص لعلة الاستثقال.

2)- النص :

و معناه "أن ينص العربي على العلّة"[2]

و ذكر ابن جني عدة روايات لهذا المسلك تبين ما ذكره العرب في النص على العلة، منها ما ذكره عن أبي عمرو بن العلاء حين قال : "سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول : جاءته كتابي؟ فقال : نعم، أليس بصحيفة؟."[3]

فهذا الأعرابي "علل هذا الموضع بهذه العلّة، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره."[4]

لأنه ذكر الفعل جاء مؤنثا و الكتاب مذكر، ثم أضاف احتقرها مؤنثا و علل هذا بأن الكتاب معناه الصحيفة فلذلك أنث الفعلين.

كما يروى عن المبرد أنه قال "سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ {لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ **وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ** وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ }[5]، فقلت له : ما تريد؟ قال : أردت (سابق النهار)، فقيل له : فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن"[6]

---

1) **الخصائص ، ابن جني ، ج1 ،ص:189.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 310.**
3) **الخصائص ، ابن جني، ج:1 ص: 249.**
4) **المصدر نفسه ، ص : 249.**
5) **سورة يس ، الآية : 40.**
6) **الخصائص ،ابن جني ، ج:1 ،ص: 249.**

و علّق ابن جني على هذه الحكاية قائلا "لنا ثلاث أغراض مستنبطة منها: أحدهما: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا، و الآخر : قولنا : إنما فعلت كذا وكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي أثقل في النفس وأقوى من قولهم : هذا دارهم وازن، أي ثقيل له وزن. والثالث : أنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لايثارها الخفة."[1]

ففي هذه الرواية، نجد أن القارئ لقوله تعالى : ¤ولا الليل سابق النهار¤، إذا قرأ سابق بالرفع دون تنوين فالنهار تقرأ بالجر، وإذا بقيت على نصبها فتقرأ سابق بالتنوين، لكن بقيت سابق بالرفع دون تنوين و النهار بالنصب وليس في قراءته علة إلا أنها آثر الخفة على الثقل ، بالرغم من معرفته للأصل الصحيح، وأن التنوين أقوى.

3)-الإيمـــــــاء:

من مسالك العلة أيضا الإيماء، حيث "روى أن قوما من العرب، أتوا النبي صلى الله عليه وسلم، فقال : من أنتم؟ فقالوا : نحن بنو غيّان، فقال : بل أنتم بنو رشدان."[2]

قال ابن جني عن قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الألف و النون زائدتان، وإن كان صلى الله عليه وسلم لم ينفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن : إن الألف و النون زائدتان."[3]

ففي قول الرسول صلى الله عليه وسلم بنو رشدان أصله بنو رشد إلا أنه زاد الألف والنون لتوازن هذه الكلمة كلمة غيّن، ولكنه لم يصرح بزيادتها وإنما كانت زيادتها على سبيل الإيماء إلى العلّة لا التصريح.

4)- السبر و التقسيم:

معناه "أن يذكر جميع الوجوه المحتملة، ثم يسبرها أي يختبرها، فيبقي ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه."[4]

معناه إذا كان حكما نحويا ما يأتي النحوي بجميع الوجوه التي يحتملها ذلك الحكم،سواء ما صلح ما أم لا، ثم يقوم باختبارها وذلك بابقاء الوجوه الصالحة فقط، وإبطال غيرها .

---

1) **الخصائص ،ابن جني، ج:1، ص: 125، 249.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو السيوطي، ص: 313.**
3) **الخصائص ابن جني، ج:1، 250، 251.**
4) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص : 315.**

و مثل ابن جني لهذا المسلك قائلا : "مثاله : إذا سئلت عن وزن مروان فتقول : لا يخلو إما أن يكون فعلان أو مفعالا، أو فعوالا، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه مفعالا، أو فعوالا بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا فعلان."[1]

فإذا أراد أحدهم أن يعرف وزن مروان فإنه يذكر الوجوه التي يحتملها هذا الاسم، فهو يحتمل عدة أوزان نحو: مفعال و فعوال و فعلان، فإذا أرادنا إبطال الوجوه التي لا تصلح أبطلنا مفعال و فعوال لأنهما لم يجيئا في العربية فلم يبقى إلا وزن فعلان، فمروان هو على وزنه، ومثله رضوان.

5)- المناسبة:

قال السيوطي : "وتسمى الإخالة أيضا ، لأن بها يخال، أي يظن، أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلّة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه."[2]

فعلة رفع الفاعل هي الإسناد، فحمل على علته فرعه وهو المبنى للمجهول فكانت علته الإسناد حملا للفرع على الأصل، فتداول هذا المعنى عليه بسبب العصف الذي ظن أنه بينهما.

6)- الشّبه:

ذكر السيوطي عن ابن الأنباري أن مسلك الشبه معناه "أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم ، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم و سكونه ، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبسة."[3]

و مسلك الشبه هو أن يكون شبه بين الأصل و الفرع بغضّ النظر عن العلّة التي علق الحكم عليها، ومن أمثلتها أن إعراب الفعل المضارع مثلا : انطلق فهذا الفعل يحتمل الحال و الاستقال، و في الاسم قولنا:

---

1) **الخصائص ابن جني ، ج :3 ،ص:67.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 323.**
3) **الاقتراح المصدر نفسه، ص : 325.**

طالب فهذا يحتمل أي طالب، ثم نخصص الفعل فنقول : سينطلق، فدخول السين على الفعل المضارع جعلته يتخصص ويحتمل الاستقلال فقط، وكذلك في الفعل إذا قلنا : الطالب فنكون قد خصصنا طالبا بعينه لا جميع الطلبة، أما إذا أدخلنا لام الابتداء على الفعل والاسم، فسنقول في الأول : إن محمدا لينطلق، و في الثاني : إن الطالب لمجتهد، فالفعل شابه الاسم في الإعراب و الاختصاص، فكلاهما معربان ويحتملان الاختصاص، و كل ما شابههما في هذين المثالين.

بالإضافة إلى أن هذه العلل التي وجب لها الإعراب إنما هي لإزالة اللبس، فلو كان الاسم مبنيا لالتبس بالمفعول به و المضاف إليه، وغيرهما، أما الفعل فقد يلتبس بالتعجب أو الاستفهام أو النفي من قولنا : ما أحسن زيدا، و لم يزل هذا اللبس إلا الإعراب، فالشبع بين الاسم والفعل واقع، فسميت بهذا علة الشبه بينهما.[1]

7)- الطـــرد:

ومعناه أن "يوجد معه الحكم، وتفقد الاخالة في العلّة"[2]

و اختلف العلماء في كون الطرد لا يوجب غلبة الظن بعلة جامعة بين الأصل و الفرع واستدلوا على هذا بأنّنا إذا قلنا أن العلّة في بناء ليس هي عدم التصرف، لأن البناء مطّرد في كل فعل متصرف، وأن العلة في إعراب مالا ينصرف هي عدم الانصراف لأن الإعراب مطرد في كل اسم غير متصرف، فإن الطرد في هذه الحالة لا يغلب على الطن لأنا نعلم يقينا أن ليس بني لأن أصل الأفعال البناء، وإعراب ما لا ينصرف لأن أصل الأسماء الإعراب، وبهذا نكون قد أثبتنا بطلان العلّة من إطرادها عند ذلك لا يكفي مجرد الطرد بل لابد من وجود إخالة أو شبه .[3]

أما الصنف الآخر من العلماء، فذهبوا إلى أن الطرد حجة "واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص ، وهذا موجود هنا، وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلّة".[4]

و اعترض عليهما ابن الأنباري أن الطرد لا يجعل دليلا على صحة العلّة بل ينبغي إثبات العلّة ثم

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 326 ، 327.**
2) **ينظر : المصدر نفسه ، ص : 327.**
1) **ينظر : المصدر نفسه ، ص : 328.**
3) **ينظر : المصدر نفسه ، ص : 329.**

الاستدلال على صحتها بالطرد، لأنه هو نظر ثان بعد ثبوت العلّة.كما أن عجز المعترض عن تصحيح العلّة دليل على فسادها لاصحتها، بالإضافة إلى أن ما فيه الإخالة و الشبه المغلب على الظن يجب أن يكون حجة.[1]

8)- إلغـــــــاء الفارق :

ومعناه "أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما."[2]

ومثل له السيوطي بـــ "قياس الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق بينهما، فإنهما مستويان في جميع الأحكام .[3]

فإلغاء الفرق بين الأصل والفرع في ما لا يؤثر في القياس، أما ما يؤثر في القياس فيجب اشتراكهما فيه، ومثالها أن الظرف و المجرور مشتركان في جميع الأحكام، فوجود الجامع بينهما يؤدي إلى ثبوت القياس وإلغاء الفارق.

هذه هي المسالك الثمانية التي ذكرها السيوطي في كتابه،نقلا عن ابن جني وابن الأنباري وغبرهما.

و إذا حاولنا البحث عن هذه المسالك عند يحي الشاوي، فإننا نجده قد ذكرها كلها إلاّ واحدة منها وهي الشبه، ولكنه لم يضف شيئا يذكر في هذا الصدد، بل اختصر كل ما ذكره السيوطي من أحكام مع أمثلتها، في هذا الصدد، بل اختصر كل ما ذكره السيوطي من أحكام مع أمثلتها، فعند ذكر الإجماع قال فيه : "مسالك العلّة منها الإجماع، كإجماعهم على علّة تقدير الحركات بالتعذر، والاستثقال في المقصور والمنقوص"[4]

أما المسلك الثاني فلم يعرف به بل مثل له مباشرة قائلا : "ومنها النص، كقول العربي : أليس معناه الصحيفة، وقول عمارة ابن عقيل : إنه أوزن أي أثقل في النفس، أي تنوين (سابق) مع نصب (النهار) حيث قيل له : ما تريد بقرائتك {لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ **وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ** وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}[5]"

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 330.**
2) **المصدر نفسه ، ص : 330.**
3) **المصدر نفسه ، ص : 331.**
4) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص: 90.**
5) **سورة يس، الآية : 40**

و في مسلك الإيماء لقوله : "ومنها الإيماء كقول النبي (م) لقوم قالوا له : نحن بنو غيّان بل أنتم بنو رشدان إشارة إلى زيادة الألف و النون..." [1]

كما قال في السبر و التقسيم : "ومنها السبر والتقييم : بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة، لا الغير محتملة، ثم يسبرها، أي يختبرها، فيبقى منها ما يصلح للتعليل."[2]

أما المناسبة فقال فيها الشاوي : ومنها المناسبة أي الإخالة التي بها يظن أن الوصف علّة، ويسمى قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد."[3]

و وضح مسلك الطرد قائلا : "وهو الذي يوجد معه الحكم بلا إخالة كتعليل عدم البناء البناء فيما لا ينصرف بمنع الصرف، وبناء ليس بالجمود، فقيل غير معتبر، فيعلل بالأصالة فيما سبق"[4]

يعني أن التعليل يكون بالعودة إلى الأصل، أي أصالة الإعراب في الممنوع من الصرف، وأصالة البناء في الأفعال. وبما أن الشاوي اشترط في الحكم عدم الاخالة فهو يؤيد السيوطي فيما قاله، فإذا وجدت الإخالة في الطرد فلا يكون حجة.

أما إلغاء الفارق فهو عند الشاوي "بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم الاشتراك في الحكم، كقياس الظرف على المجرور، فإنهما متوافقان دائما إلا فيما لا يترتب عليه حكم."[5]

وبهذا يكون الشاوي قد أعاد المسالك نفسها التي ذكرها السيوطي مستثنيا منها مسلك الشبه، و لم يأت فيها بشيء يذكر إلا أنه ذكرها على سبيل الاختصار.

---

1) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص :90.**
2) **المصدر نفسه ، ص :91.**
3) **المصدر نفسه ، ص :92 ، 93.**
4) **المصدر نفسه ، ص :93.**
5) **المصدر نفسه ، ص : 94.**

مفسدات العلّة :

1)- النقض :

ذكر السيوطي عن ابن الأنباري أن أكثر العلماء اشترطوا الطرد في العلّة "وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند عليه في كل موضع، لوجود علّة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة، لوجود علّة وقوع الفعل عليه.."[1]

و استدل من اشترط الطرد في العلّة "أن العلّة النحوية كالعلّة العقلية، ولا خلاف في أن العلّة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلّة النحوية."[2]

كما ذهب بعض النحاة إلى أن الطرد ليس شرطا في العلّة، "فيجوز أن يدخلها التخصيص وذلك لأن هذه العلّة دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيص الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه."[3]

ومثال النقض قولهم : "إنما بنيت حذام، وقطام، ورقاش لاجتماع ثلاث علل، وهي : التعريف، التأنيث، والعدل .فتقول هذا ينتقض بـــ (أذربيجان)، فإن فيه ثلاث علل، بل أكثر، وليس بمبنى."[4]

وظاهر المثال أن كل ما اجتمعت فيه ثلاث علل فهو مبني نحو حذام، وقطام، ورقاش ولكن وجد ما اجتمع فيه ثلاث علل ولكنه ليس مبنيا، وانتقض الحكم الأول بالحكم ثاني لأن كلاهما اجتمع فيه ثلاث علل، وأحدهما مبني والآخر معرب، فهما متناقضان .

أما الشاوي فيجعل أيضا أيضا النقض من فساد العلّة ومعناه "وجود العلة ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة، والأكثر على اشتراط الطرد، وهو أن يوجد الحكم في كل موضع وجدت فيه العلة، كرفع الفاعل للاسناد، ونصب المفعول للوقوع، ووجب ذلك حملا على العقلية، وهي لا تقبل التخصيص، و لم يشترطه قوم، لأنها أمارة تقبل التخصيص، وكما يتمسك بالعام المخصوص يتمسك بالعلة المخصوصة، كتعليل بناء حذام المنقوص بإعراب أذربيجان."[5]

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 332 ، 334.**
2) **المصدر نفسه ، ص : 334.**
3) **المصدر نفسه ، ص : 334.**
4) **الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ص : 334.**
5) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص 94 .**

2)- تخلف العكس :

و معناه "أن يعدم الحكم عند عدم العلّة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، و عدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا."[1]

فالعكس معناه انعدام الحكم بانعدام العلة، وتخلف العكس، هو وجود الحكم مع انعدام العلة. ومثل لها بعض النحاة : بـــ نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو (زيد أمامك) : إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب و لا مقدر، بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه قبل حذف الفعل."[2]

فالعلة في هذا المثال هو الفعل الذي ينصب الظرف و المعلول هو الظرف المنصوب لكن العلة مفقودة في هذا المثال لعدم وجود الفعل، و الحكم موجود وهو نصب الظرف، و هذا هو تخلف العكس أي وجود الحكم مع انعدام العلّة.

و لم يخالفهم الشاوي في هذا، بل أعاد ما ذكره السيوطي حيث قال : "العكس أن يعدم الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفاعل عند عدم الإسناد،وعدم نصب المفعول عند عدم الوقوع عليه ، و لم يشترطه قوم، لأنه كالدليل العقلي لا يلزم من عدمه العدم، وذلك مثل الظرف حيث يكون خبرا، عللوا نصبه بأنه بحذف الفعل الفعل لفظا وتقديرا فهو غير مطلوب، ولا مقدر، بل اكتفى بالظرف عنه، وبقي منصوبا."[3]

3)- عدم التأثير :

ذهب أكثر النحاة إلى أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلّة، مع عدم الاخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلّة، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبلى) فيقول : وإنما امتنع من الصرف ، لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة."[4]

فذكر المقصورة هنا حشو "لأنه لا أثر له في العلّة، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سيما

---

1) **الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ص : 336.**
2) **المصدر نفسه ، ص : 336 ، 337.**
3) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص 95 .**
4) **الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ص : 338.**

مانعا من الصرف، لكونها مقصورة، بل اكونها للتأنيث فقط، و لفظ المقصورة هو زائد في العلة لا تأثير له فيها، لأنه لو كانت المقصورة هي المانع من الصرف لكانت الألف الممدودة غير مانع"[1].

يقول الشاوي في عدم التأثير : "هو عدم مناسبة الوصف المضموم للعلّة ، أو عدم إفادته، و الأكثر على منع إلحاق الأول، وجواز الثاني تأكيدا، وإن لم يؤثر فإنه مناسب."[2]

و مثل لها الشاوي أيضا بصرف حبلى لألف التأنيث المقصودة، و أن المقصورة لا أثر لها في العلّة، بل العلّة في تاء التأنيث فقط.

4)- القول بالموجب :

و عرفه ابن الأنباري قائلا : "وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة، مع استيقاء الخلاف، و متى كان المستدل منقطعا، فإن توجه في بعض الصور، مع عموم العلة، لم يُعَدُّ منقطعا"[3]

و عرفها الشاوي قائلا: "هو تسليم الدليل مع بقاء النزاع، كن يستدل البصري على تقديم الحال على العامل المتصرف بمعمول المتصرف غير الحال، فيقول الكوفي : نعم، بشرط ذي الحال، فيجيب البصري بقوله : (عنيت) بالدليل ما وقع فيه الخلاف وعرفته باللام فانصرف إليه."[4]

فالمثال الذي ذكره الشاوي، ذكره السيوطي عن ابن الأنباري وهو أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال، إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا، وذو الحال اسما ظاهرا نحوى : راكبا جاء زيد، فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال. فيقول له الكوفي : أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي، إذا كان ذو الحال مضمرا"[5]

ففي هذا المثال كل من البصري و الكوفي اتفقا على جواز تقديم الحال، لأن البصري عندما عرض الحكم على الكوفي أجابه بالموافقة، و لكن الخلاف وقع في الحكم فالبصري يشترط في جواز التقديم إذا كان ذو الحال اسما ظاهرا أما الكوفي فيشترط فيه الاضمار و هذا معنى القول بالموجب أي الاتفاق في الحكم مع وقوع الخلاف بينهما.

---

1) **الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص : 339.**
2) **المختصر في أصول النحو، الشاوي ، ص 96 .**
3) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 342.**
4) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص : 96، 97.**
5) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 343.**

5)- فساد الاعتبار : عرفه ابن الأنباري قائلا : "أن يستدل بالقياس على مسألة، في مقابلة النص"[1] كما يعرفه الشاوي قائلا : وهو أن بكون القياس مقابلا للنص.[2]

و مثاله أن يستدل على " ترك ما لا ينصرف يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف ، فلا جوزنا صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غيره، فوجب أن لا يجوز قياسا إلى غيره، فوجب أن لا يجوز، قياسا على مد المقصور."[3]

ويمكن أن يرد على هذا أن الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهذا لا يجوز، لأنه قد ورد النص عنهم في أبيات منعوا فيها الصرف المتصرف للضرورة ومن أمثلة ذلك قول الأخطل :

طلب الأزَارِقَ بالكتائب إذ هَوَتْ بشبيب غائلة الثغور غدور.

والشاهد في هذا البيت : شبيب فهو متصرف إلا أنه منع من الصرف للضرورة الشعرية.[4]

و مثل له الشاوي بـــ "أن يقاس منع الصرف على منع مر المقصور، فيعارض بأبيات منع الصرف فيسقط القياس لمعارضته النص."[5]

6)- فساد الوضع :

و معناه "أن يعلق على العلة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد و البياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا للألوان. فيقول له البصري : فقد علقت على العلة ضد المقتضي، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازم تهفل أن لا يجوزها كان أصلا، و هو ملازم للمحل أولى."[6]

و جوابه أن "يبين عدم الضدية، أو يسلم له ذلك من أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر."[7]

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص : 344.**
2) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي، ص : 97.**
3) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 344.**
4) **المصدر نفسه ، ص : 345 .**
5) **المختصر في أصول النحو ، الشاوي، ص : 97.**
6) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص : 352.**
7) **المصدر نفسه ، ص :352.**

ففساد الوضع هو تعليق العلّة ضد مقتضاها، فإذا كان التعجب من الأبيض والأسود دون غيرهما لأنهما أصل للألوان، فضده أن التعجب امتنع من الألوان الأخرى للزومها.

و مثل لها الشاوي أيضا بالتعجب من البياض و السواد دون غيرهما لأنهما أصل الألوان، فيقول البصري : إنما امتنع في الألوان للزومها، و اللزوم في الأصل أبلغ، و جواب هذا المنع بيان الحكم بوجه آخر إن سلمت الضدية، أو بمنعها إن أمكن."[1]

7)- المنع للعلّـــــــــة :

و منع العلّة معناه عدم قبولها، يقول ابن الأنباري : "و قد يكون في الأصل و الفرع. و أما المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري : إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه."[2]

و هنا لا يقبل الكوفي في هذه العلّة ويمنعها فيقول: "لا أسلّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ"[3]

لأن الابتداء معنوي لا يؤثر في النفط.

و أما "المنع في الفرع مثل أن يقول البصري : الدليل على أن فعل الأمر مبني أن دراك و نزال و تراك، و ما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، و لو لا أنه مبني لما بني ما قام مقامه".[4]

فيرد عليه الكوفي منعا للعلة وغير قابل لها قائلا : "لا أسلّم أن نحو : دراك و نزال، وتراك إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر، وإنما بني لتضمنه لام الأمر"[5]

فـــ (دراك) و(نزال)، و(تراك) هي مبنية عند الكوفيين والبصريين، ولكن العلة التي ذكرها البصريون هي أنها تقوم مقام فعل الأمر، فمنع هذه العلة الكوفيون بما يخالفها و هي أنها مبنية لتضمنها معنى لام الأمر.

و لا يضيف الشاوي شيئا عن هذا المعنى بل يذكره كما جاء عند السيوطي بأمثلته.

1) **المختصر في أصول النحو الشاوي، ص : 98.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص : 353.**
3) **المصدر نفسه ، ص :353.**
4) **المصدر نفسه ، ص :353.**
5) **المصدر نفسه ، ص :354.**

8)- المطالبة بتصحيح العلة:

و معناه "أن يدل على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول"[1]

يكون التأثير بوجود الحكم لوجود العلة، ويزول بزوالها، ومثاله أن يقال: إنما قبل وبعد مبنية على الضم، لاقتطاعها عن الإضافة، والدليل على صحة هذه العلّة هو التأثير، فوجد البناء لوجود العلة، وانعدام بانعدامها.[2]

وفي شهادة الأصول، كأن يقال أن: كيف وأين، ومتى مبنية لأنها تتضمن معنى الحرف، والدليل على صحة علتها أن الأصول تشهد بذلك أي أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.[3]

فمعنى التأثير هو وجود الحكم عند وجود العلة، وانعدامه عند انعدامها، وشهادة الأصول أي أن القواعد توجب ذلك الحكم عند وجود تلك العلة. وهذا ما ذكره يحي الشاوي في المطالبة بتصحيح العلة. فبناء قبل و نحوها لقطعها عن الإضافة بعلة التأثير، وبناء كيف ونحوها لتضمنها معنى الحرف، وهذا ما أوجبته القواعد في بناء كل اسم تضمن معنى الحرف.[4]

9)- المعارضة :

معناها "أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة"[5] تقتضي خلاف مقتضى العلة .

و وقع في المعارضة خلاف فمنهم من أقر بقبولها وهم الأكثرية لأنها دفعت العلة، وقلة منهم لم يقبلوها لأنها تصد وتعرض لمنصب الاستدلال. و مثلوا لها باختلاف البصريين و الكوفيين في الأعمال نحو: أكرمني و أكرمت زيدا، و أكرمت و أكرمني زيد، فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، و عند البصريين إعمال الفعل الثاني أولى، و بين البصريين و الكوفيين معارضة فلذلك سميت معارضة لما في العلة من خلاف واعتراض.

كما تناول الشاوي هذا قائلا : "وهي أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة، مثل أن يقول الكوفي :

---

1) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص :354**
2) **ينظر المصدر نفسه ، ص : 354 ، 355.**
3) **ينظر المصدر نفسه ، ص : 355 .**
4) **ينظر : المختصر في أصول النحو ، الشاوي ، ص :99**
5) **الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ، ص : 355 .**

أعمل الأول لقوة العناية به، حيث ابتدئ به فيقول البصري الثاني أقرب للمعمول، و ليس في إعماله نقض للمعنى، فإعماله أولى، فهل تقبل لأنها دفعت العلة؟ أولا تقبل لأنها تصد لمنصب الاستدلال"[1]

فهو لم يذكر شيئا يضاف في هذه المسألة بل اختصر ما جاء به السيوطي فقط.

و نخلص إلى إلى أن يحي الشاوي في تناوله لمصطلح العلة لم يأت فيه بالشيء الجديد، بل تتبع كل ما جاء به السيوطي وأعاد ذكره في مختصره، فما جاء به السيوطي على سبيل الإطناب و الشرح والتحليل فقد جاء به هو موجزا مختصرا ، و الشيء الملفت للانتباه أن كل ما جاء به الشاوي رتبه حسبما وجده عند السيوطي فنستطيع القول أن المختصر في أصول النحو هو صورة مصغرة أو مختصرة للاقتراح في أصول النحو.

---

1) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص :99

الفصـــل الثـــانـــي
الدلالة عند الشاوي

تعريف علم الدلالة

أقسام الدلالة

الدلالة الصوتية

الدلالة الصرفية

الدلالة النحوية

إن علم الدلالة علم قديم وإن بدا أنه حديث، فما من أمة من الأمم إلاّ و بحثت في ألفاظ لغتها[1]. محاولة تحديد المعنى الذي يحمله اللفظ عندما يكون مفردا وبيان ما يؤول إليه المعنى عندما يوضع في تركيب[2].

هو علم قديم باعتبار أن البحث في المعنى من حيث الوضوح والغموض والصحة وعدمها والاحتمال و الفساد[3]. و ما تتعرض له دلالة الألفاظ من تحول في المعنى إلى معنى آخر وأسباب هذا التحول ومظاهره مشاهد وملاحظ في أقدم ما وصل إلينا من تراث الأمم.

فعلم الدلالة علم مستحدث يفضل أن "علم اللسانيات الحديث" طور نظرياته ووضع ألصوله ووضح معالمه، و بين صلته بالعلوم الأخرى ، فغدا علماً قائماً بذاته له مناهجه ونظرياته بعد أن كان ضمن العلوم الأخرى كالفلسفة والمنطق وعلم النفس[4].

علم الدلالة:

1–تعريفه: اشتق لفظ دلالة من الفعل دَلَّ يَدُلُّ دلالة و دلولة بمعنى الإعلام والإرشاد والإشارة والرمز[5]. و أشار الفيروز أبادي إلى المعنى اللغوي للفظة دل بقوله " ... والدالة ما تدل به على حميمك، و دله عليه دلالة و دلولة فاندل: سدده إليه ، وقد دلت تدل والدال كالهدي "[6].

فالمراد بلفظة دل هو هدي وسدد وأرشد والدليل هو ما يستدل به و الدال هو المرشد.

---

1) ينظر .إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:1 ، ص: 5 .7

2) د. عليان بن محمد الحازمي، علم الدلالة عند العرب ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية و آدابها ، ج 15 ، ع 28 جمادى الثانية 1424 هـ ص 707.

3) الكتاب ، سيبوسه ، ج: 1 ، ص: 2 .

4) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، ط: 1، الكويت 1402 هـ، 1928 م ، ص:15.20.

5) منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي دراسته، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001 م ، ص: 25.

6) القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، دار الكتب العلمية ، مادة دلّ ، ط:1 ، 1999 م ، ج3 ، ص 377.

وقد وردت أيضاً لفظة دلالة في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاء لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلا﴾[1].

فلولا الشمس ما عرف الظل ، والشمس تدل على أن الظل موجود[2].

فيتضح من ذلك أن الدلالة هي" كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر"[3].

أما جون لايتز . John Lyons فقد عرف الدلالة قائلاً: « تعرف الدلالة عادة كدراسة للمعنى وهذا التعريف المؤقت هو الذي نرتضيه حالياً »[4].

لكن رغم الاختلافات المختلفة في تعريف علم الدلالة إلا أن جل الآراء تجمع على أنه دراسة المعنى.

ومعناها اصطلاحا « هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء أخر والأول هو الدال والثاني هو المدلول وهي إما دلالة مطابقة أو دلالة تضمن أو دلالة التزام وكل ذلك يدخل في الدلالة الوضعية لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام ، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى قابل العلم بالالتزام »[5].

فمصطلح الدلالة جذوره ضاربة في أعماق التراث اللغوي العربي وها نحن نجد عالما وناقدا قد سبق الجرجاني بقرنين وهو الكاتب حازم القرطاجني (ت.684 هـ) وقد عرف الدلالة قائلاً:

---

1) **سورة الفرقان ، الآية 45.**
2) **أنظر تفسير الكاشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجود التأويل ، أبو قاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق محمد مرسي عامر ، دار الصحف القاهرة ، ج4 ، ط3 ، 1977 م ، ص120.**
3) **الشيخ محمد رضا المظفر ، المنطق ، دار النعمان ، النجف ، ط3 ، 1388 هـ.ص: 37.**
4) **علم الدلالة، دراسة و تطبيق ، د.نور الهدي لوشن ، ص34 .**
5) **انظر كتاب التعريفات للجرجاني علي بن محمد ، الدار التونسية للنشر ، 1971 ، ص 77 .**

الدلالة بقوله: « ... قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان ، ولها صور موجودة في الأذهان ، ولها من جهة على ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام و الأذهان »[1].

أما بريال ميلاد فقد عرف الدلالة قائلاً: « إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي من نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد ، لقد اهتم معظم اللسانين بجسم وشكل الكلمات وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنظم تغير المعاني وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها و وفاتها . و بما أن هذه الدراسة تستحق اسماً خاصا بها فإننا نطلق عليها اسم (sémantiques) للدلالة على علم المعاني »[2].

فبريال عرف الدلالة بأنها مجموعة من القوانين التي تغير المعاني. أما فرانك بالمر فيقول: « علم الدلالة مفهوم عام يختص بالمعنى ويمتد إلى كل مستوى لغوي له علاقة بالدلالة »[3]. كما بين فرانك بالمر أن علم الدلالة يعد مستوى فرعياً من مستويات اللسانيات الحديثة كالصوتيات والنحو[4].

و هذا معناه أن علم اللغة يقتصر على مستويات عديدة تضم علم الدلالة و علم الأصوات، أما النحو فإنه يحتل موقعا وسطا بينهما.

و منه فاللغة نظام يربط بين متواصلين في موضوع ما.

هذه المفاهيم العميقة للدلالة تم عن مدى التطور المعرفي الذي أحرزه علماء القرن الثامن الهجري في الدراسات الدلالية وأقسامها وكيف أن العلماء المحدثين لم يأتوا بالجديد في هذا الميدان بل ساروا على نهج العلماء القدماء ويمكن ذلك جلياً عند إبراهيم أنيس.

---

1) منهاج البلغاء و معراج الأدباء ، حازم القرطاجني دار الكتب المصرية ، 1986 من الدلالة ، أصوله و مباحثه في التراث العربي ، دراسة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص40.

2) علم الدلالة ، أصوله و مباحثه في التراث العربي ، دراسة اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 2001 ، ص43.

3) مدخل إلى الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة د.خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط1، 1997. ص36.

4) المصدر نفسه، ص36.

و إذا أردنا البحث عن مصطلح الدلالة عند يحي الشاوي فإننا نجد أنه لم يتطرق للدلالة كمفهوم بل كمصطلح لأنه لم يحدد معناها بل أول ما أشار إليه هو تعريف اللغة وكيفية نشأتها حيث يقول:« اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم »[1].

أي اللغة وسيلة من وسائل الاتصال بين الناس وهذا التعريف سبقه إليه ابن جني إذ يقول: « أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضه » [2].

فيحي الشاوي لم يخالف العلماء السابقين، وإنما الاختلاف يكمن في الصياغة فقط، كما أنه اختصر في تعريفاته وذكر المفيد، ويكمن ذلك جلياً في ذكره للأقوال التي ذكرها ابن جني في طريق نشأة اللغة الإنسانية الأولى إذ قال: «وهي بوضع الله »[3]. مشيراً إلى نظرية التوقيف ثم قال: « أو ليست بوضع الله »[4]. حيث بين أن الله سبحانه وتعالى هو من علم اللغة بالوحي لآدم عليه السلام، وأشار أيضا إلى المذاهب واحتمال أن آدم هو من وضعها، ومن الأصوات كالريح والرعد وختمها بدعمه لقول ابن جني إلى عدم القطع بهذه الآراء وهل أصل اللغة الهام هي أم اصطلاح حيث يقول ابن جني : « وإن بعد مداه عنا مَن كان ألطف منا أذهانا وأسرع خواطر وأجرأ جَنَاناً فأقف بين تين الخَلّتين حسيراً و أكاثرهما فأنكفئ مكثوراً و إن خطر خاطر فيما بعد يعلّق الكف بإحدى الجهتين و يكفها عن صاحبتها قلنا به و بالله التوفيق »[5].

و بغض النظر عن الآراء المختلفة في كيفية نشأة اللغة الإنسانية حسب كل هذه الفرضيات، فإننا يمكن أن نؤكد أن اللغة من أهم الضروريات التي لا يمكن للإنسان أن يستمر أو يتطور دونها ويقول الدكتور أحمد شامية في ذلك: « وليست اللغة في الواقع – وأهم غاياتها تأمين التواصل والاتصال –

---

1) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ، ص35.**
2) **الخصائص ، أبي فتح عثمان بن جني، عالم الكتب ، بيروت لبنان ،ط 1 ، 1467هـ ، 2003 م ، ج/1،ص67.**
3) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ، ص35.**
4) **المصدر نفسه، ص36.**
5) **الخصائص ، ابن جني ، ج:1،ص77.**

ليست إلا علاقة بين صورة صوتية (ألفاظ) وصورة مفهومية (معان) يتم الربط بينهما ذهنيا ، فسواء نشأت اللغة ابتداء في صورتنها المكتملة أو كانت قفزة نوعية في طرائق الاستدلال والتواصل فهي تعتمد على ربط العلاقة بين الدال و المدلول و من هنا كان الاهتمام بالدلالة ...»[1] .

أقسام الدلالة : تنقسم الدلالة إلى دلالة صوتية و دلالة صرفية ونحوية، و قد عرفهم ابن جني في كتابه الخصائص ،فمصطلح الدلالة الصوتية يسميه ابن جني بالدلالة اللفظية، أما الصرفية فيسميه الصناعية والنحوية بالمعنوية ويقول ابن جني في ذلك : « فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، و (دلالة لفظه على مصدره) و دلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناها على فاعله، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها و إن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، و يخرج عليها و يستقر على المثال المعتزم بها ، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه ، و جرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، و أما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات. »[2]

و تعتبر الدلالة اللفظية (الصوتية) أيضا من أقوى الدلالات لأنها مأخوذة من المشافهة و أن قولنا مثلاً كلمة ارتقى تدل على الثبات وتدل كذلك على الانتقال" [3] ، وكذلك قضم وخصم وبما أن قضم أقوى من خصم في حرف الخاء فكانت الأولى للصلب اليابس والثانية للخصم الرطب و يتفق معه يحيى الشاوي في ذلك وجمع بين المصطلحين صوتية ولفظية حيث يقول: « يريد أن اللفظ يدل عن طريق وحداته الصوتية التي يتكون منها على المعنى الوصفي الذي وصفته العرب لتلك المادة الصوتية »[4].

أبرز ابن جني أنواع الدلالات ، بحيث فصل في كل واحدة منها وجعلها مستقلة عن بعضها البعض، و صنفها حسب قوتها مبتدئا بالأقوى دلالة و هي الدلالة اللفظية ثم الدلالة الصناعية و أخيرا الدلالة المعنوية ، ثم بين أن الأفعال تشتمل على هذه الأنواع من الدلالات مجتمعة ، و يوضح لنا الأمر

---

1) محاضرات و تطبيقات علم الدلالة، الدكتور أحمد شامية، الأستاذ نبيلة عباس، المدرسة العليا للأساتذة، قسم العربية و آدابها، السنة الثانية،ص6.

2) الخصائص، ابن جني، ج:3، ص690.

3) المصدر نفسه ،ج:3 ،ص690.

4) المختصر في أصول النحو ، يحيى الشاوي ، ص37.

بمثال و هو الفعل ضرب فدلالة لفظه تختلف عن معنى الفعل قام ، فلكل فعل إذن دلالة خاصة به تميزه عن فعل آخر. كما عرفها الشاوي بقوله: « هي اقتران حروف المادة بما تدل عليه من الحدث، الذي هو الصورة الذهنية المختزنة بإزاء هذه المادة في الذاكرة الإنسانية »[1].

فيحيى الشاوي لم يأت بالجديد عندما عرف الدلالة اللفظية و اتفق في ذلك مع ابن جني حيث يقول: «و على هذا فالدلالة اللفظية هي دلالة لفظ الفعل على مصدره »[2].

كما أنه دعم رأي ابن جني في كون الدلالة اللفظية من أقوى الدلالات.

أما ابن سينا (373هـ، 427هـ) فقد عرف الدلالة اللفظية قائلا: « معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع ، ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما أوردة الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه وهو معنى الدلالة »[3].

يبين ابن سينا أن اللفظ يسمع ويتصور لنا في الخيال فترتسم معاني هذه الدلالة.

ويوضح ابن خلدون (ت:808هـ) مفهوم الدلالة اللفظية قائلاً : « إن في الكتابة انتقالاً من صور الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال ، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس فهو ينتقل أبدا من دليل إلى دليل ما دام ملتبسا بالكتابة وتتعود النفس ذلك فيحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلولات »[4].

و قد بين ابن خلدون في تعريفه للدلالة اللفظية بما أن الكلمات تتصور في الخيال ثم تتحول إلى معاني تفهمها النفس و تترجمها فتصبح علاقة قائمة بين اللفظ ومعناه.

---

1) المصدر نفسه ، ص37.

2) المختصر في أصول النحو، يحيى الشاوي ، ص37.

3) العبارة من الشفاء ، ابن سينا (أبو علي الحسن بن عبد الله) ، تحقيق محمود الحضري ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1970 ، ص4.

4) المقدمة ، ابن خلدون عبد الرحمان ، الدار التونسية للنشر ، أبريل 1984 ، ج2 ، ص609.

و أشار منقور عبد الجليل إلى ذلك إذ عرف الدلالة اللفظية قائلاً: « اللفظ هو نوع من الكيفيات المسموعة و المعنى الذي جعل اللفظ بإزائه و إضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى على أن المخترع قال إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى »[1].

لقد تحدث العلماء عن الدلالة اللفظية وأثرها في وضوح المعنى ، لأن نطق الأصوات نطقاً صحيحاً يساعد على معرفة المعني، بينما عدم وضوحه يؤدي إلى الإبهام في تحديده. إن إيحاء الصوت يولد أثراً عميقاً في النفس ويساعد على تصوره وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن العرب قالوا : « صرّ الجندي صريرا و صَرْصَر الأخطب صَرْصَرَة فكأنهم توهموا في صوت الجندي مدا ، و توهموا في صوت الأخطب ترجيعا[2] »

و قال عندما ذكر الصَلْصَلَة و الزَلْزَلَة : « يتوهمون في حسن الحركة ما يتوهمون في جرس الصوت »[3].

و قد ساعد هذا إلى الارتباط بين المعنى واللفظ و ما يتألف منه من أصوات، و يروى أن أبا عمرو سأل أعرابياً عن الخيل لماذا سميت بذلك فقال: «من الخيلاء لأن في مشيتها تيها و عجباً»[4].

فالدلالة الصوتية هي دلالة الأصوات على معان نحاكيها ونشعر بها كما أن الكلمة تدل على معناها المعجمي من خلال أصواتها وقد أشار يحي الشاوي إلى ذلك حيث قال : « أو بتعبير آخر على المعنى المعجمي ، لأن المعاجم وصفت في الأساس لرصد أصول معاني الكلمات فالنون والصاد والراء من " نصر"» [5].

---

1) علم الدلالة ، منقور عبد الجليل ، ص65

2) العين ،الفراهيدي ، ج1 ، ص56.

3) العين الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ج1 ، ص55.

4) علم الدلالة عند العرب ، د.عليان بن محمد الحازمي ، ص712.

5) المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ، ص37.

يرى الأصمعي في كتاب الاشتقاق أن الأسماء والقبائل تفسر على ضوء إيجاد علاقة صوتية بين "الاسم والمسمى" فمهلهل مأخوذة من " الهلهلة " سخف الثوب ورقته و " قحافة " من القحف أخذك كل ما بقى في القحفة[1].

و لم يكن العلماء العرب وحدهم الذين يعتقون بهذه القيمة التعبيرية بالأصوات حيث : « أن اللغات بشكل عام يؤثر التعبير على الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الأذن يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان» [2] .

و أشار جسبرس لذلك حيث قال : « أن طائرا في أوروبا يسمى كوكو لأنه عندما يصيح يصدر صوتا هو كوكو» [3].

و يقول ابن دريد :« وإنما سمي قصيا لأنه قصا عن قومه »[4].

و قد حاول أحمد الأخضر غزال بأن يثبت بأن هناك علاقة بين اللفظ ومعناه عن طريق اختيار الأصوات حيث يقول :« وإذا اشتد خروج الأصوات الثقيلة فذلك لسبب وإذا خف فذلك لسبب أيضاً أراده العقل ليعبر عن الشدة مع الأصوات الشديدة وعلى الليونة مع الأصوات اللينة ». و مثل " هف وقض" فقال سحاب هف رقيق لا ماء فيه وقض الحائط أي هدمه.[5]

وقد توسع ابن جني في بيان إيحاء الأصوات للمعنى فعقد في أكثر من باب الصلة بين الأصوات ومعانيها ، فذكر أن النضح لسيلان الماء بضعف و النضخ لتدفق الماء بقوة وشدة.

---

1) **الاشتقاق، أبو بكر محمد بن حسن بن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، 1378 هـ – 1958 م ، ص36. ص812 ، علم الدلالة عند العرب .**
2) **محاضرات و تطبيقات علم الدلالة، أحمد شامية، الأستاذة نبيلة عباس ، ص17.**
3) **نفس المصدر ، ص17.**
4) **الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، ص19.**
5) **علم الدلالة عند العرب، د.عليان بن محمد الخازمي، ص712.**

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى ذلك وبين أن الفرق بين تنضخ وتنضح يكمن في صوت الخاء الذي له علاقة بدلالتها و قد أكسبه قوة و دلالة حيث يقول: « و على هذا فالسامع يتصور بعد سماعه كلمة تنضخ عيناً يفور منها النفط فورانا قويا عنيفا »[1].

الدلالة الصوتية تستمد من طبيعة الأصوات ولهذا يطلق عليه هذا الاسم.

الدلالة الصرفية:

وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصوتية من حيث القوة وهذا ما أشار إليه ابن جني : « و إنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل إنها و إن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها...»[2].

و منه فالدلالة الصرفية فهي دلالة على الزمن حيث يقول منقور عبد الجليل : « فكانت الدلالة الصناعية مع أنها دلالة غير لفظية و إنما يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية ، التي هي صورة تلازم الفعل ، فأين كان هو مشاهدا معلوما كان الزمن المقترن به معلوما بالمشاهدة أيضا من مسموع اللفظ[3]».

و يظهر جليا أن منقور عبد الجليل قد ساند ابن جني في تعريفه و يرى ابن جني أن الدلالة الصرفية: «هي دلالة بناء الفعل على الزمن »[4].

و يقصد بها دلالة الوزن أو الصيغة الصرفية فكل كلمة في اللغة العربية لها وزن، و لكل وزن دلالة خاصة به فمثلا (طاف ومطاف) تشتركان في نفس الدلالة اللفظية (ط.و.ف) لكن معناهما مختلف نتيجة تباين وزنيهما مما ينتج عنه تباين في معنى كل وزن:

---

1) **دلالة الألفاظ، د.إبراهيم، أنيس، ص46.**
2) **الخصائص، ابن جني، ص697.**
3) **انظر علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص132.**
4) **نفس المصدر، ص697.**

- فوَزْن طاف هو (فَعَلَ) الذي يدل على حدث وقع في الزمن الماضي.
- و وزن مطاف هو (مفعَل) الذي يدل على معنى اسم مكان.

ومنه يتبين أن الصيغ الصرفية لها دور في تبيين دلالة كل كلمة.

و قد تنبه اللغويون العرب لهذا فقرروا أن هناك دلالة معنوية يكتسبها اللفظ تبعا للصيغة التي يكون عليها، كالتضعيف و التضعيف: « هو أن تزيد على الشيء مثله ، فالعين من الفعل اللازم قبل تعديله كانت حرف واحدا و لما ضعّفتها بوضع الشدة فوقها صارت تعدُ بحرفين »[1].

فالمعنى الذي نستوحيه من " قطّع" يختلف عن " قطع" ، فالأولى قد بالغنا في التقطيع فأكسبها زيادة معنوية تختلف عن الثانية التي لا تتجاوز فقط القطع وفي هذا قال ابن جني : « وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال: نحو قطّع و كسّر و بابهما ، و إنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابه أشد هن اطراد باب الصفة و ذلك نحو قولك: قطع و قطَّع...»[2].

كذلك " اخضروا " و " اخضوضر " تدل على قوة الحدث ، فصيغ الأفعال بأنواعها الماضي و المضارع و الأمر تدل على الحدث.

كما أن لصيغ المبالغة دلالات معينة فكلمة " غفور" تدل على معنى أكثر من " غافر" ، وقد قال ابن جني في ذلك :« فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرار العين وزيادة الواو»[3].

و قوله أيضا : « و من ذلك أيضا قولهم: رجل جميل ووضئ فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وُضاء، و جُمال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة المعنى »[4].

و قد بين ابن جني أن المعنى يقوي اللفظ ومنه فبناء الكلمة وصياغتها دور كبير في الدلالة.

---

1) **فك العقال عن تصرف الأفعال لجامعه عبد ربه و أسير ذنبه عدة بن تونس، ت 1371هـ. 1952م، المطبعة العلوية بمستغانم، 1368هـ،ص:14.**
2) **الخصائص، ابن جني، ص:812.**
3) **نفس المصدر، ص:810.**
4) **نفس المصدر، ص:811.**

و أشار ابن يعش في كتابه شرح الملوكي في التصريف حيث قال : « الألفاظ أدلة عن المعاني و قوالب لها، و إنما اعتنوا بها و أصلحوها لتكون أذهب في الدلالة ، و لما كان المعنى يكون في أحوال كثيرة كمعنى المُضي والحال والاستقبال والفعالية و المفعولية وغيرها و كانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال ماسة يكن بدّ من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى بعينه ، فلهذا وجب التصريف واختلاف الأبنية بالزيادة و النقص و التغيير و نحو ذلك ليدل كل لفظ على المعنى المراد ، نحو ضرب ، يضرب ، اضرب ، لا تضرب ، ضارب ، مضروب ...»[1].

وتحمل صيغ الأسماء العديد من المعاني ، كأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وصيغ المبالغة وغيرها فمثلا فقال في قوله تعالى :﴿ **فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ** ﴾[2]. تدل على أنه قادر وعظيم وكذلك في قوله تعالى:﴿ **كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ** ﴾[3]. فهي أقوى وأبلغ من قادر.

و أشار إبراهيم أنيس إلى ذلك حيث قال : « هناك نوع من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ و بينها »[4]. و وضح ذلك قائلا: « تخير المتكلم " كذاب " بدلا من " كاذب "، لأن الأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القدماء على أنها تفيد المبالغة، فكلمة " كذاب" تزيد في دلالتها على كلمة "كاذب"»[5].

و يحيى الشاوي قد كانت له الأسبقية في الإشارة إلى ذلك وقد عرف الدلالة الصرفية بأنها : «يريد أن اللفظ يدل ببنائه وصيغته على معنى إضافي زائد على الدلالة الوضعية المعجمية التي دلت عليها الحروف الأصلية »[6].

و يقصد يحيى الشاوي بهذا المعنى الإضافي الدلالة على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل أو دلالة التعجب على "ما أفعله " و " أفعل به " أي الصيغة.

---

1) **شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعش ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط1 ، 1973.**
2) **سورة البروج ، آية 16.**
3) **سورة القمر ، آية 42.**
4) **دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، ص47.**
5) **نفس المصدر ، ص47.**
6) **المختصر في أصول النحو ، يحيى الشاوي ، ص37.**

فلكل صيغة دلالة معينة فالأفعال الماضية والمضارعة والأمر لها هيئة صرفية تدل على المعنى مثل فعل، يفعل، افعل، ...، و كذلك فاعل، مفعول، ...، و لقد أطلق يحي الشاوي على دلالة الصيغة على الزمن " دلالة التضمن" حيث قال : « وتسمى دلالة الصيغة على الزمن " دلالة التضمن " لأن الصيغة دلت على بعض ما تضمنه الفعل ، إذ هو مركب من الحدث المدلول عليه بمادته ، ومن الزمان المدلول عليه بصيغته »[1]. أما دلالة الفعل عل مجموع الحدث والزمان فهي دلالة مطابقة.[2]

و يقصد بذلك أن الصيغة الواحدة تدل على عدة معان مثل صيغة اسم الفاعل و المفعول مثل (استفهم – مُستفهم) بضم الميم وكذلك الصيغة التي تدل على اسم الزمان والمكان واسم المفعول. ولقد عاد الشاوي إلى موافقة ابن جني في تعريف دلالة المطابقة حيث قال : « لأنهما تمام ما وضع له لفظ الفعل »[3]. لأن الصيغة دلت على بعض ما تضمنه الفعل.

الدلالة النحوية:

يقول عبد القاهر الجرجاني : « إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد...»[4].

و منه فالفائدة ليس معنى المفردات في حد ذاتها و إنما في تعريف المخاطَب وإبلاغه بالعلاقات النحوية أو ما يسمى بمعاني النحو فيفهم من خلال ذلك من قام بالفعل أو اتصف بالوصف أو من وقع عليه الفعل.

فالدلالة النحوية عرفها ابن جني بقوله :« دلالة معناه على فاعله»[5] .

---

1) **نفس المصدر ، ص38.**
2) **نفس المصدر ، ص38.**
3) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ، ص:38.**
4) **دلائل الإعجاز ، عبد القهار الجرجاني، ص:353.**
5) **الخصائص، ابن جني ، ج:3،ص:98،99.**

أي دلالة فاعل الفعل فالدلالة المعنوية للفعل (قام) هي الفعل (هو). ويواصل ابن جني قوله : « ألا تراك حين تسمع (ضَرب) قد عرفت من حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا الفعل و لا بدّ له من فاعل ، فليت شعري من هو؟ و ما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو و ما حاله، من موضع آخر لا من وضع مسموع ضرب ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل »[1].

معنى هذا أن الفعل يحدد سمات فاعله وهذا من خلال الزمن فمثلاً الفعل " فقد " يدل على حادث مقترن بزمن ماضي و قد يشمل الضارع والأمر.

و أشار يحيى الشاوي إلى ذلك ووافق ما جاء به ابن جني إذ يقول : « والدلالة المعنوية " كما في نصر استلزاما للفاعل" »[2].

أي هي دلالة الفعل على الفاعل و تعرف بدلالة الالتزام أو دلالة اللزوم.[3]

و معنى هذا أن الفعل يدل على الحدث و على من وقع عليه الفعل وعلى الزمان الواقع فيه ويدل كذلك على وجود الفاعل.

كما يبين يحيى الشاوي أن الدلالة المعنوية تحتل المرتبة الثالثة بعد الدلالتين اللفظية و الصناعية و هذا ما أشار إليه ابن جني في كتابه الخصائص.

و بين الجرجاني ذلك حيث قال : « و ذلك أنك إذا قلت ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها ، إنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب و بين ما عمل فيه ، أو الأحكام التي هي محصول التعلق... »[4].

---

1) نفس المصدر ، ج3 ، ص98 . 99.

2) المختصر في أصول النحو ، يحيى الشاوي ، ص38.

3) نفس المصدر ، ص38.

4) دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني ، ص372.

و معنى ذلك أن الجرجاني باستعماله :" ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له" وهي عبارة تحمل بكلماتها معنى واحد هو الإثبات أي إثبات زيد فاعلا ضربا لعمر وفي وقت كذا وعلى صفة كذا.

و منه فالجرجاني يؤكد على قاعدة واحدة و هي ترتيب الكلمات وأي تعبير يخضع لقواعد ، و من أنواع المعاني النحوية التي يمكن ذكرها هي:« معنى الاستفهام في جملة الاستفهام، معنى الإثبات، معنى النفي في جملة النفي...»[1].

فترتيب الجملة يعطيها هندسة خاصة أو ترتيباً خاصاً ولو أختل لأصبح من العسير أن يفهم المراد منها، والدكتور إبراهيم أنيس يشير إلى ذلك حيث يقول تصور مثلا أن الجملة السابقة أصبحت (لا تصدقه في وسط الصحراء فهو هل يعقل في ثوان النفط كذاب العين تنضج)!. [2]

بعد أن كانت (لا تصدقه فهو كذاب هل يعقل أن تنضج العين بالنفط في وسط الصحراء بعد ثوان)، فلا تستطيع أن تفهم معنى الجملة لاختلال ترتيبها و هذا يبين أهمية ترتيب الجملة.

و هذا معناه أن أي دراسة للغة لابد من أن تسعى إلى الوقوف على المعنى الذي هو في المآل و النتيجة القصد من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءاً من الأصوات و انتهاء بالمعجم مروراً بالبناء الصرفي و قواعد التركيب ، و ما يضاف إلى ذلك كله من معطيات " المقام " الاجتماعية و الثقافية[3].

و هذا يعني أن علاقات الكلمة ضمن الخطاب مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية، هي التي تحدد معنى الكلمة و لا معنى للكلمة خارج الخطاب.

و لقد تناول اللغويون المحدثون الدلالة بوصفها أحد مجالات علم اللغة الحديث، فعلم اللغة يدرس بنية اللغة من الجوانب التالية: (الأصوات، بناء الكلمة، بناء الجملة، الدلالة)[4].

---

1) محاضرات و تطبيقات علم الدلالة، الدكتور أحمد شامية، الأستاذة نبيلة عباس، ص29.

2) دلالة الألفاظ ، د.إبراهيم أنيس ، ص48.

3) مبادئ اللسانيات ، د.أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 2، 1419 هـ - 1999 م، دمشق، ص280.

4) الجهود اللغوية لابن سراج، دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط2، 2004، ص413.

و علم الدلالة هو الدراسة العلمية للمعنى وهذا هو التعريف الذي استقر عليه الفكر اللغوي الحديث والمعاصر[1].

و مع ذلك فإن الدراسات اللغوية جلها ركزت اهتمامها على الدلالة اللغوية فموضوعها إذن هو المعنى اللغوي وهذا الأخير موضوع يتعلق بكل شيء في حياة الإنسان، ثقافته، و خيراته و قيمه، و مثله و عاداته، و تقاليده، ومهنته...[2]

إذن موضوع الدلالة هو المعنى اللغوي ، والمعنى اللغوي ينطلق من المعنى المفردة من حيث حالتها المعجمية ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة إذ يصعب تحديد دلالة ، لأن الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقة ، و إنما السياق هو الذي يحدد لها دلالتها الحقيقية.

1) علم الدلالة، دراسة تطبيقية مقارنة بين العربية الفصحى و عبرية العهد القديم حول دلالات كلمة (العين) و كلمة (يد)، د. محمود أحمد حسن المراغي ، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة ، 2007 م.ص:20.

2) علم الدلالة ، دراسة و تطبيق ، ت.د نور الهدى لوشن ، ص:40.

الفصـــل الثـالـث
مصطلح الصرف عند الشاوي

مصطلح الصرف في التراث العربي

عصر يحيى الشاوي (ت– 1096هـــ):

علاقة علم التصريف بعلم النحو

الإعلال

أقسام الإعلال

الإبدال

الإدغام

مصطلح الصرف في التراث العربي:

ظهر مصطلح الصرف أو التصريف في التراث العربي منذ بداية القرون الأولى الهجرية، وسنحاول أن نتبع هذا المصطلح وفق الترتيب الزمني الهجري وبالتحديد بدءا من القرن الثاني للهجرة.

1) في القرن الثاني الهجري:

تذهب بعض المصادر إلى أن مصطلح الصرف ظهر عند أبي حنيفة النعمان (ت- 150 هـ) من خلال كتابة "المقصود في علم الصّرف"، وعلى الرغم من اختلاف المصادر في نسبة هذا الكتاب له إلاّ أنه يبقى أول ما وصلنا من المصادر التي تناولت علم الصرف.[1]

يقول أبو حنيفة النعمان (ت- 150 هـ) : "العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية، وأحد أركانها التصريف، لأنّه يصير القليل من الأفعال كثيرا ".[2]

فالتصريف عنده هو وسيلة من وسائل تكثير الأفعال.

كما تناول سيبويه (ت. 150هـ) مصطلح التصريف عندما سمّى أحد أبواب كتابه : " وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل".[3]

2) في القرن الثالث الهجري:

ألف أبو عثمان المازني (ت. 247 هـ) كتاب التصريف، و الذي تناول فيه مصطلح التصريف دون أن يعرفه، و في هذا يلتقي مع سيبويه (ت. 180هـ) الذي ذكر هذا المصطلح هو الآخر دون تعريف.[4]

---

1) ينظر: المقصود في علم الصرف المنسوب لأبي حنيفة النعمان، تحقيق: عبد الله جاد الكريم حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، ص:46 و المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، جريو فاطمة، جامعة الشلف، ماجيستير،2009،ص: 15.

2) المصدر نفسه، ص: 106.

3) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1 ،ج : 4، ص : 242.

4) ينظر: التصريف موضوعاته ومؤلفاته، مختار بوعناني، ط:2 ، 1998، ص: 29.

3) و في القرن الرابع الهجري:

مع بداية هذا القرن نجد ابن السراج (ت. 316هـ) يعلّل سبب تسمية هذا العلم بالتصريف فيقول: " التصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة " .[1]

كما ألّف أبو علي الفارسي (ت- 377هـ) كتاب التكملة وهو عنده التغيير الذي " يلحق أنفس الكلم و ذواتها، فذلك نحو التثنية والجمع ... و التصريف والإدغام. " .[2]

كما حظي كتاب التصريف للمازني بشرح ابن جني (ت. 392هـ) فسماه المنصف "وعرّف التصريف بقوله: " هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفرٍ فتقول ضربَبٍ ومثل قِمَطْر ضِرَبٍ ... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة".[3]

و ألّف ابن جني أيضا (ت- 392هـ) كتاب التصريف الملوكي وعرّفه قائلا: " معنى التصريف هو تأتي إلى الحروف الأصول.... فتصرّه فيه بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرّف فيه والتصريف لها ".[4]

4) في القرن الخامس للهجري:

ظهر في هذا القرن كتاب "المفتاح في التصريف" الذي ألّفه عبد القاهر الجرجاني (ت-471هـ) حيث قال: "أعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرّف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعاني متفاوتة ".[5]

---

1) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط: 3، 1996، ج:3،ص:231.

2) التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1999، ص: 185.

3) المنصف: شرح تصريف المازني، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط:1، 1954، ص:33.

4) التصريف الملوكي، ابن جني تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط: 1، 1998، ص:12

5) المفتاح في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محسن بن سالم العميري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424 هـ، : ص: 1.

في القرن السادس الهجري:

وُجد أن عدد المؤلفات الصرفية يتزايد عاما بعد عام ، وفي هذا القرن ظهرت عدّة مؤلفات من بينها: "نزهة الطرف في علم الصرف " للميداني (ت- 518 هـ) وأعاد نفس التعريف الذي ذكره الجرجاني، و لم يضف عليه شيئا.[1]

إضافة إلى هذا ظهر كتاب: "المفصل للزمخشري (ت- 538هـ)، و تلاه الممتع في النحو و الإعراب "لابن الدهان (ت- 569هـ) فعرّف التصريف بقوله: "التصريف هو معرفة الموزون و الميزان و الوزن، فالموزون هو الذات القبلة الوزن، و الميزان هو الفاء و العين و اللام، و الوزن مقابلة الأصل بالأصل و الزائد بالزائد".[2]

5) في القرن السابع الهجري:

في مطلع القرن السابع ظهر السكاكي (ت- 626هـ) بأشهر مؤلف له وهو " مفتاح العلوم"، الذي ذكر فيه عدّة علوم، منها الصرف حيث يقول: "اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات و الأقيسة و نعني بالاعتبارات .....جنس المعاني، ثم قصد لجنس جنس منها ...ثم قصد لتنويع الأجناس شيئا فشيئا متصرفا في تلك الطوائف بالتقديم و التأخير و الزيادة فيها بعد أو النقصان منها مما هو كاللازم للتنويع و تكثير الأمثلة، و من التبديل لبعض تلك الحروف" [3]، ثم جاء بعده ابن الحاجب (ت- 646هـ) بكتابه "الشافية في علم التصريف" و "الكافية في علم النحو"، يقول في تعريفه لعلم التصريف: "هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب".[4]

و من هنا نجد أن ابن الحاجب (ت- 646هـ) هو أول من أضاف لفظ علم إلى التصريف، وبذلك يكون أول من تطرّق إلى تعريفه بمعناه العلمي، و من ثم فهو نقطة انطلاق مجموعة كبيرة من

---

1) **نزهة العراف في علم الصرف، الميداني، ص:4.**
2) **الممتع في النحو والإعراب، ابن الدهان، دار النفيس، 2006، ص: 94.**
3) **مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 ،1987، ص:10.**
4) **شرح شافية ابن الحاجب، الأستراياذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، مج: 1، ص : 7.**

العلماء الذين جاؤوا من بعده[1] ثم لقيت شافية ابن الحاجب (ت- 646هـ) اهتماما كبيرا من العلماء منهم الاستراباذي (ت- 686هـ) الذي يقول: "علم التصريف هو أبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة و زيادة وحذف و صحة و إعلال و إدغام و إمالة، و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك." [2]

و في نفس الفترة، ألّف ابن عصفور (ت- 669هـ) كتاب "الممتع التصريف" و قسم فيه التصريف إلى قسمين: " أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني .....نحو ضرب و ضرّب ... و الآخر من قسمي التعريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قول) إلى (قال)".[3]

و مع نهاية هذا القرن ترك جمال الدين بن مالك (ت- 672هـ) أيضا عدّة مؤلّفات في هذا العلم منها: "إنجاز التعريف في علم التصريف " و " ألفيته المشهورة في النحو و الصرف " و "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد " حيث عرّف التصريف قائلا: "علم يتعلّق ببنية الكلمة و ما لحروفها من أصالة و زيادة و صحة و إعلال و شبه ذلك".[4]

و نختم هذا القرن بشرح بدر الدين بن مالك (ت- 686هـ) على ألفية أبيه فقال:

"تصريف الكلمة: هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد إلى التثنية و الجمع، و تغير المصدر إلى بناء اسم الفعل و اسم الفاعل و المفعول، و لهذا التغيير أحكام كالصحة و الإعلال،

---

1) ينظر: المصطلح الصرفي في شافية ابن الحاجب، صفية مطهري، وهران، 1992، ص:3، و ينظر: المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، فاطمة جريو، الشلف، 2009، ماجيستر،ص:18.

2) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ج:1،ص:7.

3) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة. بيروت،ط:4،1979ص:31

4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1960،ص:290، وينظر: الكواكب الذرية شرح منظومة الألفية، صالح عبد السميع الأزهري، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الوفاق العربية،القاهرة،ط:1،2009، ص:274.

و معرفة تلك الأحكام و ما يتعلّق بما يسمى علم التصريف ".[1]

6) في القرن الثامن الهجري :

و نبدأ بكتاب "المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف " صاحبه أبو حيان الأندلسي (ت.745هـ) يقول: " التصريف هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير.....والآخر تغييرها عن أصلها لا لمعنى طارئ عليها، وينحصر في النقص، والقلب، والإبدال والنقل."[2]

و شرح أيضا ابن هشام الأنصاري (ت- 701هـ) ألفية ابن مالك و تناول علم التصريف قائلا: هذا باب التصريف، و هو التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية و الجمع، و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف و الثاني كتغيير قَوْلٍ و غَزْوٍ إلى قَالَ و غَزَا، و لهذين التغييرين أحكام كالصحة و الإعلال، و تسمى تلك الأحكام علم التصريف".[3]

كما وضع الخضري حاشية على شرح ابن عقيل أعاد فيها تعريف التصريف الذي ذكره أبوحيان الأندلسي (ت.745هـ) ثم سمى التغيير الذي يصيب الكلمة بالإعلال، و الذي ينحصر في ستة أشياء : الحذف و الزيادة و الإبدال و القلب و النقل و الإدغام".[4]

---

1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،ط:1،2000،ص:582.

2) المبدع الملخص من الممتع، أبو حيان الأندلسي،تحقيق: مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية،2007،ص:32.

3) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1،1998، مج: 2، ص:415.

4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 2003، ج:2 ،ص184.

7) في القرن التاسع الهجري:

ألّف علي بن مسعود كتاب " المراح في التصريف " الذي لقي عدّة شروح من بينها شرح بدر الدين العيني (ت- 855هـ) سماه: شرح المراح في التصريف. عرّف التصريف بقوله: "هو عبارة عن القواعد الموصلة إلى أحوال الأبنية غير النحوية ".[1]

8) في القرن العاشر الهجري:

ظهرت عدة مؤلفات في هذا القرن تناولت هذا المصطلح من بينها: خالد الأزهري (ت- 905 هـ) في شرح التصريح على التوضيح عرّف فيها التصريف [2] و وضع على مؤلف الأزهري يس الحمصي حاشية، عرّف فيها التصريف بقوله: "أما حده بالمعنى العلمي فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة صحة وإعلالا.. ".[3]

بالإضافة إلى هذا تناول جلال الدين السيوطي (ت. 911هـ)مصطلح التصريف أيضا حيث قال:" هو علم جنس(يبحث فيه: عن أبنية الكلم)أي ذواتها كأوزان الاسم والفعل بأنواعهما، و المصدر و الصفات و ما يتعلق بهما (و أحوالهما : صحة و إعلالا) كالزيادة و الحذف و الإبدال و الإدغام".[4]

عصر يحي الشاوي (ت- 1096هـ):

ظهرت في القرن الحادي عشر للهجرة مجموعة من المؤلفات الصرفية و نخص بالذكر الجزائرية فقد ألف عبد الكريم الفكون شرحا على منظومة المكودي في التصريف، سماه "فتح اللطيف في شرح أرجوزة

---

1) شرح المراح في التصريف، بدرالدين العيني، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، ط: 1، 2007، ص:22شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة، ج:4، ص:514.

2) حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ج: 4، ص: 515.

3) إتمام الدراية لقراء النقاية، السيوطي، ضبط إبراهيم العجوز، دار الباز، مكة المكرمة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1985، ص:100.

المكودي في التصريف" و عرف مصطلح التصريف بقوله: التصريف هو معرفة تغيير أو علم تغيير... و ذِكْرُ حدّ التصريف هنا يفهم منه العلم المراد، لأن تلك الحقيقة إنما تتضح و تتبيّن بالعلم و المعرفة ".[1]

أما يحيى الشاوي، فلا نجده يعرّف علم التصريف وإنما ركّز في مختصره على علم أصول النحو، و ما جاء في كتابه من مسائل صرفية، فقد كان عابرا وقلّما يتوقف عندها.

و من خلال هذه التعريفات من عهد أبي حنيفة النعمان (ت.150هـ) إلى عهد يحيى الشاوي (ت.1096هـ) لا نجد إضافة إلى التعاريف السابقة إلا عند ابن الحاجب (ت.646هـ) الذي أضاف لها لفظ علم، وهو أول من جاء بالجديد الذي يضاف إلى الدرس الصرفي.

و يعرّف عدّة بن تونس المستغانمي الصرف بقوله: إن الصرف لغة هو التغيّر و اصطلاحا هو تغيير الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها".[2]

و يتطرق نور الدين عبد القادر الجزائري هو الآخر إلى تعريف علم التصريف فيقول: الصرف في اللغة هو التغيير و التحويل و في الاصطلاح هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها".[3]

و يقول في موضع آخر: و التصريف يستعمل بمعنى الصرف و هو أن تصرّف الكلمة يعني أنك تنقلها فتتولّد منها ألفاظ مختلفة لها معاني متنوعة كما إذا قلت: كتب يكتب فهو كاتب و الجواب مكتوب".[4]

---

4) المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، فاطمة جريو،(ماجيستير)،الشلف ،ص: 22.

5) فك العقال عن تصرّف الأفعال، عدّة بن يونس المستغانمي، المطبعة العلوية، مستغانم، 1368،ص:1، وينظر: شذا الحرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت، ط:3،2005،ص:13.

6) الرسالة الصرفية، نور الدين عبد القادر الجزائري،ص:31.

7) المرجع نفسه،ص:3.4.

و إذا عدنا إلى يحيى الشاوي(ت- 1096هـ) وبحثنا في ذكر مصطلح التصريف عنده، فلا يذكره إلا في آخر مختصره عندما أشار إلى من وضع النحو و الصرف فيقول:

أول من وضع النحو و الصرف هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وضع لأبي الأسود باب إن والإضافة و الإمالة، و أول من وضع التصريف معاذ الهراء*».[1]

علاقة علم التصريف بعلم النحو:

يظهر الارتباط الوثيق والعلاقة المتكاملة بين علمي النحو والصرف، إذ قلما نجد العلماء يفردون مؤلفات خاصة بعلم التصريف، فقد كانوا كتبهم بادئين بعلم النحو ومنتهين به.

أما عن أقوال العلماء حول هذه العلاقة، فنجد منهم ابن جني (ت- 392هـ) الذي يقول: "التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق يدُّلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا و التصريف في آخره،... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، و النحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة".[2]

و يقول ابن عصفور (ت- 969هـ) و قد كان ينبغي أن يقدّم علم التصريف على غيره من العلوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، من غير تركيب،... معرفة الشيء نفسه، قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة حوله أن تكون بعد التركيب، إلا أنّه أخّر للفه ودقته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرّب أركان المقياس".[3]

---

* **هو معاذ بن مسلم الهراء ، مولى بن محمد بن كعب القرظي ، وعم أبي جعفر الرؤاسي ، كان يبيع الهروي من الثياب الهروية المنسوبة إلى هراة بخرسان ، فسمي الهراء ، توفي سنة (187هـ ـ 803م) ينظر : طبقات اللغويين والنحويين ، ص: 125.وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق : محمد يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة ، ط: 2، 2002، ص: 1155، ونزهة الألباء في طبقة الأدباء ، أبو البركات الأنباري (ت. 577هـ)، تحقيق، إبراهيم السمرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط:3، 1985، ص: 50.**

1) المختصر في أصول النحو، ص: 113.112.

2) المنصف، شرح تصريف المازني،ابن جني، ص:34.

3) الممتع في التصريف، ابن عصفورج:1، ص:31.

أما ديكقوز في شرحه على مراح الأرواح فيقول: "أعلم أن الصرف أم العلوم أي أصلها تسمية للدال باسم المدلول شبه بالأم من حيث الولادة فكلما أن الأم تلد الأولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم...(و النحو أبوها) أي مصطلح العلوم شبهه بالأب من حيث الاصطلاح فكما أن الأب يصلح الأولاد كذلك هذا العلم يصلح الألفاظ التي هي أوعية العلوم".[1]

و لعل الذكاء الذي تميّز به هذا العالم في تشبيهه للصرف بالأم و النحو بالأب كان في محلّه، إذ لا يمكن للولد الاستغناء عنهما، فكذلك لا يستطيع الدارس الاستغناء عن علمي النحو و الصرف.

و إذا عدنا إلى يحي الشاوي (ت. 1096 هـ) فهو لا يستطيع أن يفصل بين علمي النحو و الصرف حتى و إن لم يصرح بهذا في مختصره إلا أنه ظهر في مؤلفه.

لأن الشاوي (ت. 1096 هـ) ألف كتابه في أصول النحو إلا أنه ظهرت بعض المسائل الصرفية في عمقه،من ذلك على سبيل المثال : عند ذكره لأقسام العلة الموجبة ، فذكر منها أربعة و عشرين علة من بينها علة استثقال و مثل لها بحذف واو يعد ،يقول :"أقسام العلة الموجبة و أقسامها كثيرة و المشهور منها أربعة و عشرون نوعا.....و علة استثقال: كالموجبة لحذف واو يعد".[2]

فأصل الفعل يعد هو يوعد، فسكنت الواو و وقعت بين فتحة و كسرة فأدى هذا إلى استثقالها في النطق، و العربي يميل إلى التخفيف، فحذفت الواو وجوبا و قيل (يعد)، و لعل الإعلال بالحذف الذي خص هذه المسألة هو من بين الركائز التي يقوم عليها علم التصريف.

و لهذا و دون انتباه من أي دارس ،يجد نفسه يقرن بين علمي النحو و الصرف، و هذا ما ظهر في مختصر يحي الشاوي، و لذلك فإن"الصلة بين التصريف و النحو لا ينكرها ناكر، فلا يستغني الصرفي عن النحو، و لا النحوي عن الصرف، فالعلمان متداخلان، و الفرق بينهما أن علم التصريف يعتني بالتغيرات الطارئة على الكلمة، بينما نجد علم النحو يهتم بالجملة و العبارة أي بالتركيب".[3]

---

1) **شرح مراح الأرواح، ديكقوز، ص:4.3.**

2) **المختصر في أصول النحو، الشاوي:81.**

3) **التصريف موضوعاته و مؤلفاته، مختار بوعناني، ص: 22.**

و لعل النصوص التي ذكرها ابن جني(ت- 392هـ) و ابن عصفور (ت. 669هـ) كفيلة بتبيين العلاقة الوطيدة التي تربط بين علمي النحو و الصرف.

و نخلص إلى أن علم التصريف في مجمله مرّ بثلاث مراحل متمايزة منذ ظهوره، فالمرحلة الأولى ظهر فيها اجتماع علمي النحو و الصرف دون تفريق بينهما، و تمثل هذه المرحلة كتب النحاة الأوائل الذين ألفوا في النحو، فكانت مباحث الصرف و النحو مندمجة دون تمييز كسيبويه (ت. 180هـ) والسيرافي(ت.368هـ) [1] و المبرد، و ابن السراج (ت- 316هـ).

و المرحلة الثانية، و هي الفترة التي مهدت لظهور علم التصريف مستقلا عن النحو و يمثلها المازني من خلال كتابه "التصريف"، و أبو علي الفارسي (ت. 377هـ) من خلال التكملة، وابن جني(ت.392هـ) من خلال شرحه على تصريف المازني و هو المنصف، و كذا التصريف الملوكي.

و لم يبلغ علم التصريف اكتماله كعلم قسيم لعلم النحو إلا في المرحلة الثالثة و يمثلها العلماء المتأخرون كعبد القاهر الجرجاني(ت. 471هـ)، و ابن عصفور (ت. 669هـ)، و ابن مالك (ت.672هـ) و غيرهم.

الإعلال :

يعرّف الإعلال لغة بأنه مشتق من أعلّ يعلّ إعلالا، و "العلة: المرض، صاحبها معتل، و العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، و العليل: المريض".[2]

أما اصطلاحا فهو عند سيبويه (ت- 180هـ) الاعتلال عندما سمى بابا من كتابه "هذا ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه".[3]

1) هو أبوسعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، ولد عام 280هـ وتوفي سنة 368هـ، ينظر الفهرست، ص: 99، و البلغة في تراجم أئمة اللغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1972، ص: 61. ينظر: الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية و الصرفية إلى أواخر القرن العاشر للهجري،مهدي بن علي القرني: ص 1،2.

2) معجم العين، مادة :علّ

3) الكتاب، سيبويه ،ج:4، ص:358

و قد اهتم علماء التصريف بالإعلال منذ القرون الأولى، حيث بحثوا في أصل هذه الظاهرة، ففسروها و حصروا الحروف التي يمكن أن يقع فيها الإعلال أو الاعتلال كما يفضل البعض أن يسميه، و هي: الألف، الواو، الياء.

و يقول ابن يعيش (ت. 643هـ) في تعريفه للإعلال: " هو التغيير و العلة تغيير المعلول عما هو عليه و سميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها". [1]

و معنى الإعلال عند ابن الحاجب هو: "تغيير حرف العلة للتخفيف". [2]، يعني وقوع الإعلال في اللغة كان هدفه التخفيف من بعض الثقل الذي تحدثه بعض الحروف.

و يعرف الشريف الجرجاني (ت. 816هـ) قائلا: "الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، فقولنا تغيير شامل له، و هو تخفيف الهمزة و الإبدال فلما قلنا حرف العلة خرج تخفيف الهمزة و بعض الإبدال مما ليس بحرف علة" [3]

و ينقسم الإعلال إلى ثلاثة أقسام: فيكون إما بالقلب أو الحذف أو الإسكان[4].

1- الإعلال بالقلب :

فأما الإعلال بالقلب فكما جاء عند سيبويه(ت-180هـ) فمثاله: "طأْمن و اطمأنّ".[5] و يذكر ابن جني أيضا (ت- 392هـ) أمثلته عندما يقول : "و القلب نحو: قام، و باع و أصلها: قوَم، و بيَع".[6]

---

1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج: 10، ص: 54.

2) شرح الاستراباذي.على متن الشافية ، لابن الحاجب ج:3، ص: 66، وينظر خلاصة الصرف ، أصغر حسين، ص: 13، مخطوط، والكناش في النحو والصرف أبي الفداء ، ج: 2، ص: 993.

3) التعريفات، الشريف الجرجاني، ص: 20.

4) الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، محمود العالم المترلي، ص:37.

5) الكتاب، سيبويه، ج:4، ص:381.

6) التصريف الملوكي، ابن جني، ص:26.

و قد حدث الإعلال بالقلب في هذه الأمثلة بسبب وجود علة و هي تحريك الواو و الياء، فقلبت ألفا لتناسب حركة الفتحة قبلها.

و يعرّف الميداني (ت.518هـ) هذه الظاهرة بقوله: "أما القلب فهو أن يقلب الواو أو الياء ألفا أو أن تقلب الألف واوا أو ياءا أو تقلب الواو ياء و الياء واوا".[1]

والقلب عند أبي حيان (ت، 745هـ)هو"جعل صحيح أو عليل مكان نظيره، متجانسين متفاوتين مخرجا لموجب " [2]، ومعناه" جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، ويطلق القلب أيضا على تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر، كما في قال وباع".[3]

2- الإعلال بالحذف :

و هو كما قال ابن جني(ت. 392هـ) : "الحذف في كلام العرب على ضربين:أحدهما عن علة،فهو مقيس ما وجدت فيه،و الآخر عن استحقاق و الأول متى كانت الواو فاء الفعل و كان ماضيه على فعل و مضارعه يفعل".[4]

و مثاله: وصل- يوصل، فحذفت الواو لوقوعها بين ضديها و هما الياء و الكسرة.

كما أن لمصطلح الحذف ضد و هو الزيادة و هو"إسقاط حرف من الأصول فاء أو عين أو لام".[5]

---

1) نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني، ص:31.

2) تقريب المقرب، أبي حيان التوحيدي، تحقيق، عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط: 1، 1982ص:126.

3) المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل، ابن عقيل تحقيق، محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية .

4) التصريف الملوكي، ابن جني، ص:43.

5) نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني ،ص:27.

و يفسر عبد الكريم الفكون (ت. 1073هـ) بسبب وقوع الإعلال فيقول :"حذف الواو من مضارع ثلاثي و واوي الفاء، نحو: (وجب)، و (وعد) و علة الحذف وقوع الواو بين ياء مفتوحة و كسرة لازمة، فيقال في المضارع يوجب و يوعد، فلما استثقلوا ذلك قالوا (يجب) و (يعد)".[1]

كما يشير صادق البيضاني إلى أن الإعلال بالحرف يرد على المشهور في عدة أشياء منها:

1-حرف الفاء: و تكون في الأمر نحو: (عِدْ)، و المضارع نحو: (يَعِدُ) و المصدر نحو: (عِدَةٌ).

الهمزة: و تكون في الوزن أفعل نحو: (يُكْرِمُ) التي أصلها (يؤكرم)، و في اسم الفاعل (مكرم) التي أصلها (مؤكرم).

2-حذف عين الكلمة، نحو إسناد ضمير الرفع المتحرك إلى الفعل كـ ظَلَّ، مَشَّ، حَسَّ، فيقال: ظلّت، مشّت و حَسّتُ بحذف عين الكلمة و تسكين اللام.

3-حذف أحد التاءين من كل فعل مضارع بتاءين في أوله كما في أوزان تفعل و تفاعل و تَفَعْلَلَ نحو: تحبب، و تقاتل و تدحرج و الأصل تحبيب و تتقاتل و تتدحرج. [2]

3- الإعلال بالنقل:

جاء هذا المصطلح عند كثير من العلماء،منهم سيبويه الذي سماه التحويل عندما قال:"فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محولة تعلى الفاء،و كرهوا أن يقرّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين".[3]

و يقول الاستراباذي (ت. 686هـ): "إذا تحرك الواو و الياء و سكن ما قبلها و القياس أن لا يعل بنقل و لا بقلب، لأن ذلك خفيف، و لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل أصله بإسكان

---

1) المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي من التصريف،جريو فاطمة،ص:213.

2) ينظر: نزهة الطرف شرح بناء الفعال في علم الصرف، صادق البيضاني، ص: 188.

3) الكتاب، سيبويه، ج:4،ص:339 .

العين، أو في اسم محمول عليه سكّن عين ذلك الفعل و المحمول عليه إتباعا لأصله، و بعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم، تنبيها على البنية، لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين" [1]

و قد فصل القول عبد الكريم الفكون في هذا القسم من أقسام الإعلال،فقال:"اعلم أن عين الفعل إذا كانت واو أو ياء و قبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لما في الحركة من الاستثقال على حرف العلة،ثم إن كانت الحركة المنقولة تجانس الحرف المنقول منه، فإنّ الحرف يبقى على أصله من غير تغيير، و إن لم تكن متجانسة له، فإن الحرف يُقلب من جنس الحركة".[2]

و من أمثلة : (قام) مضارعه:(يَقُوم) فنقلت حركة الواو و هي الضمة إلى القاف الساكن قبلها فصارت: (يقوم)، و مثاله أيضا :(أَبَانَ)مضارعه:(أَبْيَنُ) فنقلت حركة الياء و هي الفتحة إلى الساكن قبلها و هي الياء فأصبحت (أَبْيَن) فصارت أثقل مما كانت، مما أدى إلى قلب الحرف من جنس الحركة فقيل: أَبَانَ [3]

أما ظاهرة الإعلال بأقسامها،فقد جاءت متناثرة في مختصر الشاوي (ت. 1096هـ) لأنها جاءت خدمة للمسائل النحوية التي عالجها، و من أمثلها: تطرق الشاوي إلى مناسبة الألفاظ للمعاني، كالغليان و الترّوان للحركة، و الصّرّ للمستطيل كصوت الجندب، و الصرصر للمتقطع كصوت الصقر، و للتكرير الزعزعة و القلقلة و الصلصلة و القعقعة و القرقرة و (الفعلى) للسرعة أو الاستفعال للطلب بتقدم الحرف الزائد، كما يتقدّم الطلب على المطلوب".[4]

فهو في قوله يشير إلى دلالة الأوزان التي تحملها، فمثّل لها بهذه الأمثلة المختلفة و ختم قوله بدلالة وزن استفعل يستفعل استفعالا الذي يدل على الطلب، مثل:استغفر الذي يدل على طلب المغفرة،

---

1) شرح الاستراباذي على شافية ابن الحاجب، ج:1 ص: 144.

2) المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف،،فاطمة جريو، (ماجيستر) ، الشلف ،ص:215.

3) ينظر:المرجع نفسه ، ص:215.

4) المختصر في أصول النحو ، الشاوي، ص:61.

و استرزق الذي يدل على طلب الرزق،فكما يتقدم هذا الطلب قبل تحقيقه و استجابته،كذلك يتقدم الحرف الزائد على الحروف الأصول في الكلمة.

و يضيف أيضا الشاوي:"و جعلوا الخالي من الطلب أصولا و شبهها كخرج أكرم، و تكرير العين لتكرير الفعل كفرّح، و خصت العين للقوة لتحصنها بين الفاء و اللام ".[1]

يعني أن الأفعال التي تخلو من دلالتها على الطلب أصلا و شبه أصل، و مثل لها بخرج و أكرم، و أشار إلى دلالة التضعيف في عين الفعل و هي التكرير و مثل له بالفعل فرّح،ثم ختم قوله بتخصيص عين الفعل للقوة لأنها جاءت متحصنة و بين حرفين و هما الفاء و اللام أي أنها غير متطرفة.

أما فيما يخص الشاوي بالذكر حكم القياس على الشاذ و القليل، فيقول : "و الجاري على القياس يقبل القياس عليه و إن قل سماعا،و عكسه عكسه،فتقول:رَكَبِيّ و حَلَبِيّ و قَتَبِيّ، في ركوبة و حلوبة و قَتُوبة قياسا على شَنَئِيّ في شنوءة، و إن لم يرد غيرها، إذ لم يرد ما يخالفه، فهو جار على القياس في أصله، إذ هو نظير فعيلة ثلاثية، و تَأَثُّثا، و كون حرف العلة زائدا و تواردا، فقد ورد أثيم و أثومٌ، و رجيم و رجومٌ، و رحيم ورحومٌ، و مشي و مَشُوٌّ، و نهيٌّ و نَهُوٌّ فجرت شَنُوة مجرى حنيفة ،و مُنع ما مُنع في فعيلة، فلا حذف في جليلة و ضرورة و حرورة".[2]

بدأ الشاوي حديثه عما كان جاريا على القياس فهو صالح لأن يقاس عليه و إن كان قليلا،و العكس و هو ما كان مخالفا للقياس لا يقبل القياس عليه و إن كان كثير الاستعمال، و مثل له بـ(شنوءة) بالرغم من أنها لفظ من الألفاظ القليلة سماعا إلا أنه قيس عليها فقيل ركبيّ و حلبيّ و قتبيّ.

و مثل للثاني بقوله : "و لا يقاس على ما كثر سماعه خارجا عن القياس، كما سمع من نحو قرشيّ و ثقفيّ و سلميّ في نسب قريش و ثقيف و سليم، و إن كان أكثر من شنئيّ لجريانها على القياس، و خروج ما ذكر، فلا يقاس عليه سعيد و كريم ..[3]

---

1) **المختصر، الشاوي، ص:61.**

2) **المصدر نفسه، ص:77.**

3) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:77.**

و ذكر الشاوي في أقسام القياس أربعة و هي: حمل الفرع على الأصل، و حمل النظير على النظير، و حمل الأصل على الفرع، و حمل الضد على الضد، و مثل للنوع الثالث بقوله:"كإعلال المصدر لإعلال فعله،كـــ قمت قياما، و تصحيحه لتصحيحه كـــ قاومت قواما".[1]

4) المصدر نفسه، ص:78.

و هنا خص الحديث عن الإعلال و التصحيح،و مثل له بأن الإعلال عندما يقع في الفعل يستلزم وقوعه في مصدره،كـــ قُمت قياما،و قد لا يقع الإعلال و هو التصحيح في الفعل فيستلزم تصحيح مصدره كـــ قاومت قواما.

و من المسائل التي ذكرها الشاوي و التي تخص الإعلال، حديثه عن علة الاستثقال و هي قسم من بين أربعة و عشرين قسما من العلة الموجبة،يقول: "و علة استثقال كالموجبة لحذف واو يعد".[1]

فأصل يعد هو (يوعد) و لما وقعت الواو بين الياء و الكسرة و هما ضديها أعلّت بحذفها، فصار ت (يعد) و ذلك للثقل الذي يتبع النطق بها و هذا لإعلال يلحقها وجوبا.

و من أمثلة الإعلال بالقلب أيضا قوله:"و تفسير أبي حيان بـــ قسيّ جمع قوس على فُعُول كفروخ ،ثم قلبت عينه للامه،و صار إلى قسيّ بعيد إذْ لا حلّ و قد خالف تفسير من ذكرها من المتقدمين،و يمكن أن يمثل لها ب مَرْمِيٌّ حيث كان أصله مَرْمَوِيٌّ، ثم نسب إليه فقيل مَرْمِيّ،فيحتمل حذف الياء مرة ككرسيّ أو بالتدريج،حيث يحذف الواو ثم الياء الرابعة".[2]

فقد لحق الإعلال بالقلب و الحذف هذه الأمثلة التي ذكرها.

و يقول أيضا:"و العلة بسيطة و مركبة، فالأول كالاستثقال، و الجوار، و المشابهة، و الثاني كقلب واو ميزان لسكونها و كسر ما قبلها".[3]

---

1) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:81.

2) المصدر نفسه، ص:83.

3) المصدر نفسه، ص:85.

فالشاوي يشير إلى أنواع العلة فمنها البسيطة كالاستثقال و غيرها،يعني وجود علة واحدة فقط كوجود الاستثقال في الحروف غير المدغمة، و منها المركبة و هي التي تتوفر فيها علتين فأكثر و مثّل لها ب(ميزان) التي أصلها (موزان) فجاءت فيها

علتين و هما: سكون الواو و كذا و وقوعها بعد حرف مكسور.

و من أمثلة الإعلال بالقلب أيضا،يقول الشاوي : "تعليل حكمين بعلة واحدة و يصح التعليل بعلة واحدة لحكمين متضادين في محل واحد... و منه القَوَدُ و الحَوْكَة، و علّلوا عدم القلب حيث و جد بالحركة بناءً على أنها بعد الحرف،فهي كألف جوادٍ مانعة من قلب حرف العلة".[1]

و مثاله أيضا :" إذا رَدَّتِ القواعد إلى ما منه قررت وجب الثبوت على أول رُتبة كعدم قلب واو (عَلَوِيّ) ألفا لئلا يلزم قلبها واوا، كما في ألف فتى،و كذا إذا بنيت من(قَوِيّ) مثل رسالة قلت قِوَاءَةٌ ثم تجمعها على قَوَاءٍ، و الهمزة بعد ألف تقلب واوا،فلو قلبتها واوًا كان ألفا بين واوين،فإن همزت كانت همزة بعد ألف،فوجب الإقامة على أول رتبة للدَّور المتكرر".[2]

معناه أن الإعلال بالقلب أحيانا يؤدي باللفظ إلى الاستثقال أكثر مما كان عليه اللفظ و على مراحل متكررة،و حينئذ يجب الرجوع إلى الرتبة الأولى و هي بقاء اللفظ على حاله،و مثل له الشاوي بـــ(علويّ) التي لم تقلب الواو فيها ألفا لأنه يلزم قلبها واوا، و مثل له أيضا ببناء مثال(قويّ)على مثال(رسالة) فيقال (قواءة) و جمعها قواء،فالهمزة بعد الألف تقلب واوا فيقال (قواء)، و لما انتقلنا من لفظ قواء محاولين إعلال همزته فعدنا إليه لذا وجب البقاء عليه من غير إعلال.

و من بين القضايا الصرفية التي ذكرها الشاوي (ت- 1096هـــ) و هي الإعلال بالقلب، حيث يقول:"الكتاب الخامس:في أدلة شتى... و منها الاستحسان و دلالته ضعيفة غير مستحكمة، بل فيه ضَرْب من الاتساع،كترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة،بل لمجرد الاستحسان على غير وجه الاطراد، كقلب ياء الفُتْيَا واوا، فرقا بين الاسم و الصفة، و لم يطرد الفرق بينهما في نحو جمع حَسَن

1) **المصدر نفسه، ص:87 ، 88.**

2) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:101 ، 102.**

و جَمَلٍ...ومنه.....و لا نسأل الأقوام عقْد المياثق مع زوال علة القلب و هو الكسر و إنما استحسن من حيث إتباع الجمع للمفرد إعلالا و تصحيحا".[1]

فهذه القضية التي تناولها الشاوي (ت-1096هـ) تخص استحسان العرب لبعض الألفاظ الثقيلة دون الخفيفة،و مثالها (الفتوى) التي قلبت واوها ياء للتفرقة فيها بين الاسم و الصفة، و مثالها أيضا : لفظ (الميثاق) التي كانت أصلها (مواثق) فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، و كذا إعلال الجمع لإعلال مفرده.

فهذه مجمل القضايا الصرفية التي تطرق إليها الشاوي (ت- 1096هـ) و التي كان أغلبها يخص الإعلال بالقلب، ففصل فيها القول و مثّل لها بأمثلة كثيرة حتى يستطيع الدارس أن يفهمها دون عناء.

الإبدال :

الإبدال معناه لغة من "بدل الشيء وبديله: وبدلت الشيء غيرته".[2]

فالبدل باشتقاقاته: "الإبدال والتبديل والتبدّل والاستبدال جَعْلُ شيء مكان آخر".[3]

ويقول ابن جني (ت- 392هـ)عن هذا المصطلح:"و حروف البدل من غير إدغام أحد عشر حرفا".[4]

أما عند الميداني (ت-518هـ) فهو أحد وجوه التغيير الذي يلحق حروف العلة و هو مرادف للقلب عنده حيث يقول:"حروف العلة تلحقها ثلاثة أنواع من التغيير أحدهما القلب، و قد يقال الإبدال بمعناه".[5]

و قد جعل ابن الدهان (ت-569هـ) "حروف البدل أحد عشر حرفا عند سيبويه و عند غيره ثلاثة عشر حرفا، و قيل أكثر من ذلك".[6]

---

1) **المصدر نفسه، ص: 104، 105، 106.**

2) **مجمل اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط: 2، 1986، مادة (بدل).**

3) **زبدة المفردات للطلاب والطالبات، مختصر المفردات في غريب القران ، الأصفهاني، ص: 50.**

4) **التصريف الملوكي، ابن جني، ص:26.**

5) **نزهة الطرف في علم الصرف، البيضاني،ص:31.**

6) **الممتع في النحو والصرف ، ابن الدهان، دار النفيس، الجزائر، 2006،ص:96.**

و أما الإبدال عند ابن الحاجب (ت- 646هـ) فهو"جعل حرف مكان حرف غيره" [1] و معناه "مكان حرف و لم يقل جعل حرف عوض حرف احترازا عن جعل عوضا عن حرف في غير موضعه".[2]

أي أن الفرق بين البدل و العوض أن" البدل وضع الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول و تنحيته".[3] و هذا "احترازا عن حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو: همزة ابن و اسم فلا يسمى ذلك بدلا ".[4] و إنما هو عوض.

فمن هنا يظهر أن الإبدال هو"جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا ، فخرج بقيد المكان العوض".[5]

فقوله (مكان حرف آخر مطلقا هو "عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر في محله بعد حذفه طلبا للمناسبة مطلقا أو الضرورة".[6]

تناول يحي الشاوي (ت-1096هـ) بعض المسائل التي تخص ظاهرة الإبدال من بينها الفرق بين البدل و العوض،حيث يقول:"التحقيق أن العوض لا يخص محل المعوض منه كعدة،و أن البدل يختص بالموضع،ولا يخص حروف العلة كطاء مصطفى، و أن القلب يخص حروف العلة من مثلها كجاد و ساد، و في كون القلب استحالة الحرف إلى آخر ، كتخلّل الخمر، أو إذهاب حرف و إتيان بغيره، قولان، و عليهما قوله صلى الله عليه و سلم (أو مُخْرِجِيَّ هُمْ؟) أَمَرْفُوعٌ بموجود و إن استحال ياء؟ أم بمحذوف؟ و يضعف الثاني أنك لا تراهم، يقولون في نحو باب إنه محذوف العين و إلا لم يزنوه بـــ"فَعَلَ"، و يقولون في عِدِة: عِلِة، ثم إن العِوَض و المُعَوِّضُ عنه لا يجتمعان، فلا يقال: وِعْدَةٌ،كما لا

---

1) **شرح الشافية الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط عالم الكتب بيروت ج:1،،ص13.**
2) **المصدر نفسه ،ج:1،ص:14.**
3) **الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج:2،ص:32.**
4) **شرح المراح في التصريف، العيني، ص:241.**
5) **شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري،ج:2،ص:689.**
6) **شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة الموصلي،ج:2،ص:635.**

يقال في لام غَازٍ و عين قام عِوَضٌ".[1]

بدأ حديثه عن الفرق بين العوض و البدل و بالأحرى الإبدال ، فأشار إلى أن الإبدال يقع في نفس الموضع الذي يبدل منه الحرف أما العوض فيكون في موضع آخر غير موضع الحرف المعوض منه،ثم خص القول أن الإبدال إذا وقع في حروف العلة و هي الألف و الواو و الياء سمي قلبا و مثل لهب جاد و ساد الذي أصلهما (جود) و (سود) ،يعني تحول الحرف من حرف إلى آخر كتحول الواو إلى ألف في المثالين،و مثل له بتحول الخمر إلى خلّ، و أضاف القول في قوله صلى الله عليه و سلم: (أمخرجيّ هُمْ؟) التي أصلها (أو مخرجون لي) فحذفت النون واللام للتخفيف، فأصبحت (مُخْرجوي) ثم قلبت الواو ياء و أدغمت في الياء فصارت (مخرجيّ)، فتساءل الشاوي إن كان إعرابها على الرفع بالواو و كأنها موجودة و هذا ما يفهم من قوله (أمرفوع بموجود و إن استحال ياء) يعني و إن تحولت الواو إلى ياء، أم أنها ترفع بمحذوف.

و من أمثلة الإبدال التي ذكرها الشاوي في التعليل بعلتين إذ يقول :"و قد تكثر العلل... و فَحَصْطُ بإبدال التاء طاء لمجاورة الصد".[2]

يعني أن أصل (فَحَصْطُ)هو (فَحَصْتُ) و لما تجاورت التاء مع الصاد أبدلت طاء.

الإدغام:

تطرق علماء التصريف إلى ظاهرة الإدغام منذ بداية القرون الأولى ، فهذا أبو علي الفارسي الذي يعرفه بقوله: "الإدغام أن لاتصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة و ذلك قولك مدّ و فرّ و عضّ ".[3]

كما عرفه ابن الدهان لغة و اصطلاحا فقال :" الإدغام هو التداخل، فعل ذلك لضرب من التخفيف،ليرتفع اللسان بهما رفعة واحدة، و ذلك يكون في المثلين أو المتقاربين".[4]

---

1) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:64.**

2) **المصدر نفسه، ص:87.**

3) **التكملة ، أبو علي الفارسي،ص:614.**

4) **الممتع في النحو والصرف،ابن الدهان،ص:123.**

فشرط الإدغام " أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، و يكون في المثلين أو المتقاربين ".[1]

و يقول ابن يعيش(ت. 646هـ): "الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين".[2]

و يختصر القول ابن علاء الدين الأسود (ت- 828هـ) في تعريفه فيقول:"إثبات الحرف في مخرجه مقدار إثبات الحرفين في مخرجهما ".[3]

يقول بدر الدين العيني(ت- 855هـ) : "و اعلم انه إذا اجتمع حرفان من جنس واحد أو متقاربان في المخرج يدغم الأول في الثاني لثقل المكرّر، و ذلك لأنه ثقل عليه التقاء المتجانسين، لما فيه من العودة إلى حرف بعد النطق به".[4]

ويأتي خالد الأزهري (ت. 905هـ)على ذكر المصطلح وتعريفه قائلا : الإدغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه وأصحابه.....واصطلاحا: "رفعك اللسان و وضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر".[5]

فمعنى الإدغام عند عبد القادر المجاوي لغة فهو "الإدخال و الإيلاج"[6]، و اصطلاحا هو " الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، فيرتفع اللسان و ينحط بهما دفعة واحدة ".[7]

---

1) **متن شافية ابن الحاجب ،مجموع مهمات المتون،ص:543.**
2) **شرح المفصل، ج:10، ص: 121، وينظر الكواكب الدرية، شرح منظومة الألفية، الأزهري، ص: 298.**
3) **شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، سعد الدين التفتزاني،ص:97.**
4) **المفراح شرح مراح الارواح،ص:235.**
5) **شرح التصريح على التوضيح، ج:2، 765، وينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج:3، ص:442.**
6) **نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف ،عبد القادر المجاوي،ص:89.**
7) **شذا العرف في فن الصرف،أحمد الحملاوي، ص:210.**

نال الإدغام نصيبا يسيرا عند الشاوي (ت- 1096هـ) فقد ذكره في أقسام القياس و هو حمل النظير على النظير و مثل له بأمثلة و من بينها قال :"إدغام الحرف المتقارب في المخرج".[1]

أي وقوع التناظر في الحروف التي تتقارب مخارجها فيمكن إدغام بعضها في بعض.

و من أمثلة الإدغام أيضا أقسام العلة ،يقول :"و علة تخفيف : كالإدغام ".[2]

و ذلك لأن النطق بالحرفين حرفا بعد الآخر من غير إدغام يؤدي إلى الثقل فجيء بالإدغام للتخفيف ،و من أمثلته: مدد، فيقال مدّ توخيا للتخفيف. و يقول أيضا: "و الأصح جواز التعليل بعلتين، كقلب واو (مسلّمي) للاجتماع مع الياء و الكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم ،فهي بسبب الإدغام كالموالية لياء المتكلم، و كذا "و لاسيّما فهي كميزان وطيّ و ليّ من طويت و لويت فإذا اختلف المعلّل أخذ بأقوى العلتين، فإن استويا جمعا، إذ لا ينكر اعتقادهما جميعا".[3]

إذ أصل (مسلّمي) هو مسلموي، فاجتمعت الواو و الياء في الآخر،فقلبت الواو ياء و أدغمت في أختها، و مثالها أيضا طيّ و ليّ التي أصل يائها واوا لأن ماضيها طويت و لويت فقلبت الواو ياء و أدغمت في الثانية.

كما تناول الشاوي أيضا بعض المسائل الصرفية كبناء مثال من مثال أو ما تعرف بمسائل التمرين و هي " بناء كذا من كذا" كما يقول ابن جني :"ألا ترى أنك تقول في مثل (قمطر) من (غزوت:غزوّ)، ولا تغيروا الواو، لان من كلامهم إدغام الواو في الواو وهما غير عينين". [4]، و يسمى أيضا بالبناء عند ابن جني عندما قال فيه:"و هذا فصل من البناء و الغرض فيه عند الصرفيين الرياضة والتدريب".[5]

---

1) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:77.**
2) **المصدر نفسه،ص:82.**
3) **المصدر نفسه،ص:87.**
4) **المنصف ابن جني،ص:488.**
5) **التصريف الملوكي، ابن جني، ص:238.**

و هو أيضا " نوع من الإلحاق، رياضة للخاطر، و تمرينا على معرفة مواقع التصريف، و تنطق العرب فيه، و لا يخلو أن يكون البناء من حروف الصحة، أو حروف العلة".[1]

أما يحي الشاوي فلم يعرّف هذا النوع من التصريف، بل أشار إليه، يقول :
"و المقيس على كلام العرب منه، إعرابا و تصريفا،كبناء شَمْلَلَ من خرج و ضرب و دخل بتضعيف الأخير، و مثال صَمَحْمَحٍ من ضرب:ضَرَبْرَبٍ".[2]

يعني أن الكلام الذي يقاس على كلام العرب هو من كلام العرب إعرابا و تصريفا و مثل له ببناء خرج كمثال شَمْلَلَ هو (خَرْجّجَ) و (دَخْلّلَ) و مثال صَمَحْمَحٍ من ضرب هو ضَرَبْرَبٍ .

ثم إن حديث الشاوي عن القياس يصب في عمق علم النحو، و بناء مثال من مثال هو من عمق علم التصريف، و هذا أيضا يظهر مرة أخرى أن علاقة العلمين: النحو و الصرف عنده لا يمكن فصلهما، فهي مترابطة.

و من الظواهر التي تندرج ضمن علم التصريف و هي : الإمالة. يقول الشاوي: "و علو جواز: كأسباب الإمالة".[3]

و تناول أيضا مصطلحي المقصور و المنقوص في باب مسالك العلة، حيث يقول: " مسالك العلة: منها الإجماع ، كإجماعهم على علة تقدير الحركات بالتعذر، و الاستثقال في المقصور و المنقوص".[4]

و في هذه الأمثلة يجد الشاوي نفسه بين علمي النحو و الصرف، ففي النحو من حيث الإعراب، و في الصرف من حيث عدم ظهور علامة الإعراب لعلّة القصر أو النقص التي يدرسها علم التصريف.

كما كان الميزان الصرفي من إحدى الموضوعات التي تناولها الشاوي (ت.1096هـ) بالرغم من

---

1) المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، جريو فاطمة، ماجيستر، ص:239.

2) المختصر في أصول النحو، الشاوي ،ص:79.

3) المصدر نفسه، ص:82.

4) المصدر نفسه،ص:90.

أنه لم يعرّفه أو يذكره ، إلاّ أنه تناوله، يقول: من مسالك العلة: "السبر و التقسيم: بان يذكر جميع

الوجوه المحتملة، لا الغير محتملة، ثم يسبرها، أي يختبرها، فيبقى منها ما يصلح للتعليل، كأن يقول في (مروان) إما أن يكون "فَعْلان" أو" مِفْعَالا" أو " فِعْوَالا" و لا يجوز "مِفْعَال" و لا "فِعْوَال" لعدم وجودها في كلام العرب، فتحتم "فعلان"....".[1]

فهو يحاول أن يجد وزنا صرفيا مناسبا للاسم (مروان)، فيذكر بعض الأوزان المحتملة القريبة منه و يلغي الأخرى، و بما أن العرب ليس عندها وزنا مفعال و لا فعوال فقد بقي الاحتمال الأخير و هو فعلان و الذي خلص إلى أنه هو الوزن المناسب لهذا الاسم.

و لما تطرق الشاوي إلى مفسدات العلّة ذكر منها :عدم التأثير :" و هو عدم مناسبة الوصف المضمون للعلة أو عدم إفادته، و الأكثر على منع إلحاق الأول و جواز الثاني تأكيدا، و إن لم يؤثر فإنه مناسب، فلأول كقولك :امتنع صرف حُبْلَى لألف التأنيث المقصورة، و الثاني: كقولك هُمِزَ أوائل لما اكتنف الألف واوان و قربت الثانية من الطرف، و لم تأت منبهة على الأصل، و ليس هناك ياء مقدرة و الكلمة ثقيلة بالجمع، فهذه خمس علّل، و لم يحتج إلى الخامسة منها، إذ لو بَنَيْتَ من القول مثله هَمَزْت، فتقول (قُوائل) و كذا من البَيْع فتقول (بُوَائع)، لكن في الجمع مناسبة، فيذكر تأكيدا لا وجوبا، و احترز بالمنبهة من عواول، و بغير المفصول لفظا كطواويس، أو تقديرا كالعواور".[2]

ففي هذا القول يشير إلى عدة قضايا صرفية، منه ا: ألف التأنيث المقصورة التي تلحق الاسم يمتنع صرفها مثل له بحُبْلى، و أضاف القضية الثانية التي تخص الهمز يعني قلب الواو الثانية همزة لتوسط الألف بينهما، إذ تقدير اللفظ (أواول) فلما اقتربت الواو الثانية من الطرف قلبت همزة، و القضية الثالثة و هي بناء مثال من مثال، و مثل لها بـــ(قوائل) و (بوائع) اللذان بنيا من (القول) و (البيع) على مثال (أوائل).

و من بين القضايا التي أثارها الشاوي و هي الاستدلال بعدم النظير، يقول :" الكتاب الخامس: في أدلة شتى... و منها الاستدلال بعدم النظير، و هو مفيد في النفي لا في الإثبات، و مع عدم الدليل على الإثبات أما إن قام دليل الإثبات كدليل زيادة الهمزة و النون في"أندلس". و إن لم يكن "أنفعل" في الأسماء موجودا بأنّ النون زائدة لا محالة إذ ليسشيء فَعْلَلا، فالنون زائدة

---

1) المصدر نفسه،ص:91.

2) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:95.

فإن وجد النظير و الدليل فهو في غاية العناية كنون " عنبر" فالدليل يقتضي أصالتها و هي مقابلة عين فَعْلَل و النظير موجود وهو جعفر".[1]

فمن بين الأدلة التي ذكرها علماء التصريف هو دليل عدم النظير ،و الشاوي هو الآخر ذكره،فمثل له بـــ"أندلس" على وزن "أنفعل" و هذا الوزن غير موجود في كلام العرب، و الهمزة إذا وقعت قبل ثلاثة حروف أصلية في الكلمة فهي زائدة ،و مثل له أيضا ب "عنبر" الذي فيه النون أصلية لأنها مقابلة لعين فعلل و مثاله جعفر.[2]

و في هذا الصدد أيضا مسألة التعارض التي تخص استصحاب الحال الذي يتعارض مع دليل الناقل فيعنى فيه الاستصحاب، يقول الشاوي (ت- 1096هـــ) : "و إذا تعارض قبيحان ارتكب أخفهما، فالواو في "ورنتل" أصلية

و إن لم توجد أصلية فاء إلا مع التكرير ، كالوصوصة و الوحوحة،و لم تحمل على الزيادة لأنها لا تزاد أولا بحال".[3]

و قد تناول علماء التصريف قبله هذه المسالة، فقال: "ورنتل، فإن الواو فيه أصلية و وزنه الكلمة فعنلل و لا تجعل زائدة لأن الواو لا تزاد أولا أصلا"[4]

فهو يفسر الواو في "ورنتل" أهي أصلية أم زائدة،فجاءت الواو بين علتين قبيحتين متعارضتين: أولها: عدم زيادتها لأنها لا تزاد أولا في جميع الأحوال، فوقع الاختيار على الأول.

و في موضع آخر يقول :" و إن تعارض قولان لعالم أخذ بالمعلّل منهما و أوّل المرسل أو ترك كقول سيبويه: "إنّ تاء "بنت" و "أخت" للتأنيث، و قال مرة: لا تكون للتأنيث، إذ لا تكون بعد ساكن غير ألف فأوّل قول التأنيث على المجاز،بمعنى أنها في كلمة مؤنثة يوجد التأنيث بوجودها، و يذهب

---

1) **المصدر نفسه، ص:96.**

2) **المصدر نفسه، ص:105.**

3) **المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:110.**

4) **الممتع في التصريف،ج:1، ص:292.**

بذهابها ، لا لأنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل هي بدل من لام "أخت"و "بنت" فهي أصل كتاء "عفريت" و"ملكوت" فإن لم يعلل واحد من قوليه أجري على الأجرى من مذهبه، و أوّل الآخر، كقول سيبويه في "حتى" إنها ناصبة للفعل ،مع ما علم من مذهبه أنّها جارّة فيؤول القول بأنها ناصبة على المجاز..."[1]

ففي هذا الموضع يبيّن الشاوي (ت- 1096هـ) التاء في أخت و بنت أهي أصلية كتاء عفريت و ملكوت أم أنها زائدة، أم أنها بدل من اللام في كل منهما، ففصل القول في رأيين متعارضين ثم وقع الاختيار على احدهما و هو الذي يعلله.

و بهذا نخلص إلى أن يحي الشاوي (ت- 1096هـ) قد تناول كثيرا من القضايا الصرفية، على الرغم من أن مختصره كان مؤلفا في صميم أصول النحو ،و بما أن العلمين مترابطان ارتباطا وثيقا و لا يمكن الفصل بينهما فهذا لا يمنع الشاوي من أن يتطرق إلى العلمين معا و ما يندرج ضمنهما.

و من القضايا التي تناولها : الإعلال، و أكثر ما مثل له هو الإعلال بالقلب، وكذا الإبدال، دون أن ننسى الفرق الذي وضحه فيما يخص الإبدال و العوض، أما الإدغام فكان قليلا في مختصره، و جاءت بعض القضايا المختلفة كالإمالة و النسب و التصغير و بناء مثال من مثال و التي مثل لها في مواضع متعددة.

ثم إن هذه القضايا التي تناولها الشاوي لم يبوّب في كتابه، و إنما جاءت متناثرة هنا وهناك ،لأن الكتاب كان هدفه التأليف في أصول النحو وهي القياس و السماع و الإجماع و غيرها، و قد اتبع منهجا خاصا في تناوله لهذه القضايا النحوية و الصرفية و هذا ما سنبينه في الفصل التالي.

---

1) المختص في أصول النحو، الشاوي، ص: 111، 112.

الفصـــل الرابـــع
منهج الدرس النحوي عند الشاوي

طريقة الشاوي في تناوله للمسائل النحوية و الصرفية في كتابه

مميزات منهجه و خصائصه

مرجعية يحي الشاوي الفكرية من خلال كتابه

1) طريقة الشاوي في تناوله للمسائل النحوية و الصرفية في كتابه:

استعمل الشاوي عدة مسائل في كتابه منها المسائل النحوية، و منها المسائل الصرفية، و قد اتبع أسلوب الاختصار في عرضه لهذه المسائل و هذا ما يوحي إليه عنوان كتابه، فإذا كان كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي" حافل بالشرح و التحليل و الاستطراد، فإن مختصر الشاوي عبارة عن انتقاء و اختصار لكل ما ورد في اقتراح السيوطي، و لعلّ هذا ما أدى بصاحبه إلى تسميه بهذا الاسم، و من أمثلة ذلك:

1- الجمع بين الأقوال في قول واحد:

فقد ذكر السيوطي(ت- 911هـ) أن ابن جني(ت- 392هـ) قد جعل أدلة النحو ثلاثة وهي النقل والقياس و استصحاب الحال.[1]

أما الشاوي فقد جمع بين العالمين و قال بأنها أربعة باعتبار أن السماع و النقل هما أمر واحد، فقال بأنها: النقل و القياس و الإجماع و استصحاب الحال.[2]

و من ذلك أيضا أنّ السيوطي قسّم أحكام النحو إلى ستة أقسام مثّل لها بعدة أمثلة من ذلك قوله: " الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، ممنوع، حسن، قبيح، خلاف الأولى، و جائز على السواء. فالواجب كرفع الفاعل وتأخره عن الفعل، نصب المفعول، جر المضاف إليه، تنكير الحال و التمييز، و غير ذلك. والممنوع كأضداد ذلك، الحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، القبيح كرفعه بعد شرط مضارع، و خلاف الأولى كتقديم

الفاعل نحو : ضرب غلامه زيدا .و الجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر و إثباته حيث لا مانع من الحذف، و لا مقتضي له".[3]

أما الشاوي (ت- 1096 هـ) فقد جمع بين هذه الأمثلة و اختصر فيها الحديث و ذكر مثالا واحدا لكل حكم حيث قال: "ينقسم حكمه أي النحو إلى واجب كرفع الفاعل...، و إلى ممنوع و هو

---

1) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو،السيوطي،ص:180.

2) ينظر: المختصر في أصول النحو، الشاوي ص:25 ، 59.

3) الاقتراح في علم أصول النحو،للسيوطي ، ص:48 ، 49.

مقابل ما ذكر، و إلى حسن كرفع المضارع (في الجزاء بعد الماضي) و إلى قبيح كرفعه بعد مضارع، و إلى خلاف الأولى كنصر غلامه زيدا، و إلى جائز كحذف المبتدأ أو الخبر، حيث لا مانع و لا مقتضي".[1]

2- من بين الطرق التي استخدمها الشاوي في اختصاره ،طريقة الانتقاء، حيث يذكر السيوطي (ت.911هـ) عدة تعريفات في أماكن متعددة من كتابه، في حين يكتفي الشاوي بانتقاء تعريف واحد من هذه التعاريف.

و من بين الأمثلة أن السيوطي(ت. 911هـ) ذكر ستة تعاريف في حدّه للنحو و هي: لابن جني (ت.392هـ)، الفرغاني، ابن هشام الخضراوي، ابن عصفور(ت- 669 هـ)، علي ابن الفرج الرّبعي، وابن السراج (ت- 316 هـ).[2]

أما يحي الشاوي فيقول:"حد النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و تثنية و جمع و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بهم". [3] و التعريف الذي اختاره هو تعريف ابن جني (ت.392 هـ) الذي ذكره في كتابه "الخصائص".

و كأن الشاوي لا يقتنع بجميع التعاريف التي ذكرها السيوطي إلاّ تعريف ابن جني (ت.392هـ).

و من أمثلة ذلك أيضا أن السيوطي في المسألة الثامنة و هي: تعلّق الحكم بشيئين فأكثر ذكر أنه يجوز الجمع بينهما و تارة يمتنع، فمثل للأول بمسوغات الابتداء بالنكرة التي يجوز اجتماع اثنين منهما فأكثر و أل و التصغير، وقد، التاء أما الثاني فمثل له أيضا بما لا يجوز الاجتماع فيها كالتنوين، الإضافة، السين سوف، التاء، السين، البدل والمبدل منه، العوض و المعوض عنه لا يجتمعان، ثم فصل في الحديث عن البدل و العوض و الفرق بينهما.[4]

---

1) المختصر في أصول النحو، للشاوي ، ص:62.

2) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ، ص:20 و ما بعدها.

3) المختصر في أصول النحو، للشاوي ، ص:60 ، 26

4) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ، ص:62 ، 63.

أما يحي الشاوي فينتقي من هذه الأمثلة و يقول : "قد يصح اجتماع الخصائص و قد لا يصح، فالأول كمسوغات الابتداء بالنكرة، و تنكير ذي الحال، و أل مع التصغير و التكسير، و الثاني كأل والإضافة و التنوين".[1]

من الأمثلة أيضا أن السيوطي (ت- 911هـ) في المسألة العاشرة المقدمة أشار إلى أقسام الألفاظ، و ذكر تقسيم ابن الطراوة فقال:" قسم ابن الطراوة الألفاظ إلى: واجب، وممتنع و جائز قال: فالواجب رجل،و قائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، و لا ينفك الوجود عنه، و الممتنع لا قائم و لا رجل، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل و لا قائم. و الجائز: زيد و عمرو، لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون".[2]

السيوطي	الشاوي	الملاحظة
ذكر أن ابن جني له أدلة ثلاثة في النحو و هي النقل و القياس و استصحاب الحال.	جمع بين أدلة ابن جني و السيوطي و جعلها أربعة.	الشاوي أكثر اختصارا من السيوطي.
قسم أحكام النحو إلى ستة أقسام: واجب، ممنوع، حسن، قبيح، خلاف الأولى، و جائزة. و ذكر كثيرا من الأمثلة لها.	اكتفى بذكر مثال واحد لكل حكم من الأحكام الستة.	الشاوي أكثر اختصارا من السيوطي.
ذكر السيوطي عدة تعريفات في أماكن متعددة للمسألة الواحدة.	يذكر تعريفا واحدا من بين التعريفات الكثيرة التي يذكرها السيوطي.	ينتقي الشاوي التعريف الذي يراه أكثر دقة.

الاختصار هو الميزة الأساسية التي اتصف بها منهج الشاوي و هو ما يشير إليه عنوان كتابه "المختصر في أصول النحو" .

---

1) **المختصر في أصول النحو ، للشاوي ، ص:63.**
2) **الاقتراح في علم أصول النحو ، للشاوي ، ص:63.**

ثم استطرد السيوطي في الكلام عن هذه المسألة، و يمثل لهذه الأقسام بالتفصيل، في حين يختصر الشاوي كلام السيوطي في عبارة لا تزيد عن سطرين فيقول: "محل الأحكام الخمسة و الرخصة المركبات دائما، و قد تكون في المفردات".[1]

و كأن المسألة التي فصل فيها السيوطي الكلام، هي مسألة بسيطة لا تحتاج إلى التمثيل أو الاستطراد.

و من بين المسائل التي توخى فيها الشاوي الاختصار أيضا مسألة اجتماع الضدين حيث يقول: "اجتماع الضدين لغة كالعقل ،فيرفع الطارئ السابق كالإضافة للتنوين، و النسب للتأنيث، اعتبارا بالألوان ".[2]

في حين نجد السيوطي أكثر وضوحا من الشاوي عندما قال: "اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم للطارئ و يزول الأول، و ذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه، لأن اللام للتعريف، و التنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ و هو اللام.

و هذا جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد، كالأبيض يطرأ عليه السواد، و الساكن تطرأ عليه الحركة، و كذلك أيضا حذف التنوين للإضافة وحذف تاء التأنيث لياء النسب".[3]

2) مميزات منهجه و خصائصه:

أهم ميزة اتسم بها كتاب الشاوي هي:

1- عدم تفسيره للألفاظ:

من بين خصائص منهج الشاوي ذكره لبعض الألفاظ التي يمثل بها لقضاياه اللغوية، دون أن

---

1) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي ص:64.

2) المصدر نفسه،ص:102.

3) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ص:367 ، 368.

يشرح هذه المفردات، و من ذلك قوله:" و تعرف العجمة في المستعملات في العربية بنقل الأئمة، و مخالفة أوزان الأسماء العربية، كإبريسم، و نون مع راء أولا كنرجس، و زاي بعد دال كمهندز، و الجيم و الصاد كالصولجان و الجصّ، و الجيم والقاف كمنجنيق، و خلوّه من حروف الذلاقة رباعيا فصاعدا، و هي "مربنفل" إذ لا تخلو العرب منها، نحو قد عمل، و قرطب، و جحمرش، بخلاف إسحاق و داود، و نحو ذلك ".[1]

4) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي ص:64.

و لعلّ الداعي الذي أغناه عن شرحها هو قلتها، لأننا لا نكاد نجد كثيرا من الألفاظ الغريبة التي ذكرها الشاوي إلاّ هذه، و لأن يحي الشاوي كان همه الاختصار قدر الإمكان، فلا يمكن أن يهدف إليه في تأليفه لكتاب" المختصر في أصول النحو" و يذهب إلى شرح قضايا أخرى أقل أهمية من مضمون الكتاب.

و إذا كان من مميزات منهج الشاوي أنه لا يفسر الألفاظ عند تعرضه لها، فإن بعض العلماء كانوا يفسرونها، و من بين هؤلاء : عبد الكريم الفكون (ت- 1073 هـــ) الذي قال: "أن من أحكام زيادة النون: أنها تزاد ثالثة، ولا تكون زائدة في أول اللفظ إلا إذا كان دليل يقضي بزيادتها و مثالها: نرجس[2]، كما لا تكون غير مدغمة نحو "عجنّس" و هو الضخم من الإبل، تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه أكث و جعل وزنه فعلّلّ كـــ عَدَ بّس، و هو من الإبل و غيرها" .[3]

و تبع هذا المنهج – و هو منهج الشرح اللغوي للمفردات – مجموعة من العلماء كـــ "نور الدين عبد القادر الجزائري" في رسالة الصرفية، و من أمثلة ذلك: "... أحداث الأسماء جمع حدث و هو المصدر و الحدث و الحدوث وقوع الشيء، و الأمثلة جمع مثال

و هو الكلمة باعتبار الهيئة أي الصورة التي تعرض لها من الحركات و السكنات و ترتيب الحروف و المثال و البناء و البنية و الصيغة و الوزن و الميزان و الزنة ألفاظ مترادفة أي قريبة المعنى."[4]

---

1) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي ص:64.

2) فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، عبد الكريم الفكون ، ص 212.

3) نفس المصدر، ص 212.

4) الرسالة الصرفية، نورالدين عبد القادر الجزائري ، ص:3.

و يقول الطيب المهاجي (ت.1969م) عند إتباعه هذا المنهج: و مثال " المفعلة بضم الميم والعين أو مفعل بضمهما كالمكحلة و هي الإناء التي يجعل فيها الكحل و مدهن و هو الإناء الذي يجعل فيه الدهن، و المدق، و هو الآلة التي يدق بها".[1]

و يقول اطفيش (ت.1332هـ): "يجيء مهموز الفاء من فعل يفعل بفتح الماضي، وضم المضارع كأخذ يأخذ بفت ح الماضي وكسر المضارع كأدب يأدب أي عمل الأدبة،وهي طعام العروس،وطعام يدعى إليه، وطعام يصنع للضيف".[2]

و يقول أيضا عمر بن أبي حفص الزموري (ت. 1410هـ): "البسط حقيقة التصريف وهو لغة التقليب أي نقل الشيء من حالة إلى حالة ومنه تصريف الرياح وهو مصدر صرف بالتضعيف".[3]

فمن خلال هذه الأقوال، نرى أن معظم العلماء يفضلون طريقة الشرح اللغوي للمفردات التي لا يعرفها القارئ، أما يحي الشاوي (ت. 1096هـ) فلا يشرحها، وإنما فضل عدم الشرح لأنه يميل إلى الاختصار الشديد و الذي سمى به مؤلفه.

2- اعتماده على أمهات المصادر العربية :

بالإضافة إلى المصدر الأساسي الذي اعتمده الشاوي في مختصره و هو " الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي(ت. 911)"، فقد اعتمد مجموعة من أمهات المصادر و من بينها : الكتاب لسيبويه (ت.180هـ)، و الأصول في النحو لابن السراج (ت. 316هـ)، والخصائص لابن جني (ت.392هـ)، يقول الشاوي : "...جمعت من كل باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل من الخصائص و السراجية و الكتاب الجليل".[4]

---

1) **مبادىء الصرف، الطيب المهاجي، تحقيق فاطمة عبد الرحمن، جامعة وهران، 2005، ماجيستر، ص :56.**

2) **الكافي في التصريف، اطفيش، تحقيق عائشة يطو، وهران، 2001، ص:188.**

3) **فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، الزموري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط:1،1991، ص :46.**

4) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ص:55.**

كما أنه قد اكتفى في أكثر المواضع بذكر أسماء المؤلفين دون ذكر كتبهم، كذكر سيبويه (ت.180هـ)، دون ذكر الكتاب، و ذكر ابن جني(ت. 392هـ) دون ذكر الخصائص، و ابن عصفور (ت.669هـ) دون ذكر المقرب أو الممتع،.... وغيرها.

و من أمثلة ذلك قوله:" التحقيق أن كل ما خالف العربية و فرس و بربر، سودان و أثبت ابن عصفور(ت.669هـ) الواسطة فجعلها الملحون من كلام العرب و هو يحتمل الوفاق ".[1]

و يذكر سيبويه(ت. 180هـ) قائلا:" و قال سيبويه و ليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ و هم يحاولون به وجها".[2]

و يشير إلى ابن جني (ت. 392هـ) أيضا قائلا: "و فائدة العلة العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة، قال ابن جني: و هل يحسن الظن لعاقل أن إطراد رفع الفاعل مثلا وقع منهم على غير رؤيتي".[3]

3- طريقة السؤال و الجواب :

من بين خصائص منهج الشاوي، طريقة السؤال و الجواب، حيث كان يطرح الأسئلة حول بعض القضايا ثم يجيب عنها، و من بين ذلك قوله حول نشأة اللغة إذ كانت توقيفا من الله : "اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم، ... على أنها بوضع من الله لا يجوز قلب اللغة، ثم هل وضعت في وقت واحد أو متلاحقة؟ و التحقيق الثاني، و جوّز أن يكون اختلافها بتغير اجتهاد".[4]

فهو يجيب عن السؤال الذي طرحه حول توقيف اللغة ،فيقول أنها لم توضع في وقت واحد بل متلاحقة واستدل بقول ابن جني(ت.392هـ) في تعريفه للغة.

و استخدم أيضا الشاوي (ت- 1096هـ) طريقة السؤال و الجواب في أمثلة أخرى و يستدل بأقوال العلماء، ومن ذلك حديثه عن دور العلة، فيقول: "و هل يصح الدور؟

---

1) **المصدر نفسه، ص:64.**

2) **المصدر نفسه، ص:80.**

3) **المصدر نفسه، ص:80.**

4) **المصدر نفسه، ص:60.**

أجازه المبرد (ت.284هـ)، و علل سكون الفعل برفع توالي أربع متحركات و علل تحريك الضمير بسكون ما قبله، علل هذا بهذا، ثم دار فاعتل هذا بهذا، و أحسن منه ما فعله سيبويه (ت.180هـ): علل جر معمول اسم الفاعل و نصب معمول الصفة المشبهة يحمل كل على الآخر، و مسألة المبرد (ت.284هـ)، ضعيفة، إذ الشيء لا يكون علة لنفسه، فكيف يكون علّة لعلّته".[1]

فالشاوي (ت .1096هـ) لم يكتف بالإجابة عن السؤال الذي طرحه بما قال المبرد (ت.284هـ) بل ذهب إلى الترجيح، ففضل ما جاء به سيبويه (ت .180هـ) على المبرد (ت284هـ).

و من الأمثلة التي ذكرها فيما يخص طريقة المحاورة، فيقول: " الطرد: و هو الذي يوجد معه الحكم بلا إحالة، كتعليل عدم البناء فيما لا يتصرف بمنع الصرف، و بناء ليس بالجمود ،فقيل غير معتبر ،فيعلّل بالأصالة فيما سبق، فمجرد الطرد لا يكفي لئلا يلزم الدور، بأن تقول :ما الدليل على أنه علّة؟ فيقال : وجود الحكم في موضع آخر، فيقال: و بما يثبت الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه ؟ قيل بها، لكونها علة، فتقول: و بما علم كونها علّة؟ فيقال: ثبوت الحكم معها، فيدور و قيل حجة،لأن دليل العلة إطرادها و سلامتها مع النقض، و هذا موجود".[2]

يتضمن هذا النص مجموعة من الأسئلة التي طرحها الشاوي ثم أجاب عنها، وهدفه هو محاولة منه في تبسيط هذه المسألة و بالتالي توخيه للهدف التعليمي.

و أما في باب المطالبة بتصحيح العلة فيقول:"بنيت قبل و نحوها للقطع عن الإضافة، فيقال: ما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيجب: بالتأثير، أ ي وجود الحكم عند وجودها، و عدمه عند عدمها، و كأن يقول بنيت كيف لتضمنها معنى الحرف، فيقا ل: ما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيجاب: بأن الأصول تشهد أن كل اسم تضمن معنى الحرف بني"[3]

---

1) المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ، ص:88 ، وينظر الخصائص ، ابن جني ، ج: 1، ص:12.

2) المصدر نفسه، ص:93.

3) المصدر نفسه، ص: 99.

و لم يكن يحيى الشاوي (ت. 1096هـ) الوحيد الذي استعمل هذه الطريقة، بل استعملها مجموعة من العلماء قبله وبعده،ومن بين هؤلاء: عبد الكريم الفكون (ت. 1037هـ) الذي يقول: "فان قلت قد جاء التغيير في بعض الأسماء التي شبهت بالحروف نحو (ذا) و (الذي) فإنهما قد صغرا، وقد جاء الحذف في (سوف) و (إن) وجاء الحذف والإبدال في (لعل)، قلت : أجيب عنه بأن هذا كله شاذ يوقف عند من سمع منه".[1]

واتبع هذا المنهج الطيب المهاجي في " مبادئ الصرف" وفضل استعمال مصطلح التنبيه يقول : "التنبيه الأول إذا كان ثالث الفعل المعتل اللام مضموما في الأصل لكن زالت الضمة لعلة ، وصار مكسورا بكسرة لازمة ، فالمراعى في حركة الهمزة الكسر اللازم الطارئ لاالضم الأصلي السابق نحو : ادعي ياهند ، أصله ادعوي كادخلي.....و التنبيه الثاني: أمر المخاطب يكون بالصيغة الموضوعة للطلب، وهي افعل وأمر الغائب يكون بالمضارع المفتتح بياء الغائب مقرونا بلام مكسورة تسمى لام الأمر نحو: ليقرأ زيد"[2].

و اختص بهذه الطريقة نور الدين عبد القادر الجزائري، حيث كان ينهي فصله بها، يقول: "فائدة جوهر الشيء ذاته و نفسه و عينه و المادة ما يتركب منه و يقوم به أي يتكون و يوجد منه"[3].

كما أنه كتابا سماه بـ"الأجرومية على طريق السؤال و الجواب"، و من أمثلة ذلك : " سؤال : ماهو الكلام جواب : الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع واللفظ الكلمة والمفيد الذي فيه فائدة والمراد بالوضع قصد المتكلم أو التركيب العربي".[4]

أما اطفيش (ت.1332هـ) فيقول : " وان قلت : هذه الهمزة المقدرة غير معتبرة ، بدليل قلب الياء واوا في يؤنس مع أن همزة التعدية مقدرة بين الياء والواو، قلت : لو لم تعتبر في مسألتنا فلزم الحذف للواو و لكان الانتقال من ضم لكسر"[5].

1) **فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص : 120.**
2) **مبادئ الصرف ، الطيب المهاجي، ص: 35،36.**
3) **الرسالة الصرفية، نور الدين عبد القادر الجزائري ، ص : 36.**
4) **الأجرومية على طرق السؤال و الجواب، نور الدين عبد القادر الجزائري، المطبعة الثعالبية الجزائر،1940،ص:5.**
5) **الكافي في التصريف، اطفيش ، ص: 194.**

و من خلال هذه الأقوال نستخلص أن العلماء كانوا يلجأون إلى طريقة السؤال و الجواب أو كما يسميها البعض بالفائدة أو التنبيه من أجل ترسيخ المعلومات لدى المتكلم، وغرض هذه الطريقة هو المنهج التعليمي الذي كان يستعمله أصحاب الزوايا بكثرة.

4- لغات العرب :

تطرق الشاوي إلى ذكر مجموعة من قبائل العرب و لغاتهم، و من أمثلة ذلك قوله: " و العرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم، و هم قيس و تميم و أسد، ثم هديل و بعض الطائيين و قريش، لأن قريشا أجود العرب انتقادا للأفصح، و لغتهم أسهل على اللسان، و لم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم، و لا عن حضري منهم، و لا مخالط الحضر، كلخم و جذام و تغلب، و نمر، و بكر، و عبد القيس و أزد و أهل اليمن و بني حنيفة و سكان اليمامة وسكان الطائف، و لا من ثقيف حاضرة والحجاز لمخالطتهم الأمم وقت الأخذ عنهم".[1]

أما في باب تعارض الأدلة، فقد تطرق الشاوي إلى لغة أهل الحجاز و لغة بني تميم، فقال: " و إذا تعارض قوة القياس و كثرة الاستعمال، قدّم الأكثر استعمالا، و لذا قدمت اللغة الحجازية على التميمية، فنزل القرآن بها، و لقوة التميمية في القياس فزع إليها متى راب ريب من تقديم و تأخير، و نقض و نفي".[2]

كما تطرق إلى الاحتجاج بلغات العرب فاختصر القول: " لغات العرب كلها حجازية أو غيرها".[3]

كما أن التعرض للغات العرب لم تكن من المميزات التي انفرد بها الشاوي (ت. 1096هـ) بل تطرق إليها قبله كثير من العلماء، أمثال ابن عصفور (ت. 669هـ) الذي يقول: وأما النظير فأن يكون في اللفظ حرف، لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى، يحتمل ذلك الحرف

---

1) **المختصر في أصول النحو، للشاوي، ص:65.**

2) **المصدر نفسه، ص:109.**

3) **المصدر نفسه، ص:69.**

فيما أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة، فيقضى عليها بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه، وذلك نحو تتفل فان فيه لغتين، فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضمها مع الفاء"[1].

و يقول أيضا اطفيش (ت. 1332هـ): " الإدغام يكثر في حيي يحيي ....و يجوز حذف المثل الأول مع نقل حركته إلى الحرف قبله فيقال ظلت بكسر الظاء و هو لغة تميم و قيل المحذوف الثاني بعد نقل الأول، و قال أبو الفتح: الفتح لتميم و الكسر للحجاز، و ذلك الحذف بالوجهين من لغة سليم و غيرهم"[2].

5- عزو الأقوال :

من خصائص منهج الشاوي ،نسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن أمثلة ذلك قوله: " قد تجتمع الأدلة كدخول الباء في خبر "ما" التميمية، لوجودها في أشعارهم و دخولها للنفي لا للنصب،بدليل دخولها بعد "ما " المكفوفة و بعد "هل" و الإجماع نقله أبو جعفر الصفّار"[3].

و قد تعرض لهذه المسألة أبو البركات الأنباري (ت. 577هـ) في "الإنصاف في مسائل الخلاف"، حيث ذهب علماء الكوفة إلى أن ماعند الحجازيين لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب علماء البصرة إلى أنها تعمل في الخبر و هو منصوب بها"[4].

و قد احتج الكوفيون فقالوا أنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس فيها أن لا تكون عاملة البتة، لأن الحرف لا يكون عاملا إلا إذا كان مختصا كحرف الخفض، وأما البصريون فكانت حجتهم ماتنصب الخبر وذلك أن ما اشبهت ليس فوجب أن تعمل عملها في الرفع والنصب "[5].

---

1) **الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج :1 ، ص : 57.**
2) **الكافي في التصريف، اطفيش، ص: 156، 158.**
3) **المختصر في أصول النحو، للشاوي، ص:102. 2**
4) **ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص:144.**
5) **ينظر المصدر نفسه ، ص: 144،145.**

كما تطرق إليها قبله سيبويه (ت. 180 هـــ) حيث قال : " ولا يجوز أن تقول ما زيدا عبد الله ضاربا وما زيدا أنا قاتلا لأنه لا يستقيم كما لا يستقيم في كان وليس ، أنتقدم ما يعمل فيه الأخر، فان رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية" [1]. و ليس لابن الخشاب كتابا يرجع إليه في توثيق القول الذي ذكره يحي الشاوي (ت.1096هـــ).

و من بينها أيضا في حديثه عن فائدة العلة فيقول "و فائدة العلة العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة، قال ابن جني (ت.392هـــ): " و هل يحسن الظن لعاقل أن إطراد رفع الفاعل مثلا وقع منهم على غير رؤية".[2]

فقد نسب هذا القول إلى ابن جني (ت. 392هـــ) إلاّ أنه قد نقله بالمعنى لا باللفظ، كما ينسب قولا آخر إلى سيبويه (ت. 180هـــ) فيقول : "و قال سيبويه: و ليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ و هم يحاولون به وجها".[3]

و في حديثه عن أقسام العلة الموجبة، ذكر لها أربعة و عشرون نوعا، و في العلة الأخيرة و هي: علة تحليل قال: "و علة تحليل ذكرها ابن الخشاب و غيره، و فسروها بكيف حيث حلّت شبهة القائل بحرفيتها أو بفعليتها،لموالاتها الفعل، و تمام الكلام بها".[4]

و أما في باب تعارض الأدلة فيعرض أيضا رأي سيبويه (ت.180هـــ) و ينسبه إليه حيث يقول: " و إن تعارض قولان لعالم أخذ بالمعلّل منهما و أول المرسل أو ترك كقول سيبويه: إنّ تاء بنت و أخت للتأنيث، و قال مرة: لا تكون للتأنيث إذ لا تكون بعد ساكن غير ألف فأوّل قول التأنيث على المجاز بمعنى أنها في كلمة مؤنثة يوجد التأنيث بوجودها، و يذهب بذهابها لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل هي بدل من لام أخت و بنت، فهي أصل كتاء عفريت و ملكوت، فإن لم يعلل واحد من قوليه أجري على الأجرى من مذهبه و أول الآخر".[5]

---

1) الكتاب ، سيبويه ، ج:1،ص71.

2) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:80.

3) المصدر نفسه، ص:80، وينظر الخصائص ،ابن جني ، ج:1، ص:100.

4) المختصر في أصول النحو، ص:83.

5) المصدر نفسه، ص:111، 112.

و في نفس السياق، و هو تعارض الأدلة، ذك ر مثالا و نسبه لأبي علي الفارسي(ت. 377هـ)، حيث قال:"... وقع لأبي علي في هيهات، قال مرة إنها اسم فعل و مرة إنها ظرف، قال و ذلك حسب ما يحضرني و كان يقول لأبي عبد الله البصري: عجبا لهذا الخاطر في حضوره و مغيبه، و هذا يدل على أنه من عند الله، لكنه لابد من تقدم النظر".[1]

أشار الشاوي في مختصره إلى بعض القضايا التي اختلف فيها العلماء، من بين ذلك نشأة اللغة حيث قال: " اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم، و هي بوضع الله، علّمها بالوحي، أو بخلقها في بعض الأجسام، فسمعت و نقلت، أو علمها علما ضروريا لبعض عباده، أو ليست بوضع الله، بل أقدر الله تعالى عليها آدم، فقوله: و علّم آدم الأسماء على هذا بمعنى أقدره، أو هي باصطلاح من البشر استنباطا فكريا، أو من الأصوات المسموعة، كدوي الريح والرعد و خرير الماء و أصوات الحيوانات و قيل بالوقف، أي لا ندري".[2]

6- ذكر الخلافات :

فمن العلماء من يقول أن اللغة توقيف أي أتت عن طريق الوحي، و البعض الآخر يقول أنها ناتجة عن طريق الاصطلاح أي المواضعة.

و من الخلافات التي ذكرها، الخلاف بين البصرة و الكوفة في الأصل، أو الفعل أصل أم المصدر، فيقول: "و كذا المعارضة بمنع ظهور الدلالة، كقول البصري: المصدر أصل، أخذا من اسم هو موضع صدور الفعل، فيقول الكوفي: الفعل أصل و المصدر كالمركب، فالمصدر بمعنى المصدور، و المصدر مصدور عن الفعل ".[3]

و قد تعرض أبو البركات الأنباري إلى مسألة أصل الاشتقاق فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه، نحو ضرب ضربا و قام قياما، و ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[4].

---

1) **المصدر نفسه، ص:112.**

2) **المصدر نفسه، ص:60.**

3) **المختصر في أصول النحو، الشاوي ، ص:98.**

4) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص:192.**

و احتج الكوفيون بعدة أدلة منها: أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعل لاعتلاله، نحو قاوم قواما، وقام قياما، و منها أيضا أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل، و احتج البصريون فقالوا أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان مقيد، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل الفعل"[1].

و يضيف مثالا آخر للمعارضة فيقول:"و منها المعارضة: و هي أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة مثل أن يقول الكوفي: أعمل الأول لقوة العناية به، حيث (ابتدئ) به، فيقول البصري الثاني أقرب للمعمول، و ليس في إعماله نقص للمعنى ،في إعماله أولى".[2]

و هو بهذا يشير إلى إحدى الخلافات التي وقعت بين نحاة البلدين و هما البصرة و الكوفة.

و أكثر المسائل التي ذكرها الشاوي كانت في الخلافات التي دارت بين نحاة البصرة و الكوفة، و أضاف أيضا إلى هذه الأمثلة في استصحاب الحال حيث يقول:" و لضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض ،كشبه الحرف في البناء، و شبه الفعل في منع الصرف، فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل على زواله، و جوابه بمنع الزوال ، فمثلا يستدل الكوفي على إعراب الأمر بأن المضارع أزال استصحاب حال بنائه يشبهه الاسم، و الأمر مقتطع منه فيعرب، فيجيب البصري بمنع كونه مقتطعا منه، فما توهمه دليلا لم يثبت، و الأصل في الأفعال البناء، فتمسّك بالأصل استصحابا للحال ". [3] وقد تطرق الأنباري (ت.597هـ) إلى مسألة الإعراب والبناء فذهب الكوفيون إلى أنه معرب واحتجوا بأنه مجزوم لأن الأصل في الأمر المواجه في نحو افعل ، فيكون باللام فيقال لتفعل، أما البصريون فقالوا أنه مبني واحتجوا على أصل البناء يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء، و لا مشابهة بين فعل الأمر بالأسماء فبقي على أصله في البناء" [4].

ثم أن الشاوي يذكر ابن مالك الطائي(- 672هـ) في شروط المستنبط و يبيّن موقعه بين علماء البصرة و الكوفة فيقول: " و قد سلك ابن مالك طريقة وسطى بين الكوفي و البصري، فلم يقس على

---

1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ص : 192، 193.

2) المختصر في أصول النحو، الشاوي، ص:99.

3) المصدر نفسه، ص:103.

4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص:414 ــ 421.

كل مسموع كالكوفي، و لم يؤول التأويلات البعيدة كالبصري، بل يقبل المسموع، و يقول إنه قليل أو شاذ أو ضرورة".[1]

فالخلاف واقع بين البصريين و الكوفيين مسألة السماع إذ الفئة الأولى تتشدد في الأخذ به، في حين الفئة الثانية تكثر في الأخذ به.

كما تناول الشاوي الخلاف الفردي بين العلماء، و ذلك في باب الإجماع فقال: " الكتاب الثاني في الإجماع،هو إجماع أهل البلدين، ما لم يخالف نصا أو قياسا، إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الأمة، و إنما هو منتزع من استقراء اللغة، فكل من حكم عن علة صحيحة و طريق نهجه، كان خليل نفسه و سيبويه جنسه، إلاّ أنا لا نسمح له مع ذلك بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها و تقدم نظرها، إلاّ بعد إتقان و إمعان، كمنع المبرد تقديم خبر ليس، مع تجويز أهل البلدتين له، و كإجماعهم في جحر ضب خرب على أنه مخفوض بالجوار و خالفهم ابن جني(ت.392هـ)، و قال : عندي منه في القرآن ما ينيف على ألف موضع، إذ هو من حذف المضاف، أي خرب جحره". [2] و قد تعرض ابن الأنباري(ت.577هـ) إلى مسألة الخلاف في لولاي و لولاك، فذهب علماء الكوفة إلى أن الياء و الكاف فيهما في موضع رفع و كانت حجتهم أن الظاهر الذي قام مقام الياء و الكاف مقامه رفع بها، أما البصريون فقالوا أن الياء والكاف في موضع جر ب لولا واحتجوا على إنهما لا تكونان علامة مرفوع (يقصد الياء والكاف)[3].

و من الخلافات التي ذكرها الشاوي بين البصرة و الكوفة ضمير لولاي و لولاك حيث يقول : "و قد يحدث ثالث خارق لهما دون تركيب منهما ، كما في ضمير (لولاي) و (لولاك) بالخفض عند البصريين، و بالرفع عند غيرهم فأحدث أنه لا محل له لعدم العامل ".[4]

7- الشواهد التي ذكرها :

جاء مختصر الشاوي حافلا بمختلف الشواهد، من بينها :

---

1) **المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:116.**

2) **المصدر نفسه، ص:71.**

3) **ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:548 ،550.**

4) **المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:73.**

1) القرآن الكريم :

مما استشهد به من القرآن الكريم قوله تعالى :"وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ(31)قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32)".[1]

و هذا استدل به في نشأة اللغة.[2]

و مما استدل به أيضا قوله تعالى :" قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ" [3] و هذا في حديثه عن الاحتجاج بالقراءات القرآنية، يقول الشاوي : "و يعتد بما نقل شاذا لم يخالف ما عرف من القياس، و إلا قبل و لم يقس عليه، كاستحو ذ و يأبى، و من ثم احتج بـــ " فَلْيَفْرَحُوا" و إن شذّ، كالمتواتر في و "لنحمل"، و بأن أصل الله (لاه) فيما شذ من قراءة حمزة " و هو الذي في السماء لاه" فيبطل الطعن في مواضع من قراءة حمزة".[4]

و في أقسام العلة الأربعة و العشرين التي ذكرها، تطر ق منها إلى علة حمل مثل لها بتذكير المؤنث حملا على المعنى، و جاء بمثال قوله تعالى: " الّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ "[5] و تقدير الآية: من جاءه وعظ.[6]

---

1) سورة البقرة، الآية 31، 32.
2) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:60.
3) سورة يونس، الآية:58.
4) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:66.
5) سورة البقرة، الآية:275.
6) ينظر: المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ،ص:81.

2) الاستشهاد بالحديث :

أما استشهاده بالحديث النبوي الشريف، من ذلك قوله صلى الله عليه و سلم : " أو مخرجيّ هم" و قد استدل بهذا الحديث عند كلامه عن الفرق بين العوض و البدل.[1]

و من مواضع استشهاده بالحديث النبوي الشريف، في مسالك العلة و منها الإيماء، "كقول النبي صلى الله عليه لقوم قالوا له : نحن بنون غيان بل أنتم بنو رشدان، إشارة إلى زيادة الألف و النون".[2]

كما استشهد الشاوي بحديث آخر للرسول صلى الله عليه و سلم في باب التعارض و الترجيح، يقول: " و لا ترد إحدى لغتين بالأخرى ، بل ترجّح بموجب، و قد قال عليه الصلاة و السلام: " أنزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف" فإن قلّت إحدى اللغتين و كثرت الأخرى أخذت بالأوسع رواية، و الأقوى قياسا، فلا يقاس على قولهم: (المال به و المال بك)".[3]

و الاستدلال بالحديث النبوي الشريف حظي بحصة ضئيلة إذا ما قارنا بالاستشهاد بالقرآن الكريم و الشعر العربي القديم.

أما استشهاده بالشعر فقد جاء كثيرا في مختصره، من بين ذلك: في حديثه عن الضرورة الشعرية تسكين عين "فعلات" كقول الشاعر: فتسريح النفس من زفراتها.

3) الاستشهاد بالشعر :

و قد اكتفى بذكر شطر واحد من البيت و الشاهد هو: (زفرات).[4]

أما استشهاده في باب الإجماع فقال: "و كذا إجماع العرب حجة لكن إدراكه عسير، لكثرة الاختلاف، و قد قيل به في بيت الفرزدق:

---

1) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي ، ص:63.

2) المصدر نفسه،ص:90.

3) المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:108.

4) المصدر نفسه، ص:62.

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذهم قريش و إذا ما مثلهم بشر. بنصب "مثلهم" و هو وإن كان تميميا فله أضداد يتمنون الظفر بزلة له و لم يخطئو، فثبت النصب مع التقديم إجماعا، و لا تقيد بمن قال إنه لكونه تميميا لم يحسن شرط ما عند الحجازيين".[1]

و في حديثه عن القياس قال:

"و هو حمل غير منقول في معناه، و هو معظم مسائل النحو، و لذا قيل مدحه:

و إِنَّمَا النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ * وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ "[2]

فقد استدل الشاوي بهذا البيت الشعري في مدحه لعلم النحو مكتفيا بالشطر الأول منه فقط ليوضح العلاقة التي تربط بين النحو و القياس.

و من استشهاده بالشعر في مسالك العلة، و منها الإيماء، و ذكر قول لفرزدق:

وَ عَيْنَانِ قَالَ اللهُ كَوْنًا فَكَانَتَا * فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا يَفْعَلُ الخَمْرُ.

" في مجلس بن أبي إسحاق ،فقال له: ما عليك لو قلت، فعولين، فقال الفرزدق:

لو شئت أن أسبح لسبحت، و نهض، فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد، و مراده : لو نصب لاقتضى أن الله أمرهما بعد خلقهما أن تفعلا و المراد هما يفعلان ، فكان تامه".[3]

و من الإستشهاد بالشعر في باب التعارض و الترجيح،حيث يقول الشاوي يكون الترجيح بكون الرواة في أحد الجهتين أكثر أو أعلم أو أحفظ ما في قول الشاعر:

اِحْفَظْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ * عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلاَ.

---

1) المصدر نفسه، ص:71.

2) المصدر نفسه، ص:74.

3) المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي، ،ص:91.

رواه الكوفيون بالنصب عن المفضل بن سلمة، و من رواه برفع الفعل أعلم منه و أكثر، و الأخذ بروايته الأولى".[1]

3- مرجعية يحي الشاوي الفكرية من خلال كتابه :

ليحي الشاوي مرجعية فكرية تظهر من خلال " المختصر في أصول النحو " انعكست سماتها في مؤلّفه، و يظهر هذا جليا من خلال عدة مواضع من الكتاب.

1- طريقة عرضه في الكتاب :

اتبع يحي الشاوي طريقة واضحة في عرضه لمادة الكتاب، حيث كثيرا ما كان يعطي تعريفات للمسائل التي يذكرها، مثال ذلك ما ذكره من المسألة الأولى حيث يقول :" و الأدلة أربعة: سماع و إجماع و قياس و استصحاب الحال. و النحو : العلم بالأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، كالعطف على الضمير المرفوع و المجرور".[2]

و يقول في موضع آخر:" حد النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من عراب و تثنية و جمع و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بهم".[3]

و حتى يقدّم الشاوي تعريفات دقيقة في مسائله فقد كان يتطرق إليها مع الضبط الدقيق للحروف، حيث يقول في هذا الصدد :" و جعلوا(الخضم بالخاء) لأكل الرطب،و بالقاف لأكل اليابس، لرخاوة و صلابة القاف و (النضح) بالحاء المهملة للخفيف، و بالمعجمة للقوي، و القد طولا لاستطالة الدال، و القّ عرضا لأن الطاء أحصر للصوت [4]

و قد اتبع الطريقة للحفاظ على النطق الصحيح لحروف هذه الألفاظ، و عقبها بالوصف لهذه الحروف.

---

1) **المصدر نفسه، ص:107.**

2) **المصدر نفسه، ص:59.**

3) **المختصر في أصول النحو، يحي الشاوي، ص:60.**

4) **المصدر نفسه، ص:61.**

و لا يقتصر الشاوي في مختصره على التعريف فقط ، بل كان أحيانا يشير إلى المصدر الذي أخذت منه المسألة، و من ذلك قوله: "لم يعتمد أشعار المولدين ، و إن زعما انتحاء سمت كلام العرب ، لعدم الثقة بهم، فإن أبهم الراوي و علم من الناقل اعتماده على ثقة كقول سيبويه : حدثني الثقة يعني أبا زيد الأنصاري".[1]

و يقول في موضع آخر :" و لا يحتج بكلام المولدين، و قيد بغير أئمة اللغة، و لذا استشهد بقول حبيب، لأنه من علماء العربية، و قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حجة".[2]

إضافة إلى هذا، فإن الشاوي كان أحيانا يعطي أحكاما عامة دون الإشارة إلى أصحابها على الرغم من أن السيوطي في " الإقتراح " قد نسب التعاريف إلى أصحابها، من أمثلة ذلك، يقول السيوطي في الكتاب الثالث و هو القياس فيقول :" قال ابن الأنباري في حد له: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ".[3]

أما الشاوي فيقول:" الكتاب الثالث في القياس و هو حمل غير منقول على منقول في معناه، و هو معظم مسائل النحو".[4]

و يقول في موضع آخر :" و كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا، يترك ماضي يذر"[5]

فالشاوي قد ذكر هذا الحكم دون أن ينسبه إلى صاحبه، في حين نجد السيوطي يقول في اقتراحه:" قال في الخصائص : إذا كان الشيء شاذا في السماع، مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك و جريت في نظيرهعلى الواجب في أمثاله".[6]

---

1) **المصدر نفسه، ص:68.**
2) **المصدر نفسه، ص:72.**
3) **المصدر نفسه، ص:203.**
4) **المصدر نفسه، ص:74.**
5) **المصدر نفسه، ص:76.**
6) **الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص:215.**

و على الرغم من أنّه يطلق هذه الأحكام العامة دون الإشارة إلى أصحابها فإنه يحسب له لأنه أحيانا يعللها و يمثل لها، و من ذلك قوله في ذكر الأمثلة :" و أركان القياس: أصل ، و فرع، و حكم، و علة جامحة، كرفع ما لم يسمّ فاعله قياسا على الفاعل بجامع الإسناد".[1]

و يقول أيضا:" و المقيس على كلام العرب منه، إعرابا و تصريفا،كبناء شملل من خرج و ضرب و دخل بتضعيف الأخير، و مثال صمحمح من ضرب ضربرب".[2]

أما فيما يخص التعليل فيقول:" المطالبة بتصحيح العلة: كأن يقال بنيت قبل و نحوها للقطع عن الإضافة، فيقال ما الدليل على صحة هذه العلة فيجاب بالتأثير ،أي وجود الحكم عند وجودها،و عدمه من عدمها،و كأن يقال : بنيت كيف لتضمنها معنى الحرف، فيقال : ما الدليل على صحة هذه العلة فيجاب : بأن الأصول تشهد أن كل إسم تضمن معنى الحرف بني".[3]

و من أمثلة التعليل في المسائل أيضا، يقول الشاوي :" إذا تعارض قبيحان ارتكب أخفهما، فالواو في (ورنتل) أصلية، و إن لم توجد أصلية فاء إلاّ مع التكرير، كالوصوصة .

و الوحوحة، و لم تحمل على الزيادة لأنها لا تزاد أولا بحال، و كذا " فيها قائما رجل" هو حال أو نعت، فيجعل حالا و إن كان قليلا في النكرة، لأن النعت لا يقدم بحال".[4]

إضافة إلى هذا كله فلشاوي لا يكتفي بعرض المسائل و تعريفها و تعليلها فقط،بل يذهب إلى ترجيح إحدى الرأيين عن الآخر ، و هذا ما فعله في " العلة الموجبة و العلة المجوّزة" حيث يقول: "و أكثر العلل موجبة، و قد تكون مجوّزة كما في الإمالة ... قال ابن جني(ت.392هـ) : "و هذا الضرب و إن كان يسمى علة فهو في الحقيقة سبب، ثم العلة الموجبة قد لا يتصور رفع حكمها لكن يستثقل كحركات المنقوص، و قد يمكن أن يكوّن منهما كبقاء واو عصفور في الجمع مع بقاء الكسر أو التبديل،

---

1) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي ،ص:78.**
2) **المصدر، نفسه، ص:79.**
3) **المصدر، نفسه، ص:99.**
4) **المصدر نفسه، ص:110.**

و كذا قلب الياء بعد ضم أو كسر مع البقاء و التحويل و كذا واو ميزان، و جعلوا من الأول الجمع بين الألفين للزوم وقوع الألف بعد السكون و هو عندي من الثاني".[1]

يعني أنه يرجّح المذهب الثاني في هذه المسألة.

و مما يعكس الدقة التي توخاها يحي الشاوي في كتابه " المختصر " التنظيم والترتيب في المسائل المتناولة و كذا التقسيم، حيث يقول في هذا الصدد في بداية مؤلّفه: "و ينحصر الكتاب في مقدمة و سبعة كتب".[2]

و حتى المقدمة نفسها قسمها إلى عدة مسائل و هي عشرة.

و أما الكتب فيقصد بها المسائل التي تضمنها المختصر، و كل كتاب من الكتب السبعة ينقسم بدوره إلى مسائل صغيرة.

و من هنا نخلص إلى أن يحي الشاوي يكشف عن نفسه عدة مزايا في مختصره، من بينها:

– أنه واسع الثقافة، حيث أنه تطرق إلى قضايا لغوية متنوعة، منها النحوية التي طغت على المختصر و الصرفية التي منها الإبدال و الإدغام و الإعلال و التي تناولها الفصل الثالث من البحث، و كذا القضايا الصوتية و الدلالية في حديثه عن صفات بعض الأصوات و حتى تحديد مخارج حدوثها.

أما الدلالية فعندما قسم الدلالة إلى اللفظية و المعنوية و الصناعية.

– و كذلك يظهر هنا من خلال عرضه لمختلف آراء العلماء كسيبويه و ابن جني، و المبرد، و ابن الخشاب و غيرهم. و تبرز شخصيته أكثر عندما كان يرجّح إحدى هذه الآراء عن الأخرى، دون أن ينقص من شأن الآراء السابقة التي يعرضها.

و بالإضافة إلى هذا لا نغفل الدور الكبير الذي قام به في هذا المؤلّف و هو الاختصار حيث كان

---

1) **المختصر في أصول النحو ، يحي الشاوي، ص:83 ، 84.**

2) **المصدر نفسه، ص:59.**

يختصر العبارات و النصوص في ما لا يزيد عن سطرين أو ثلاثة، محافظا على نفس المعنى، و دون الإخلال بما يوحي إليه السيوطي في اقتراحه، و هذا يدل على مقدرته الدقيقة في أسلوب الاختصار، حيث لا يستطيع أيّا كان أن يختصر النصوص في أسطر قليلة مع المحافظة على نفس الفكرة.

– و كذا استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف، و أشعار العرب زاد من قيمة مختصره و ثمنها،لأن العالم يحتاج في إطلاقه لحكم ما إلى تعليل و إذا ختمه باستشهاده بأحد هذه الشواهد كان أفضل ما يقدمه للقاريء أو السامع.

أما فيما يخص الخلافات التي كان يذكرها ، فلا تنكر أن الشاوي كان واسع الثقافة،و إلاّ لما استطاع أن يقدم هذه الخلافات بين يدي القاريء سواء المتعلقة بين نحاة البصرة والكوفة،أو المتعلقة بالخلافات الفردية بين نحاة المذهب الواحد.

و كذلك معرفته بلغات قبائل العرب زاد من تثمين هذا المؤلف، ثم إن طريقة السؤال الذي كان يطرحه فيستثيره في ذهن القاريء ثم في نفس الوقت يجيب عنه،و كأنه يطلب من القاريء أن يجيب على هذه الأسئلة ثم يقارنها مع الأسئلة

التي ذكرها الشاوي ليعرف مدى اتفاقه معه أو مخالفته،و كذا معرفته بهذه المسائل أو جهله،و هذه الطريقة هي تعليمية عرفها علماء العرب عامة و الجزائريون خاصة منذ العصور الأولى.

خـــاتمـــة

خاتمة

لقد أثار العلماء الجزائريون العديد من القضايا اللغوية العميقة منذ وقت مبكر، و التي تدل على فكر ثاقب وعقلية علمية تحليلية استطاعوا من خلال ملاحظاتهم الدقيقة الوصول إلى حقائق علمية تضاهي تلك التي توصل إليها العلماء في العصر الحديث. و من أبرز العلماء في القرن الحادي عشر الهجري يحي الشاوي (ت.1096هـ) الذي كان كتابه " المختصر في أصول النحو" عنوانا لسالتنا، بحثنا فيه عن المسائل و الموضوعات التي تضمنها، و المنهج الذي اتبعه و من خلال المراحل التي مررنا بها توصلنا إلى مايلي :

- ✓ "المختصر في أصول النحو" ليحيى الشاوي هو عبارة عن كتاب اُختصر فيه كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي و هذا يظهر من خلال العنوان.
- ✓ جمع الشاوي بين أقوال العلماء، حيث كان يشير إلى القول المراد بأنه منقول عن عالم آخر، وبدوره أخذه عن آخر.
- ✓ اتصف الشاوي بالأمانة العلمية، حيث كان يشير في معظم الأحيان إلى صاحب القول و أحيانا أخرى إلى الكتاب الذي أخذ منه.
- ✓ استعمل الشاوي عدّة طرق في اختصاره، منها طريقة الاختيار و الانتقاء حيث كان السيوطي يذكر عدّة أقوال، في حين يكتفي الشاوي بذكر أحدها دون أن يعلّل سبب اختياره لها .
- ✓ تضمن شرحه الاستشهاد بالقرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف، و الشعر العربي القديم.
- ✓ كثرة التمثيل للمسائل، حيث كان كلما تطرق إلى مسألة مَا يُمَثِلُ لها.
- ✓ عدم شرح المفردات التي كان يستدل بها للمسائل التي تناولها، و لهذا فَقَد كان لاختصاره بعض المآخذ منها الغموض.

- ✓ اعتماده على أمهات المصادر العربية في اختصاره منها: الخصائص لابن جني، و الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، و الأصول في النحو لابن السراج و غيرها.
- ✓ جاء مختصر الشاوي ثريا للغات العرب كقيس، و تميم و أسر و هذيل و قريش و غيرها.
- ✓ كما تطرق الشاوي إلى الخلافات الجماعية، و مثال الأولى بين الحجاز و تميم و في مسألة عمل ما، ومثال الثاني بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة.
- ✓ الشاوي واسع الثقافة حيث تناول قضايا لغوية منه النحوية والصرفية وكذا القضايا الصوتية والدلالية.
- ✓ عرض الشاوي مختلف أراء العلماء وترجيحه لأحدها على الأخرى دون أن ينقص من شأن الاراء السابقة.

أسجد شكرا للمتفضل عليّ سبحانه و تعالى، و الذي أعانني و سخر لي سبل إنجاز هذا البحث، ثم الشكر للنبي الصادق في التبليغ، و المعلم الأول لما جاء في التنزيل.

و أسطر أَجَل عبارات الشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور أحمد عزوز فله جزيل الشكر على رحابة صدره، و حسن توجيهه و حرصه، فله مني صادق الدعاء و الشّكر لحرصه أن يخرج هذا البحث في الصورة التي أُريدت له، كما اتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة المناقشة المُوقرة التي قبلت تقويم هذا البحث.

و في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا البحث و ساهمنا في ابراز المكانة العلمية المُتَميزة التي تقَلدّها يحيى الشاوي بين علماء عصره. فإن أصبنا الهدف فالحمد لله، و ذاك ما نبغي، و إن أخطأنا فمن أنفسنا، و الله نسأل الأن يلهمنا الصواب، إنه الكريم الوهّاب.

فهرس المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أولا: الكتب المخطوطة:

01 - خلاصة الصرف، أصغر حسين.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

01 - التعريفات ، الشريف الجرجاني علي بن محمد ، الدار التونسية للنشر ، 1971 .
02 - إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:1 .
03 - إتمام الدراية لقراء النقاية، السيوطي، ضبط إبراهيم العجوز، دار الباز، مكة المكرمة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1985.
04 - أحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1995.
05 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، ط: 1، الكويت 1402 هـ، 1928 م.
06 - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1425هـ، 2004.
07 - الأجرومية على طرق السؤال و الجواب، نور الدين عبد القادر الجزائري، المطبعة الثعالبية الجزائر، 1940
08 - الأزهار الزينية شرح متن الألفية، أحمد زيني دحلان، مطبعة الميرة، مكة، ط: 1، 1310هـ.
09 - الاشتقاق، أبو بكر محمد بن حسن بن دريد، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، 1378 هـ - 1958 م
10 - الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف و النحو و المعاني والبيان والبديع، محمود العالم المترلي، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط: 1، 1322هـ.
11 - الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط:3، 1996.
12 - الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط:4، 1974.
13 - الاقتراح، في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، 2006.
14 - الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط: 1، 1403هـ.
15 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ورفيقه، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: 1، 2002

16 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 6، 1996.
17 - البلغة في تراجم أئمة اللغة، الفيروز أبادي، تحقيق : محمد المصري ، وزارة الثقافة و الارشاد القومي، 1972م.
18 - الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر للهجري، مهدي بن علي القرني.
19 - التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط: 1، 1998.
20 - التصريف موضوعاته ومؤلفاته، مختار بوعناني، ط:2 ، 1998، وهران.
21 - التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1999.
22 - الخصائص، أبي فتح عثمان بن جني، عالم الكتب ، بيروت لبنان ،ط1 ، 1467هـ ، 2003 م .
23 - الرسالة الصرفية، نور الدين عبد القادر الجزائري ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1936.
24 - الشيخ محمد رضا المظفر، المنطق، دار النعمان، النجف، ط3 ، 1388 هـ.
25 - العبارة من الشفاء، ابن سينا (أبو علي الحسن بن عبد الله)، تحقيق محمود الحضري، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970
26 - العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السمرائي، دار الهلال.
27 - الفهرست، ابن النديم ، تعليق ، يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: 2، 2002.
28 - القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، دار الكتب العلمية ، مادة دلّ ، ط:1 ، 1999 م
29 - الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط:1،دار الجيل، بيروت
30 - الكواكب الدرية ، شرح منظومة الألفية ، صالح عبد السميع الأزهري ،تحقيق: هلال ناجي ،عالم الكتب ، بيروت، ط:1، 1999.
31 - المبدع الملخص من الممتع، أبو حيان الأندلسي،تحقيق: مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية، 2007
32 - المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل ، ابن عقيل تحقيق ، محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية .
33 - المفتاح في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محسن بن سالم العميري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424 هـ
34 - المفراح شرح مراح الأرواح في التصريف، حسن باشا بن علاء الدين الأسود ،تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عماد، الأردن، ط:1، 2006.
35 - المقدمة ، ابن خلدون عبد الرحمان ، الدار التونسية للنشر ، أبريل 1984 .
36 - المقصود في علم الصرف المنسوب لأبي حنيفة النعمان، تحقيق: عبد الله جاد الكريم حسن، مكتبة الأداب،القاهرة.

37 - الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط: 4، 1979.
38 - الممتع في النحو والصرف ، ابن الدهان، دار النفيس، الجزائر، 2006.
39 - المنصف: شرح تصريف المازني، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط:1، 1954.
40 - النحو العربي عماد اللغة و الدّين د. عبد الله أحمد جاد الكريم مكتبة الآداب القاهرة ط:1، 1422هـ. 2002م..
41 - أوضح السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 2003.
42 - تاريخ الجزائر الثقافي ، أبو القسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط: 1 ، 1998.
43 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1960.
44 - تعريف الخلف برجال السلف ،أبو القاسم محمد الحفناوي ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1991.
45 - تفسير الكاشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجود التأويل ، أبو قاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق محمد مرسي عامر ، دار الصحف القاهرة .
46 - تقريب المقرب ، أبي حيان التوحيدي ، تحقيق ، عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ، ط: 1، 1982.
47 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: 1، 1998.
48 - حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
49 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، محمد المحبي ، دار صادر، بيروت.
50 - دقائق التصريف المؤدب، تحقيق : حاتم صالح الضامن، دار السخائر، ط : 1 ، 2004.
51 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القادر الجرجاني ، تصحيح وتعليق : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1981.
52 - زبدة المفردات للطلاب والطالبات، مختصر المفردات في غريب القران ، الأصفهاني.
53 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر ، بيروت.
54 - شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 2005.
55 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،، ط:1 ،2000.

56 - شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة.
57 - شرح الشافية الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط عالم الكتب بيروت ج:1،،ص13.
58 - شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة الموصلي،تحقيق: علي موسى الشوملي، دار البصائر ، الجزائر ، ط:1،2007.
59 - شرح المراح في التصريف، بدرالدين العيني، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، ط: 1، 2007.
60 - شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
61 - شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعش ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط1 ، 1973.
62 - شرح شافية ابن الحاجب، الأستراياذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
63 - شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام الأنصاري ، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ،بيروت.
64 - شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، سعد الدين التفتزاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، المكتبة الأزهرية للتراث، الكويت : ط:8، 1997.
65 - شرح مراح الأرواح، للفاضل أحمد المعروف ديكقورفي فن الصرف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، 1346هـ.
66 - شرح منظومة الألفية، صالح عبد السميع الأزهري، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الوفاق العربية، القاهرة، ط:1 ، 2000.
67 - علل التصريف، بعض الأدباء ،تحقيق : محسن بن سالم العميري الهزلي، أم القرى ،2004.
68 - علم الدلالة ، أصوله و مباحثه في التراث العربي ، دراسة اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 2001 .
69 - علم الدلالة ، دراسة و تطبيق ، ت.د نور الهدى لوشن ،المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة ، الإسكندرية.
70 - علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي دراسة، منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2001 م ،
71 - علم الدلالة عند العرب ،د. عليان بن محمد الحازمي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية و آدابها ، ج 15 ، ع 28 جمادى الثانية 1424 هـ .
72 - علم الدلالة، دراسة تطبيقية مقارنة بين العربية الفصحى و عبرية العهد القديم حول دلالات كلمة (العين) و كلمة (يد)، د. محمود أحمد حسن المراغي ، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة ، 2007 م.
73 - فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف ، الزموري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط:1، 1991.

74 - فتح الودود شرح المقصور والمدود ، الشيخ سيدي المختار الكنتي الشنقيطي، تحقيق ، مأمون محمد أحمد ، ط:1، المكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة، 1422هـ ، 2002.

75 - فك العقال عن تصرف الأفعال لجامعه عبد ربه و أسير ذنبه عدة بن تونس، المطبعة العلوية بمستغانم، 1368هـ.

76 - فيض نشر الانشراح من روض على الاقتراح ، محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق، محمد يوسف فحال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث ، الأمارات العربية المتحدة، ط:2، 2002.

77 - كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992.

78 - لسان العرب، إبن منظور ، دار صادر ، بيروت، ط: 3، 1994 .

79 - مبادئ اللسانيات ، د.أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، ط 2، 1419 هـ - 1999 م، دمشق، الجهود اللغوية لابن سراج، دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط2، 2004.

80 - مبدأ العلّة. مارتن معيد عن ترجمة د.نظير جاهل ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ط: 3، 2001.

81 - متن شافية ابن الحاجب ،مجموع مهمات المتون.

82 - مجمل اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط: 2، 1986.

83 - مدخل إلى الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة د.خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط1، 1997..

84 - معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض الثقافية ، دار الكتب ، بيروت ، ط:3 ،1983.

85 - معجم المؤلفين ، رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط: 1، 1993.

86 - مفتاح العلوم ، السكاكي ، ضبط: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط: 2، 1987.

87 - منهاج البلغاء و معراج الأدباء ، حازم القرطاجني دار الكتب المصرية ، 1986 .

88 - نزهة الألباء في طبقة الأدباء ، أبو بركات الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السمرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط:3، 1985.

89 - نزهة الطرف شرح بناء الفعال في علم الصرف، صادق بن محمد البيضاني، 1421هـ.

90 - نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط:1، 1981.

91 - نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف، عبد القادر المجاوي، المطبعة الشرفية، الجزائر، 1907.

92 - هدية العارفين ، أسماء المؤلفين واثارالمصنفين من كشف الظنون اسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1992.
93 - وفيات الأعيان والمشاهير، خلاصة ابن كثير، محمد بن أحمد كنعان، مؤسسة المغارف، بيروت ، ط:1، 1998.

ثالثا: رسائل الماجستير و الدكتوراه:

01 - الكافي في التصريف، محمد بن يوسف اطفيش، تحقيق، عائشة بن يطو، وهران، 2002 ، ماجستير
02 - الكناش في النحو والصرف أبي الفداء، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، جامعة القاهرة، 1996، ماجستير.
03 - المحاكمات بين أبي حيان و ابن عطية و الزمخشري ليحيى الشاوي (تحقيق ودراسة)، عبد القادر، وهران، 2006. دكتوراه
04 - المصطلح الصرفي عند عبد الكريم الفكون من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، فاطمة جريو، ماجستير، الشلف.
05 - المصطلح الصرفي في شافية ابن الحاجب، صفية مطهري، وهران، 1992، ماجستير.
06 - تصريف الفعل ، أبي بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني ، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي، خالد يعقوب ، وهران ، 2007، ماجستير.
07 - فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، عبد الكريم الفكون، تحقيق : بن ابراهيم السعيد ، جامعة الجزائر،2004، دكتوراه.
08 - مبادىء الصرف، الطيب المهاجي ، تحقيق فاطمة عبد الرحمن ، جامعة وهران ، 2005، ماجستير.

رابعا: المقالات:

01 - ارتفاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو، يحي الشاوي، ملخص بحث مقدم من أ.د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي وهران
02 - محاضرات و تطبيقات علم الدلالة، الدكتور أحمد شامية، الأستاذ نبيلة عباس، المدرسة العليا للأساتذة، قسم العربية و آدابها بوزيعة الجزائر.(مقالات)

فهرس الموضوعات

- مقدمة .....

مدخل: التعريف بيحي الشاوي

01 اسمه وكنيته 2
02 مولده ونشأته 2
03 شيوخه 3
04 آثاره العلمية 5
05 وفاته و دفنه 6

الفصـــــــــل الأول: العلـــــــــــة عند الشاوي

01 تعريف العلة 8
02 أقسام العلّة 12
1 التعليمية 12
2 القياسية 12
03 أحكام العلّة 19
1 علة الجواز 19
2 علة الوجوب 19
04 شروط العلّة 22
1 التعليل بالعلّـــــــة القاصرة 22
2 التعليل بعلّتين 24
3 تعليل حكمين بعلة واحدة 25
05 تعارض العلل 27
06 مسالك العلّة 29
1 الإجماع 29
2 النص 29

3 الإيمـــــــاء 30
4 السبر و التقسيم 30
5 المناسبة 30
6 الشّبه 31
7 الطـــرد 31
8 إلغـــــــاء الفارق 32
07 مفسدات العلّة 34
1 النقض 34
2 تخلف العكس 34
3 عدم التأثير 35
4 القول بالموجب 36
5 فساد الاعتبار 36
6 فساد الوضع 37
7 المنع للعلّـــــــــة 37
8 المطالبة بتصحيح العلة 38
9 المعارضة 38

الفصـــــــــل الثـــــانـــــي: الدلالة عند الشاوي

01 تعريف علم الدلالة 41
02 أقسام الدلالة 44
1 الدلالة الصوتية 44
2 الدلالة الصرفية 47
3 الدلالة النحوية 50

الفصـــــــــل الثـــالـــث: مصطلح الصرف عند الشاوي

01 مصطلح الصرف في التراث العربي 54
1 في القرن الثاني الهجري 54
2 في القرن الثالث الهجري 54
3 في القرن الرابع الهجري 54
4 في القرن الخامس للهجري 55
5 في القرن السادس الهجري 55
6 في القرن السابع الهجري 56
7 في القرن الثامن الهجري 57
8 في القرن التاسع الهجري 57
9 في القرن العاشر الهجري 58
02 عصر يحي الشاوي (ت- 1096هـ) 58
03 علاقة علم التصريف بعلم النحو 59
04 الإعلال 61
05 أقسام الإعلال 62
1 الإعلال بالقلب 62
2 الإعلال بالحذف 63
3 الإعلال بالنقل 64
06 الإبدال 68
07 الإدغام 69

الفصـــــــــل الرابـــــــع : منهج الدرس النحوي عند الشاوي

01 طريقة الشاوي في تناوله للمسائل النحوية و الصرفية في كتابه 76
1 الجمع بين الأقوال في قول واحد 76
02 مميزات منهجه و خصائصه 79

1 عدم تفسيره للألفاظ 79
2 اعتماده على أمهات المصادر العربية 81
3 طريقة السؤال و الجواب 81
4 لغات العرب 102
5 عزو الأقوال 103
6 ذكر الخلافات 105
7 الشواهد التي ذكرها 107
أ القرآن الكريم 108
ب الاستشهاد بالحديث 109
ج الاستشهاد بالشعر 109
03 مرجعية يحي الشاوي الفكرية من خلال كتابه 111

- خاتمة 117

- فهرس المصادر و المراجع 120

- فهرس الموضوعات 127